المحاضرة الاولى / قسم التاريخ / المرحلة الثانية/ أ.م. عباس عبيد

نشأة التعليم في المجتمعات العربية الاسلامية :

إن التربية والتعليم من المبادئ والمهمات الأساسية التي اهتم بها الإسلام ودعا إليها، حيث يمكن بواسطتهما بناء بنيان راسخ وقوي للأمة. فالتربية هي تنمية سلوك الفرد وترقيه نحو القيم العليا، وإنها لا تستقيم الا بالتعليم والعكس صحيح. وقد أكد القرآن الكريم على أهميتهما وأشار في عدد من الآيات إلى ذلك.

أهمية التربية والتعليم :

التعليم هو عبارة عن نقل المعلومات والأفكار للأفراد بصورة منظمة، وواضحة، ومحدّدة الأهداف. واما التربية فهي عملية تهدف إلى مساعدة المتعلم على اكتساب أنماط السلوك الذي يجب عليه أن يسلكه في المواقف الحياتية المختلفة، وهي تساهم في تنمية الأفراد، وتعمل على تطوير مهاراتهم العلمية، والعملية. وقد يعتمدها المجتمع لتنشئة الأجيال الجديدة. فان التربية والتعليم هما الاساس في بناء الامم، وتطور الحضارات، ورقيّ الأفراد. وإن التربية لا تستقيم الا بالتعليم والعكس صحيح. ان الاهتمام بالتربية والتعليم من المبادئ العظيمة التي اهتم بها الإسلام ودعا إليها. وقد أكد القرآن الكريم على أهميتهما وأشار في عدد من الآيات إلى ذلك. فكانت اولى آيات القرآن المنزلة على الرسول خمس آيات من سورة العلق تتحدث حول قراءة العلم والتعليم. كما ان الله يقسم في سورة القلم بالقلم إلماعاً إلى مكانة القلم والكتابة في الإسلام: (ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ) فان الدين الإسلامي هو دين العلم والتعلم للقضاء على الجهل الذي كان سائدا في العصر الجاهلي المتمثل بالتخلف والظلالة والخرافة والاباطيل.

مكانة المعلم في الإسلام:

يعتبر القرآن أنّ المعلم الأوّل للكون هو الله سبحانه، وكان النبي آدم هو التلميذ الأول، حيث علّمه الأسماء: وعَلَّمَ آدَمَ الأسْمَاءَ كُلَّهَا وقد علّم النبي يوسف علم تفسير الأحلام وعلمتني مِن تَأوِيلِ الأَحَادِيثِ وعلَّم النبي سليمان لغة الطير يا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيرِ. وعلَّم النبي داوود صنعة الدّروع وقالو علمناه صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ. وعلّم الخضر اشياء من عالم الغيب وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَّدُنّا عِلْما وعلَّم الملائكة علماً جمّاً سُبْحَانَكَ لا علم لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمتَنَا وعلَّم البشر النّطق والبيان عَلَّمَهُ البَيَانَ . وفوق كلّ ذلك فإنّه علَّمَ النبي محمد علوم ومعارف شتى، فقال وَعَلَّمَكَ مَالَم تَكُنْ تَعْلَمُ والأنبياء هم معلمو البشريّة، الذين أرسلهم الله لهداية الناس وإيصالِ رسالته لهم أجمعين. يقول القرآن الكريم في نبيّ الإسلام ويُعَلِّمُهُمُ

الكِتَابَ وَالحِكمَةَ وقد عظم القرآن الكريم العلماء لانهم ورثة الأنبياء والمسئولون عن نشر العلم بين افراد المجتمع. وهنالك العديد من الآيات القرآنية التي نزلت وأشادت بفضلهم ومنزلتهم ومقامهم الرفيع. فقال تعالى فيهم يرفع اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُم وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجاتٍ وقد ارتفع الإسلام بمنازل المعلمين إذ تؤكد أحاديث كثيرة على مقام المعلم. وقد جاء في حديث عن رسول الله أنّه قال: «إنَّ اللَّهَ وملائِكتَهُ حَتَّى النَّمْلَةَ فِي جُحْرِها وَحتّى الْحُوتَ فِي الْبَحْرِ يُصَلُّونَ عَلى مُعَلِّمِ النَّاس الْخَيْرَ.» وقال في حديث آخر: «ألا أُخْبِرُكُم بأجودِ الأجْوَدِ؟ اللَّه الأجْوَدُ الأجْوَدُ! وأنا أجْوَدُ وُلدِ آدم! وأجْوَدكُمَ مِنْ بعدي رَجُلٌ عَلَّمَ عِلْماً فَنَشَرَ عِلْمَهُ، يُبعَثُ يومَ القيامة أُمّة وَحْدَهُ.»

الكُتّاب: أقدم مؤسسة تعليمية باقية

وكان تعليم الأطفال يبدأ منذ اقتدارهم على الكلام. فكانوا من هذه اللحظة يعلمون النطق بالشهادتين "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله" فإذا بلغ الأطفال السادسة من العمر ألحق بعض أبناء الأرقاء، وبعض البنات، وجميع الأولاد، عدا أبناء الأغنياء (الذين كانوا يملكون مدرسين خصوصيين) بمدرسة أولية ملحقة في العادة بأحد المساجد، وفي بعض الأحيان بجوار عين ماء عامة في الخلاء. وكان التعليم في هذه المدارس عادة بالمجان فعلى المستوى الابتدائي كان الصبيان يتعلمون الكتابة والقرآن ومبادئ النحو، وعندما كان التلاميذ يتمكنون من هذه المواد والمهارات كانوا يسمعون الشعر والحديث، وكان بعضهم يستمر في الدراسة ويتعمّق في واحدة أو أكثر من المواد الدينية أو الأدبية أو العلمية، وهذا التعمّق في بعض المواد يقابل في مرحلة الدراسات العليا كما في أيامنا هذه

ولدينا عدد من الشواهد التي تكشف لنا صورة الكتاتيب العربية في القرون الثلاثة الأولى، تكشف لنا نمطها، قال أدهم بن محرز: إني أول مولود في الإسلام بحمص، وأول مولود فُرض له بها، وأول مولود رُئي في كتف يختلف بها إلى الكتّاب، أتعلّم الكتابة قال إياس بن معاوية: كنتُ في مكتب (كُتّاب) بالشام، وكنتُ صبيًا، فاجتمع النصارى يضحكون من المسلمين (بشأن طعام المسلمين في الجنة) قلتُ يا معلم: أليس يُزعَمُ أن أكثر الطعام يذهب في البدن؟ قال: بلى، فلمَ ينكر أن يكون الباقي يذهبه الله في البدن (أيضًا)؟ فقال المعلم: أنت شيطان! لقد كان المحدّثون والفقهاء يرون أن الركن الأساسي في التعليم الابتدائي هو تعلم القرآن، وكانوا يكتفون به كشرط لقبول الطلاب في حلقاتهم، فعندما كان الأوزاعي (ت 157هـ/774م) يرى حدَثًا بين الجالسين في حلقته، كان يقول له: يا غلام! هل

قرأتَ القرآن؟ فإن قال نعم: اختبرَ حفظه، وإن تبين له أنه لا يعرف القرآن قال له: اذهب تعلّم القرآن قبل أن تطلب العلم وقد حدد ابن الجوزي المتوفى سنة 597هـ/1201م شروط التحاق التلاميذ الصغار لهذه المكاتب بقوله: ومتى اعتدل المزاج وتكامل العقل، أوجب ذلك يقظة الصبي، فإذا بلغ خمس سنين أخذ يحفظ العلم وأما المدة التي كان يقضيها الطفل في الكُتّاب فهي أيضاً تختلف باختلاف استعداد الطفل ومدى قابليته للتعلم، وإمكانياته في الانتقال إلى المرحلة التعليمية التالية على أن هناك بعض الإشارات التي تحدد مدة الدراسة بالكتّاب بسن البلوغ فقد أشارت بعض المصادر إلى أن الصبي إذا بلغ سن البلوغ ترك المكتب وهذه تتراوح ما بين الثانية عشر والخامسة عشر، وكانت أيام التعليم -في الغالب- خمسة أيام ونصف اليوم: السبت والأحد والاثنين والثلاثاء، والأربعاء: وصبيحة الخميس؛ حيث كانت بقية يوم الخميس، وطوال الجمعة عطلة الراحة، بالإضافة إلى أيام عيد الفطر الثلاثة وأيام عيد الأضحى الخمسة وبعض المناسبات العامة وقد تطورت هذه الكتاتيب وانتظم أمرها بصورة فنية فائقة؛ لعناية الناس بأمر أولادهم من جهة، ولاشتداد الدولة واهتمامها بأمر التعليم وما إليه من الشؤون العامة من جهة أخرى، ويُلاحظ أن معلمي الكتاتيب منذ العصر الأموي قد كانوا منقسمين إلى قسمين:

أولهما: معلمو كتاتيب العامة الذين كانوا يهتمون بتعليم أبناء الطبقة المتوسطة وسواد الشعب.

وثانيهما: معلمو أبناء الطبقة العليا والأمراء والنبلاء والأثرياء، وكان لهؤلاء المعلمين اسم يمتازون به وهو اسم "المؤدّبين" وقد اهتمت مؤلفات الحسبة الإسلامية بالطرائق التي يجب على معلمي الأطفال "المؤدبين" اتخاذها في تعليم هذه المرحلة العمرية، فقد شددت عليهم في الجانب الأخلاقي والتربوي، ونبهتهم إلى عدم أذية هؤلاء الصغار إلى الحد المضر، وجعلت مراقبة هؤلاء المؤدبين مهمة منوطة بالدولة الإسلامية ممثلة في سلطة المحتسب أنَّ المعاهد /المؤسسات العلمية قبل القرن الرابع الهجري لم تكن قد ظهرت بعد خلا هذه الكتاتيب، وكان طلاب العلم يتقوتون على طلب العلم من خلال عطايا الأمراء والمحسنين، وكان العالم إذا لم يكن فقيهًا صاحب منصب لا يجد ما يعيش منه اشتغل بنسخ الكتب كما حُكي عن أبي زكريا يحيى بن عديّ المتوفّى سنة 364هـ/974م، وكان من أكبر فلاسفة القرن الرابع، ومذهبه مذهب النصارى اليعاقبة، وذُكر عنه أنه نسخ بخطّه نُسختين من تفسير الطبري، وأنه كان يكتبُ في اليوم والليلة مئة ورقة.

مكتبات العلماء: وقد خرّجت المكتبات العامرة نوابغ العلماء في كل الفنون في الحضارة الإسلامية، نظرًا لانتشارها؛ فالمعرّي الأديب البارع، والفيلسوف الأديب، الساخط على زمنه لعدم اهتمام الناس بكتبه وحكمته وعبقريته، كان قد اتكأ في هذا العلم على رحلته الأولى "إلى طرابلس وكانت بها خزائن كتب موقوفة، فأخذ منها ما أخذ من العلم" أما إبراهيم بن عبيد الله المعروف بالنوالة، الذي وصف "بأنه بحر أدب ليس له ساحل، وأفق رئاسة قد زينه الله بنجوم المكارم والفضائل، وأنه كان ممن يؤخذ من ماله وأدبه وأنه استعان بخزائن كتبه العظيمة على ما صنفه في كتاب "المسهب" وما أكثر وأجل مكتبات العلماء في الحضارة الإسلامية، وإنك لترى حرصهم على إنشاء مكتباتهم الخاصة والعامة دون كلل، ومهما كان درجة المال المنفق عليها، فهذا أبو سعد النيسابوري الواعظ، أحد أعلام نيسابور في القرن الرابع الهجري كان يصنع الملابس "ويبيعها، ويأكل من كسْب يمينه. بني في سكّته مدرسةً ودارًا للمرضى، ووقَفَ عليهما الأوقاف. وله خزانة كُتُب كبيرة موقوفة أما مكتبات العلماء الخاصّة فأكثر من أن تُحصى، فقد كانوا يعتمدون على هذه المكتبات في اطلاعهم وتأليفهم فهذا الحافظ الأبي وردي زين الدين أبو الفتح محمد بن محمد الصوفي الشافعي (ت 667هـ/1268م)، خرّج لنفسه معجمًا عن مشايخه الذين سمع منهم، وقد قام بوقف كتبه والشيخ يحيى بن عبد الوهاب بن عبد الرحيم الدمنهوري النحوي (ت 721هـ/1321م) كانت عنده مكتبة أوقفها على الجامع الظاهري بالقاهرة. أما الإمام الطوفي الحنبلي سليمان بن عبد القوي (ت 716هـ/1316م) فقد طالع كل ما وجده في مكتبات قوص بصعيد مصر، وقد كان في هذه المدينة مكتبة كاملة من تصانيفه.

المحاضرة الثانية / المادة التربية والتعليم / الصف الثاني / قسم التاريخ . أ.م. عباس عبيد داود/ استاذ المادة .

خصائص كروبلي وديف : توصلا الأثنين الى خمس خصائص رئيسة للتعليم هي :

١ - الكلية والشمولية: كل حياة الإنسان- كل مراحل التعليم- كل أنواع

التعليم إذ تغطي التربية المستمرة كل فترة حياة الإنسان وتشمل كل المراحل التعليمية بما في ذلك ما قبل المدرسية وتعليم الكبار، و التعليم الرسمي الذي يتم في مؤسسات التعليم، والتعليم غير الرسمي الذي يتم في مؤسسات غير تعليمية بطبيعتها، والتعليم غير النظامي يحدث في مواقف الحياة المختلفة .

2- التكامل : تتضافر في التعليم المستمر أنظمة التعليم المختلفة وحيث تشترك فيه المؤسسات التربوية المختلفة من البيت إلى المدرسة إلى المجتمع المحلي وغيرها.

3- المرونة : إن التعليم المستمر يتيح الفرصة لـتلقي المواد التعليمية المناسبة للحاجات المتغيرة باستمرار، واستخدام الأنماط البديلة للتعليم التقليدية، تعدد أنماط محتويات التعليم وأدواته ووسائل تقويمه وتوقيته، تغير نمط حياة الفرد ومستواها من خلال عمليات التعليم الجديدة بعد فترة التعليم التقليدي.

٤ -الديمقراطية (ديمقراطية التعليم) : إن التعليم المستمر يمكن جميع الناس من الاستفادة من فرص التعليم، بغض النظر عن مستوياتهم وظروفهم.

٥ -الإشباع الذاتي (رضا النفس): وذلك بما يمكن الفرد من القدرة على التكيف مع مستجدات الحياة في الظروف المختلفة، وعلى الإفادة العملية من القدرات الإبداعية، مما يسهم في تحقيق الذات، ويمكن الفرد من تطوير خصوصياته والإبراز عن المواهب التي يؤنسها في نفسه، مما يجهله الآخرون ولم تتمكن المدرسة من اكتشافها وتنميتها. ونستطيع أن نضيف إلى الخصائص المتقدمة بعدا جديدا يمتاز به التعليم المستمر، وينبغي يركز عليه من قبل المخططين للعملية التربوية وبرمجة التعليم، وهو أن التعليم أيضا مستمر، ومناهج مكتسبة، ومعارف تتولد يوما بعد يوم، بل ساعة المستمر فساعة، بفضل التفاعلات المتسارعة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعالم التقنية على حد سواء، مما يضاعف العبء على التربويين وموجهي العملية الاجتماعية، إذا كانوا حريصين على جسر الهوة بين مجتمعاتنا والدول المتقدمة. ففي كل يوم تشهد دنيا المعرفة والتقنية ولادة أكثر من أربعين اصطلاحا جديدا يعكس كل منها أبعادا علمية جديدة، وفي هذا ما يكفي لبيان ما بنا من حاجة إلى جهود مركزة واصرار على اللحاق بالركاب .

التعليم المستمر عبر التاريخ : لقد نادت الحضارات القديمة إلى فكرة التعليم المستمر حفاظا على مسيرتها واستمرارها في الحياة ، وضمانا لانتشار الأديان السماوية بين الأجيال المتعاقبة. فقد كان التعليم في المجتمعات البدائية يهدف بشكل أساس إلى تنمية القابلية لمعطيات العصر، إذ كانت تعيش على نمط معين من التعليم في المراحل الأولى من العمر تكمن أهدافه الأساسية في مواجهة الحياة والتغلب على مصاعبها والبحث عن المطالب الأساسية للعيش بشكل يحاكي فيه الشباب الكبار في أعمالهم من حيث استخدام السلاح وتوفير الغذاء، وهي أمور لها الاستمرارية التي لا تنقطع لضرورتها في استمرار الحياة ذلك الوقت. عندما ظهرت مجتمعات الحضارات الأولى ظهرت المدارس كمؤسسات هادفة إلى نقل التراث من قيم وعادات ومهارات من الأجداد إلى الأحفاد. فنجد أنه في التربية اليونانية يتم إعداد المحارب إعدادا خاصا بعد الدراسة الأولية وذلك بتدريبه على عدة أمور في مجاله. أما عند الصينيين فقد كان لزاما على من يروم ارتقاء

المناصب العليا أن يجتاز جملة من المراحل التعليمية والتربوية البالغة الدقة والصعوبة، فيما يتعلق بالتاريخ الصيني وخاصة الكونفوشية، وقد يستغرق مروره بهذه المراحل جزءا ليس باليسير من مراحل حياته، وعلى الموظف الاستمرارية في التعلم. ومن الأقوال المأثورة والمأخوذة من بعض الكتابات القديمة في القرن الثاني الميلادي" إن العقلاء يبحثون عن المعرفة كأنهم لن يموتوا أبدا، ولن يشيخوا، وكأنهم يحصلون على الفضل كأنهم سوف يموتون غدا"

التعليم المستمر في الحضارة العربية الاسلامية: يستمر التعليم المستمر في المسيرة عبر التاريخ حيث نصل إلى فجر الحضارة الإسلامية، فنجد أن الدين الإسلامي قد أكد على ضرورة التعليم المستمر في حياة المسلم لمواجهة تحديات الزمان والوصول إلى أرقى مراحل الإيمان، فقد أشار الله تعالى في كتابه الكريم الى العلم بقوله تعالى: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)، وقوله تعالى: (وقل ربي زدني علما)، كما أشار الرسول صلى الله عليه وآلة سلم بقوله" "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" و"طلب العلم فريضة على كل مسلم مسلمة". كل هذه الأحاديث الحاثة على طلب العلم تدل على ضرورة استمرارية التعليم لما تحققه من تمكين للفرد في حفظ دينه ودنياه فضلا عن دورها في ضمان لتحقيق القيادة والتقدم والوقوف خلف مقود السفينة بكل تمكن للوصول إلى بر الأمان. و الاسلامية المتمثلة بآيات القرآن الكريم، وما ذا ألقينا نظرة شمولية على ملامح التربية أكدت عليه الأحاديث النبوية الشريفة، في صدر الإسلام فيما يخص استمرارية التعليم وتطبيقه .حلقات الدراسة في المساجد والجوامع : حث القرآن الكريم المؤمنين على تعمير بيوت الله وأعتبر ذلك ترجمة حقيقية للإيمان بمبادئ الاسلام حيث قال تعالى ((إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلاة وآتى الزكاة)) فبنى المسلمون المساجد وجملوها وجعلوها مراكز لمدنهم الجديدة التي مصرت على أيديهم ومكاناً لممارسة حقوقهم الدينة. ولم تقتصر مهمتها على ذلك بل اصبحت مراكز مهمة للتعليم. ويمكن القول ان المسجد هو أول معهد للتعليم في الإسلام، فيه انتظم الطلبة على شكل حلقات ونهلوا من مختلف العلوم. وأول مسجد في الاسلام هو مسجد قباء. يروى ان الرسول (ص) وهو في طريقه إلى المدينة مهاجراً أقام بقباء بضعة أيام أسس فيها مسجداً وقيل أيضاً ان هذا المسجد اسسه الذين هاجروا إلى المدينة قبل رسول الله (ص) وكانت تعقد فيه حلقات العلم. ولما دخل رسول الله (ص) المدينة بنى مسجده ليكون مركزاً للدولة الجديدة ومكاناً للعباد وتعليم المسلمين اصول الدين ومبادئه وكان الرسول (ص) يجلس في مسجده هذا ليعلم اصحابه ومن تبعهم دينهم ودنياهم. واتخذَ الصحابة أيضاً اماكن داخل المسجد يعلمون فيها المسلمين وكان الرسول (ص) يخرج عليهم ومن معهم في المسجد فيقول ((تعلموا

ما شئتم ان تعلموا فليس يأجركم الله حتى تعلموا)). ويعتبر مسجد الرسول (ص) بالمدينة اول مركز في الاسلام له مكانته العلمية والدينية والسياسية . ثم بعد ذلك كثرت المساجد وانتشرت في جميع البلاد الاسلامية. إذا اصبح المسجد من اساسيات المدينة الاسلامية. حيث روي عن عمر بن الخطاب (رض) لما فتح البلدان كتب إلى ابي موسى الاشعري وهو على البصرة يأمره ان يتخذ مسجداً للجماعة ويتخذ للقبائل مساجد فاذا كان يوم الجمعة انضموا إلى مسجد الجماعة، وكتب إلى سعد بن ابي وقاص وهو على الكوفة بمثل ذلك وكتب أيضاً إلى عمرو بن العاص وهو على مصر بمثل ذلك. وبمرور الزمن زاد عدد المساجد حتى أصبح منها الآلاف في مدينة واحدة، وتحدث اليعقوبي عن ذلك قائلاً ((حتى أصبح ببغداد وحدها في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) ثلاثون ألف مسجد)) وربما يكون هذا العدد مبالغاً فيه لكنه على أية حال يشير إلى كثرة المساجد وأهميتها في حياة العرب والمسلمين. توسع المسلمون في فتح المسجد الذي اتخذوه مكانا للعبادة ومعهداً للعلم وأخذت الكثير من العلوم طريقها إليه ولا سيما في العصرين الأموي والعباسي فكان لذلك أثره الكبير في تطور تخطيط المسجد

دور الكتاتيب لتعليم القراءة والكتابة : لم تكن هذه الدور موجودة قبل الإسلام وان أول إشارة إلى مثل هذه الدور هي دار القراء التي كانت في المدينة على عهد الرسول (ص) فقد روي المقريزي عن الواقدي أن (عبد الله بن أم مكتوم قدم مهاجراً إلى المدينة مع مصعب بن عمير وقيل قدم بعد بدر بيسير فنزل دار القراء). والكتاب واحد من المعاهد العلمية الاولى في الإسلام وجد لتعليم القراءة والكتابة وكان أغلب رواده من الصبيان، وهو مستقل عن دار القرآن، حيث يقول ابن خلدون (وأما أهل المشرق... إن عنايتهم بدراسة القرآن الكريم وصحف العلم وقوانينه في زمن الشيبة ولا يخلطونه بتعليم الخط ... ولا يتداولونه في مكاتب الصبيان) .

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة الثالثة / مادة تاريخ التربية والتعليم / المرحلة الثانية /قسم التاريخ/

أ.م. عباس عبيد داود / استاذ المادة

دور الكتاتيب في التعليم : كانت كتاتيب القرآن الكريم في العصور الإسلامية بمنزلة المدارس الابتدائيّة في عصرنا الحاضر، وكان لها أكبر الأثر في الحفاظ على اللغة العربية وانتشارها بين جميع الأعراق المسلمة؛ إذ كان التلاميذ يتعلّمون فيها القراءة والكتابة العربية والقراءة الصحيحة للقرآن الكريم، كما كان الأطفال

المسلمون يتلقّون في هذه الكتاتيب تعاليم الدين الأساسيّة، فيتعرفون على أركان الإسلام ومعنى الإيمان، ويتعلّمون كيفيّة الوضوء والصلاة، إضافة إلى ذلك كان الأطفال يستمعون فيها لجملةٍ من مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم وحياة أصحابه الكرام. وفي العصر الحديث وبعد سقوط الخلافة العثمانيّة وقيام الجمهوريات، حلّت المدرسة العامّة محلّ الكتاتيب، ولكنها أخذت جانبًا علمانيًّا بحتًا على الأغلب، ووصل الأمر ببعض البرامج التعليميّة في الدول العربيّة والإسلاميّة إلى إهمال العربيّة مقابل الاهتمام المبالغ به باللغات الأجنبيّة، ممّا هدّد العربيّة بالضياع.

منهج الكتاتيب في التعليم: كان التعلُّم في الكُتاب يأخذ معظم نهار الطالب من بعد صلاة الفجر إلى صلاة الظهر أو العصر عدا يومَ الجمعةِ غالبًا، ويختلفُ منهج التعليم من كُتاب إلى آخر حسب بيئة المُلقِّن ومستوى ثقافته، حيث يجلس المعلّم على الأرض مواجهًا طلّابه، ويتجمّع التلاميذ المبتدئون على مسافةٍ قريبةٍ من الشيخ المعلِّمِ، ويقوم مساعدٌ له من الطلبة المتميّزين بإرشادهم، وغالبًا ما يعتمد التحفيظ على وسائل معروفة من ألواح خشبيّةٍ وأقلام. أوّل ما يبدأ به الطالب في الكتاب هو تعلم الحروف والكتابة والقراءة عن طريق الشيخ أو عن طريق مساعديه، ثم يلقّنُهُ الشيخُ القرآنَ الكريم إلى أن يتعلّم ويصبحَ ماهرًا يكتُبُ لوحَهُ بيدِهِ، ويُلزِمُهُمُ الشيخ باستظهار القديم قبلَ الجديدِ من المحفوظ، ولا يسمحُ بالخطأ فيه، فإن أخطأ يكلّفُه بإعادته مرّات ومرّات حتى يستظهرَه، وقد يعاقبُهُ إن أخطأ كانت عقوبات شيخ الكتّاب نظامًا متعارفًا في الكتاتيب، ولكنّها قد تكون قاسيةً في بعض الأحيان، حتى إنّ منها ما كان سببًا في انفصال العديد من الطلبة عن التعلّم وحفظ القرآن، ومنها ما ترك آثاره السلبيّة في نفوس كثير من الحفظة، كما لا ينكر أحدٌ الآثارَ الإيجابيّة للعقوبات حينما توضع في موضعها وبمقدارها الصحيح. أمّا استراحة الطلاب والمعلّمين؛ فقد كانت يومَ الجمعة، وكانت بداية ذلك في عصر الخلافة الراشدة استنادًا إلى ما رُوِيَ أنّ أطفال الكُتّاب في المدينة المنورة خرجوا إلى ظاهرها في يوم خميسٍ لاستقبالِ عمرَ بن الخطاب (رض) عند عودته من رحلة فتح بيت المقدس، فأصابهم من السير على الأقدام عناءٌ شديدٌ، فأشار عمر ألّا يذهب الأطفال إلى الكتّاب في يوم الجمعة التالي ليستريحوا ممّا نالهم وصار الأمر بعد ذلك عادةً متّبعةً في أن يكون يومُ الجمعة يومَ راحةٍ وإجازة.

المدرسة الدينية في المجتمعات الاسلامية :

مفهوم المدرسة لغةً : المدرسة مصدر ومشتقة من الفعل الثلاثي دَرَسَ، ودرس الشيء يعني جزَّأهُ، ودَرَس الكتاب يعني كرّرَ قراءَتَه ليَحفَظه ويفهَمه، ودرس

الدرس يعني جزّأ الدرس ليَسْهُل تعلّمُه على أجزاء، ويُقال درس القمحَ أي طَحَنَهُ، ويُقال فلانٌ من مدرسةِ فلان يعني ذلك أنّه على رأيه ومذهبه.

مفهوم المدرسة اصطلاحاً: هي مكان التّعليم والتّدريس، فالمدرسة مؤسسةٌ أسّسها وأنشأَها المجتمعُ بهدفِ تربيةِ وتعليم من يشترك فيها، ففي بداية كلّ عامٍ دراسيّ يدخل فوجٌ جديدٌ للتعلّم وإكمال المسيرة التعليميّة، فالمدرسة هي اللبنة الأساسيّة في المجتمع لخلق أجيالٍ تَنهَضُ بالأمّة وتواكِبُ العلمَ والتطوّرَ والحضارة. هذه المدرسة الإسلامية مستهدفة تبليغ هذا الدين نقيا واضحا سهلا. يرجع إليها المبتدئ، والمسلم الجديد، يتعلم فيها وينطلق منها، ولا يستغني عنها المثقف الذي يريد تنمية ثقافته الشرعية في أروقة المدرسة الإسلامية، بفنونها ومستوياتها المختلفة، يستطيع المسلم التعرف على أحكام الإسلام ومحاسنه وحِكَمِه وغاياته، بأسلوب ميسر ومنهج محكم محقق، وقد توفرت على إعداد موادها لجنة متخصصة في العلوم الشرعية، مما يوفر الجهد والوقت لكل مسلم راغب في المعرفة الشرعية الصحيحة في أنحاء العالم.

نشأة المدرسة الإسلامية: أما فيما يتعلق بنشأة المدرسة فقد أورد الزركشي في أعلام المساجد أن أول من بنى المدارس في الإسلام الوزير قوام الدين نظام الملك الطوسي الحسن بن علي حيث كان وزير السلطان ألب أرسلان السلجوقي وكان يحب الفقهاء ويكرمهم ويؤاثرهم بنى المدرسة النظامية في بغداد وبنى أيضاً مدرسة في نيسابور سماها المدرسة النظامية درس بها إمام الحرمين فاقتدى به الناس في بناء المدارس. وذكر أوقتاي أصلان أبا أن كثيراً من المدارس قد شيد زمن الغزنويين إلا أنها اندثرت وقد جاءت كلمة مدرسة في بعض النقوش التي وجدت في قراءة فليزوان في غزنه وجاء في تاريخ يمني ذكر المدرسة في عصر السلطان محمود الغزنوي. و الواقع أن المدارس الأولى ظهرت في الشرق الإسلامي في نيسابور ومرو وبخارى خلال فترة حكم السلطان محمود الغزنوي 391 - 421هـ - 999 -1030م لإملاء الحديث وتدريس الفقه السني، وإعداد كوادر للدولة بحيث أصبحت هذه المدارس بمثابة مؤسسات رسميه لتخريج القضاة والوزراء وكتَّاب بيت المال.

اهداف المدارس الدينية في المجتمعات الاسلامية : تتطلب الأهمية التي تحتلها الأهداف في توجيه نشاط الأفراد وعمل المؤسسات وحياة المجتمع كله تحديدًا وإيضاحًا لها من جانب الأفراد والعاملين في المؤسسات، ومن جانب الساسة والمفكرين والمخططين وغيرهم. فالمفكرون والفلاسفة والمصلحون يبحثون دائمًا في أوضاع المجتمع، ويحاولون البحث عن أفضل صورة للمستقبل؛ ولهذا كان

تركيزهم على الأهداف وعلى ما يرتبط بها من قيم واتجاهات، وما تتطلب من وسائل، ومن بينها التربية. وفى دراسة له بعنوان (أهداف المدارس الإسلامية)، يرصد الباحث التربوي الدكتور سعيد إسماعيل علي، الأهداف التربوية للوحدات التعليمية؛ من مدارس ومعلمين ومربين في حاجة إلى تحديد أهدافهم وقياس مدى تقدمهم مع طلابهم نحو هذه الأهداف.

واجبات المدرسة الدينية الإسلامية: الوعي الاخلاقي: فمن شأن المعرفة التي تدرك بها الفضائل والرذائل، وتعلم بها آثارها المحمودة والمذمومة وثمراتها العاجلة والآجلة، أن تولد الحافز الذاتي على التطبيق، لاسيما إذا كان مضمون المعرفة يتعلق بما ينفع الإنسان أو يضره، كقضايا السلوك الإنساني فمعرفة الفضائل الأخلاقية معرفة صحيحة لابد أن تبرز ما فيها من جمال وكمال، ولابد أن تورث اليقين بفوائدها وثمراتها الطيبات وخيراتها الحسنان المادية والمعنوية، والدنيوية والآخروية، وذلك يولد في النفس استحسانها، ثم الرغبة الصادقة بالتحلي بها ومع هذه الرغبة الصادقة تكون النفس طيعة للتخلق بالخلق الكريم المنشود ومعرفة الرذائل والنقائص الأخلاقية معرفة صحيحة لابد أن تبرز ما فيها من نقص وقبح، ولابد أن تورث اليقين بمنظارها ونتائجها السيئة، وذلك يولد في النفس استقباحها والنفور منها، ثم الرغبة الصادقة في اجتنابها، ومع هذه الرغبة الصادقة تكون النفس طيعة للكف عنها، والتخلق بالخلق الكريم المضاد لها. ويرتبط بالوعي الأخلاقي أن ينبه المربون بهذه المدارس على بعض صور الخلل في تطبيقنا لبعض القيم الأخلاقية في حياتنا العملية بعضنا يأخذ من الأخلاق جوانبها القريبة، فقد نفهم الأمانة على أنها الوديعة، ونرد ما استودعنا الآخرين إياه، أما أن المنصب أمانة، لا يجوز استغلاله لمأرب خاص، ولا يجوز بأعبائه الجسام فهذا شأن آخر ويغلب أن يكون طلب المنصب للاستغناء والاستعلاء، والبحث عن الذات لا البحث عن مصالح الأمة والصدق خلق معروف، ويغلب أن نصدق في القول لا في العمل، فالصدق في العمل صعب؛ لأنه إحقاق الحق وإبطال الباطل، والتزام السنن التي قامت عليها السماوات والأرض. وقد يتقاضانا هذا أن ننتخب الأصلح، ولو كان من غير قرابتنا، وأن نؤثر بالوظيفة فقيرًا ونطرح غنيًا.. وهكذا الانتفاع بما لدى الأطفال من ميول وقوى فطرية في تربيتهم تربية خلقية، فعندهم، مثلًا، ميل لمحاكاة من يتصلون بهم في أقوالهم وأفعالهم وحركاتهم وسكناتهم، لهذا كان فلاسفة وعلماء الإسلام يطلبون من مؤدب الأطفال أن يكون متحلي بالفضيلة، ومعروفًا بالأخلاق النبيلة، ومتجنبًا للرذيلة، وكان المربون من المسلمين يعلمون أن لدى الطفل ميلًا طبيعيًا لحب الثناء والظهور، فيمدحونه على ما يبدو من قول حسن أو فعل جميل، ويشجعونه على الاستمرار حتى يحافظ على منزلته لديهم ويجتهد في إصلاح نفسه

دائمًا. ولم يكثروا من اللوم والذم والتوبيخ حينما يظهر حبه لنفسه ورغبته الشديدة في الأكل والشرب والملابس الجميلة؛ لأن الإكثار من التأنيب يميت قلب الطفل، وأن حب النفس والنهم من الصفات الممقوتة إذا زادت على حدها بعثت الأثرة في نفس الطفل، ولهذا نصحوا المؤدبين بالتقليل من التوبيخ واللوم، واستعمال الحكمة في معاملته، فإن كلمة صغيرة من المدح والثناء والتشجيع وحسن الظن تصلحه وتهذبه وتقوم خلقه، لأنه يحب الثناء بفطرته، ويكره اللوم وتثبيط الهمم وإساءة الظن به التدرج في البناء التربوي: ذلك أن العملية التربوية ليست عملية تحويل مفاجئ دفعة واحدة أو خلق تام مرة واحدة. إن هذا لم يختره الله لنفسه في سنة الخلق، مع أن قدرته جل وعلا أنه إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون، ولكنه تبارك وتعالى اختار لنفسه سنة الإنشاء المتدرج، ومن صفات الله تعالى أنه رب العالمين، أي مربِّ العالمين، والتربية هي إنشاء متدرج لإبلاغ الشيء إلى مستوى كماله، فتحتم أن ننهج فيها نفس النهج: التدرج لا يمكننا أن ندعي أن المدرسة الإسلامية وحدها يمكن أن تقوم بتربية الطفل تربية أخلاقية كاملة إذ لابد أن تتحمل المسئولية معها سائر المؤسسات والوسائط الاجتماعية الأخرى مثل الأسرة ووسائل الإعلام، بل والمناخ الاجتماعي العام

المحاضرة الرابعة / مادة تاريخ التربية والتعليم / المرحلة الثانية / قسم التاريخ / كلية التربية الأساسية . أ. م. عباس عبيد داود

التعليم التقليدي الاسلامي في العراق في العصر الحديث :
التعليم في العهد العثماني :

احتلت المدارس الدينية أهمية ورعاية من بعض الولاة ، فخلال حكم آل الجليلي في الموصل (1726-1824) برز الاهتمام ، إلا أن الظاهرة البارزة في الحياة التعليمية في العراق والتي بقيت ملازمة له حتى النصف الأول من القرن العشرين ، هي انتشار الكتاتيب ، والتي تستند إلى تعليم الصغار بعض آيات من سور الكتاب الحكيم ، بطريقة " التهجئة " وغالباً ما يعمد الملا إلى استخدام القوة والعقوبات الشديدة مع التلاميذ الصغار ، ولم تكن تلك الطريقة عملية بالمرة ، حتى أن التلاميذ كانوا يحفظون عن ظهر قلب ليس إلا أما القراءة والكتابة فكانت عملية تكاد تكون مستحيلة عليهم لتخلف الطريقة وإبقائها على النهج القديم دون عناية أو تطوير . بقيت أحوال التعليم تعاني من الركود وضعف المستوى إلا أن قدوم الوالي مدحت باشا حرك الأوضاع من خلال الإجراءات الإصلاحية التي نشط بها في مختلف مرافق الحياة العامة .
وكانت للتعليم وإفتتاح المدارس الحديثة حصة وافية منها إلا أنه من المفيد الإشارة

إلى أن العراق قد شهد ظهور المدارس التي تعتمد الأسس الحديثة بالنسبة للأقليات الدينية حيث ظهرت مدرسة الآباء الكرمليين عام 1721 والمدرسة الكلدانية عام 1843 ، ومدارس الاتحاد الإسرائيلي 1865.وأقدم مدحت باشا على افتتاح أربع مدارس : المدرسة الرشدية المدنية ، والمدرسة الرشدية العسكرية ، والمدرسة الإعدادية العسكرية ، ومدرسة الفنون والصنائع ، واعتمدت هذه المدارس التركية لغة رسمية لها ، وقد تلقى طلبة المدرسة الرشدية العسكرية تدريباتهم في مواد متنوعة ، حفلت بالغزارة والجدية ، مثل الجغرافية والتاريخ والحساب والخط واللغات الأجنبية ، وكانت المدرسة الأولى التي تم تأسيسها عام 1869 المدرسة الرشدية العسكرية ، والتي تم فيها استقبال الطلبة الذين أنهوا تعليمهم في الكتاتيب، وكان من الطبيعي أن تحظى تلك المدرسة بإقبال واسع من قبل الطلبة ، لا سيما وأنها تتجه نحو تخريج ضباط عراقيين ، وما يمكن أن يناله المتخرج من مكانة اجتماعية وفرصة وظيفية مميزة تكفل له التدرج والتفوق في مجال ، ينال الاحترام والتقدير من جميع الفئات الاجتماعية ، ونتيجة لنجاح التجربة ، عمد إلى تعميمها في مدن العراق الأخرى حيث شهدت مدينة كركوك افتتاح مدرسة رشدية عسكرية عام 1870، تم فيها قبول ثمانين طالباً ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شمل التوسع والاهتمام، بتطوير تلك المدارس ، وافتتاح مدارس بمستوى أرفع ، حيث تم إفتاح مكتب إعدادي رشدي عام 1871 ، لإعداد الطلبة المتخرجين منه للدخول في الكلية العسكرية في استنابول وقد بلغ عدد المقبولين في تلك المدرسة خمسة وعشرين طالباً، ولم يقف الأمر عند الاهتمام بافتتاح المدارس العسكرية بل تم افتتاح مدرسة رشدية مدنية عام 1870، الغاية منها الحصول على موظفين إداريين ، إلا أن الإقبال على تلك المدرسة لم يكن بمستوى الاتجاه نحو المدارس العسكرية ، حيث اصطدمت بعدة عوائق كان أبرزها ، لغة الدراسة التركية ، وعدم ثقة العراقيين بالجهاز التركي الإداري ، حيث لم يعتقد الجمهور بأن المتخرجين من تلك المدرسة سوف ينالون فرصاً متساوية أو متناسبة في التعيين، حيث تسود المحسوبية والوجاهة على حساب الكفاءة وعلى هذا تعرض التعليم المدني في العراق إلى ضربة في الصميم ، حتى أنه بقي متخلفاً عن مستوى التعليم في الولايات العثمانية الأخرى. وللحصول على الأيدي الفنية الماهرة والمدربة التي كان يشكو العراق النقص الواضح فيها ، تم افتتاح مدرسة الصنائع عام 1869 حيث قبل فيها مائة وأربعة وأربعون طالباً ، أغلبهم من الأيتام والفقراء ، مما كان له أبلغ الأثر في إحجام الفئات الاجتماعية الأخرى من انخراط أبنائهم في تلك المدارس وكانت أبرز أقسام المدرسة هي البرادة والحدادة والخراطة والسباكة والنجارة والخياطة وصناعة الأحذية بالإضافة إلى تعليمهم دروس في التاريخ والرياضيات والرسم الميكانيكي

والدين واللغات الأجنبية ، وقد اعتمدت المدرسة في تدريب طلبتها على الحرفيين ذوي الخبرة والمهارة من أبناء البلد ، وعلى الرغم من العناية التي نالها التعليم خلال ولاية مدحت باشا وافتتاح عدد من المدارس إلا أن التعليم الابتدائي عانى من الإهمال مما كان له صداه العميق لدى الجمهور الذي طالب بضرورة العناية بالتعليم الابتدائي الذي يمثل الأساس الذي ينطلق منه الطالب لتلقي العلوم والمعارف المختلة ، وقد بقي هذا الصنف من التعليم يعاني من الإهمال حتى عام 1889 ، حيث شرعت الحكومة بتأسيس أربع مدارس ابتدائية هي الحميدية ، جديد حسن باشا ، العثمانية ، الكرخ . بدأتْ الكتاتيب تضمحل وتتناقص شيئاً فشيئاً، لاسيما في الحقبة الأخيرة من الحُكم العثماني للبلاد، بعد أن حلتْ محلها المدارس الحديثة والتي سارتْ على النهج الغربي في أنظمتها ومناهجها في أوائل القرن التاسع عشر، إذ باشرتْ الدولة بفتح المدارس الأولية والابتدائية والرشدية في بعض أجزاء العراق، كي تحل محل الكتاتيب لأنها غدتْ غير ملائمة للمبتدئين وتسير وفق أساليب قديمة لم تتغير وتتطور منذ قرون عديدة، ولم تُساير روح العصر؛ بل بعكس ذلك فقد تقهقرتْ إلى الوراء، لأنها تجردتْ بالتدريج عن جميع العلوم العقلية وصارتْ تكاد لا تهتم بشيء غير العلوم النقلية. كان من الطبيعي أن يُلفتْ أنظار المفكرين إلى عدم كفاية ذلك النوع من التعليم، فكان أمام الولاة أو الحُكام الذين أدركوا بضرورة اقتباس بعض العلوم العصرية والنُظم الحديثة لمسايرة ركب الحضارة والمدنية، طريقان الأول: هو في إصلاح تلك المعاهد التعليمية الموجودة(الكتاتيب)، ولو بصورة تدريجية بإدخال العلوم العقلية والنُظم الحديثة فيها. والثاني ترك تلك المعاهد القديمة جانباً وإنشاء معاهد تعليمية جديدة لتدريس العلوم العصرية وفق النُظم الحديثة. بيدَ إن تطور الأحوال الاجتماعية السائدة اضطرتْ رجال الحُكم والإصلاح إلى اختيار الطريقة الثانية بترك المعاهد التعليمية القديمة تسير على سيرتها المعتادة واخذوا ينشئون بعض المعاهد التعليمية الجديدة كلما شعروا بالحاجة إليها، ولم تزدد العناية والاهتمام بها إلا بعد هيمنة (جمعية الاتحاد والترقي) على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية في تموز عام 1908، بيد إن انتشار المعاهد الحديثة لم يوقف مهمة الكتاتيب وعملها في ميدان التعليم الأهلي، بل ظلتْ مستمرة في أداء مهمتها؛ لأنه لغة التدريس في المكاتب كانتْ تجري باللغة التركية. برغم ذلك تعرضت تلك الكتاتيب لنقد عدد من خبراء التربية والتعليم وكان في مقدمتهم (ساطع الحصري) ، إذ ذكر ما نصه: "اعتقد إن أحداً ممن يقدرون مصالح الشعب على وجوهها الصحيحة لا يتأسف على زوال تلك المؤسسات التي تجمع بين أسوأ الظروف الصحية، مع أسخف الطرائق التعليمية". لذلك يمكن القول بأن السير بأسلوب التعليم الحديث لم يغير في حالة الكتاتيب في العراق، لذلك أخذت تلك الكتاتيب تتضاءل

باستمرار، برغم إن السلطات الحاكمة لم تتعرض إلى المدارس الدينية كافة؛ بل تركتها تعمل وفق نظمها الخاصة وتقاليدها في العتبات المقدسة في مختلف مناطق العراق، إذ حرصتْ السلطة العثمانية على أن تظل تلك الكتاتيب كما كانتْ مؤسسات أهلية لا تتدخل في شانها إلا بمقدار يسير، حرصاً منها على أن تظل محتفظة بثقة السكان، وحتى تكون في يد الحكومة وسيلة شعبية بسيطة لنشر قسط من التعليم الأولي وأن يكون بسيطاً؛ إلا إنه يجدي نفعاً في مُكافحة الأُمية ونشر المعرفة بين الناشئة.

نبذة تاريخية عن تطور التعليم في العراق :

بدأ التعليم في العراق بولاياته الثلاث (بغداد ، وموصل ، والبصرة) ، ولم تحظ من قبل السلطات العثمانية بالاهتمام الواسع ، وإنّما كان مقتصراً على ولاية معينة من العراق ، وقد افتتحت اول مدرسة في العراق في العام 1916 ، في مدينة (الموصل) ، وركز التعليم في المدارس الاسلامية والطائفية (الهلالي، بغداد ، 1959، ص176) ، وفي عهد الاحتلال(الانتداب البريطاني) ظل العراق يعاني التخلف في التعليم ، وفي العام 1921 ، تم تأسيس وزارة المعارف التي كانت وظيفتها في البلاد تحديد معالم السياسة التعليمية في الاتجاه الذي ينسجم مع سياسة الدولة آنذاك، وفي المدة بين العامي (1932 – 1972) ، تميز ببروز بعض الاهتمام بالتعليم ، إذ يُعدّ البداية الحقيقية لنشأة التعليم الحديث في العراق اللطيف : ، إلاّ أنّ التعليم في هذه المرحلة ليس إلزامياً ما نجم عدم الاهتمام الكافي بالخدمة التعليمية ، وفي النصف الثاني من هذه المرحلة شهد التعليم نمواً كما ونوعا ملحوظا بعد ثورة 14تموز 1958 ، حيث تم افتتاح عدد من المدارس وخاصة التعليم الابتدائي الذي لم تستجيب له العهود السابقة ، وفد فتحت دورات قصيرة لخرجي الثانويات والمدارس المعادلة للإعدادية من أجل إعداد كادر تعليمي اكبر من المعلمين ، اما مرحلة ما بعد العام 1972 ، المرحلة التي بدأت فيها بواكر الازدهار الاقتصادي في القطر، وارتفاع مدخولات القطر، وزيادة كفاءة الخدمات بصورة عامة والخدمات التعليمية بصورة خاصة ومن خلال هذه المدة حدثت تغيرات على مستوى الاحداث في القطر، واهمها حرب الثماني سنوات ، وحصار الثلاث عشر عاماً كانت لها انعكاسات على واقع التعليم والمؤسسات التعليمية في القطر ، وحسب تقرير (اليونسكو) ، ان العراق في حقبة ما قبل حرب الخليج الاولى في العام 1991 ميلادية ، كان يمتلك نظام تعليمي يُعدّ من افضل انظمة التعليم في المنطقة ، إذ تقدر نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي بما يقرب ال 100% كذلك

نسبة عالية للقادرين على القراءة والكتابة ، لكن التعليم بعد هذه المرحلة عانى الكثير بسبب ما تعرضه العراق من حروب ، وحصار، وانعدام الامن .

التعليم في العراق :

ويأمل المجتمع الدولي بعد ان يستتب الامر في العراق أن يتحرك العراق بسرعة لإعادة بناء نظامه التعليمي ، وتأهيله، وتجدده ، ومما لا شك ان وزارة التربية والتعليم ستواجه تحدياً كبيراً للعودة الى الاوضاع الطبيعية في مرحلة ما بعد الحرب ، ومن ثمّ إعادة لبناء التدريجي ، وتجديد نظام التعليم بأكمله على المستوى الوطني ، إذ تعمل وزارة التربية ليس لاستعادة قدرات التعليم الاساسي فقط ، وإنما لإعادة العراق الى موقعه القيادي الاكاديمي في المنطقة ، فقد قامت الوزارة بدعم الوكالات الدولية للتنمية ، وإعادة تأهيل الآف المدارس ، واصلاح البُنى التحتية المتضررة ، وتجهيز المستلزمات الاساسية خلال السنة الاولى التي تبعت التطورات السياسية .

المحاضرة الخامسة/ المادة تاريخ التربية والتعليم /المرحلة الثانية/ قسم التاريخ

أ.م. عباس عبيد داود/ استاذ المادة

التعليم التقليدي الاسلامي في النجف الأشرف بالعصر الحديث
الفرق بين التعليم التقليدي والتعليم الحديث :

1. إنَّ التعليم التقليدي يرتكز على الثقافة التقليدية، والتي تركز على إنتاج المعرفة، وإنَّ المدرس هو أساس عملية التعلم، أمَّا التعليم الحديث فإنَّه يقدم نوع جديد من أنواع الثقافة وهي الثقافة الرقمية والتي ترتكز على معالجة المعرفة وتقدم المساعدة والعون للطالب حتى يكون الطالب محور وأساس العملية التعليمية وليس المدرس.

2. إنَّ التعليم التقليدي لا يتطلب إلى تكلفة مالية كبيرة، أمَّا التعليم الحديث يتطلب كلفة مالية كبيرة لأنَّه يحتاج إلى بنية تحتية وأجهزة ومعدات إلكترونية تختلف عما هو مستخدم في التعليم التقليدي.

3 يستقبل التعليم التقليدي جميع التلاميذ في نفس المكان والوقت. أمَّا التعليم الحديث لا يلتزم بتقديم التعليم في نفس المكان أو الوقت والمتعلم غير ملتزم بمكان ووقت محدد من أجل استقبال عملية التعلم.

4. يعتبر الطالب سلبياً يرتكز على تلقي المعلومات من المدرس دون بذل أي جهد في البحث، لأنَّه يعتمد على أسلوب وطريقة الإلقاء، أمَّا التعليم الحديث فهو يؤدي إلى نشاط المتعلم وفاعليته وتشاركه في تعلم المادة العلمية؛ لأنه يعتمد على التعلم الذاتي وتفريد التعلم.

5. يشترط ويتوجب على الطالب بانتظام الحضور إلى المدرسة جميع أيام الأسبوع، ويقبل أعمار محددة دون أعمار أخرى ولا يدمج بين الدراسة والوظيفة، أمَّا التعليم الحديث فهو يعطي فرصة التعليم لجميع الفئات في المجتمع، فالتعليم يمكن أن يكون متكاملاً مع العمل.

6. يُقدَّم المحتوى التعليمي للمتعلم على شكل كتاب مطبوع به نصوص كتابية، وبعض الصور لا تتوافر فيها الدقة الفنية، أمَّا التعليم الحديث يكون المحتوى العلمي أكثر جاذبية وإثارة وأكثر دافعية للتلاميذ على التعلم حيث يقدم في شكل نصوص كتابية وصور ثابتة ومتحركة ومقاطع صوت صورة ورسومات وغيرها، ويكون في شكل مقرر إلكتروني كتاب إلكتروني مرئي.

7. يحدد التواصل مع المدرس بوقت وزمن الحصة الدراسية ويأخذ بعض الطلاب المجال لطرح الأسئلة على المدرس لأن وقت الحصة غير متاح للجميع، أمَّا التعليم الحديث له حرية التواصل مع المدرس في أي وقت وطرح الأسئلة التي يريد الإجابة عنها ويحصل ذلك باستخدام وسائل مختلفة مثل البريد الإلكتروني وغيرها.

8. دور المعلم هو ناقل وملقن للمعلومة، أمَّا التعليم الحديث يكون دور المعلم هو الإرشاد والنصح وتقديم المشورة.

9. يقتصر رفاق الطالب على الموجودين في المدرسة أو السكن الذي يسكنه التلميذ، أمَّا التعليم الحديث يتنوع ويتعدد رفاق الطالب من أماكن متعددة ومتنوعة فلا يقف بُعد أو صعوبة المكان في التعرف على الزملاء.

10. إن لغة الدولة التي يقطن فيها الطالب هي اللغة المستخدمة في التعليم التقليدي، أمَّا التعليم الحديث يتوجب على الطالب أن يتعلم اللغات الأجنبية حتى يتمكن من تلقي والاستماع للمادة العلمية من مدرسين عالميين فقد ينضم وينتمي تلميذ عربي إلى جامعة إلكترونية في أمريكا أو غيرها من الدول الأجنبية.

11. يتم الالتحاق والمتابعة وإخراج الشهادات بطريقة بشرية، أمَّا التعليم الحديث يكون التسجيل والمتابعة والواجبات والامتحانات والشهادات بطريقة إلكترونية.

12. يتم قبول أعداد محدودة كل عام دراسي بما يتناسب مع الأماكن المتوافرة، أمَّا التعليم الحديث فإنَّه يُسمح بقبول أعداد غير محددة من التلاميذ من جميع أنحاء العالم.

13. لا يراعي أو يهتم بالاختلافات الفردية بين الطلاب ويشرح الدرس خلال الفصل بطريقة شرح واحدة، أما التعليم الحديث فإنه يراعي الاختلافات الفردية بين الطلاب فهو يقوم على تقديم التعليم بما يتناسب مع احتياجات الفرد.

14. يعتمد على الحفظ ويركز على الجانب المعرفي للمتعلم ولا يعطي اهتماماً بالجوانب الأخرى فالتركيز على حفظ المعلومات على حساب نمو مهاراته وقيمه واتجاهاته، ويهمل في الجانب المعرفي مهارات تحديد المشكلات وحلها والتفكير الناقد والإبداعي وطرق الحصول على المعرفة، أمَّا التعليم الحديث فهو يعتمد على طريقة حل المشكلات وينمي لدى المتعلم القدرة الإبداعية والناقدة.

15. التغذية الراجعة ليس لها دور في التعليم التقليدي، أمَّا التعليم الحديث فإنَّه يهتم بالتغذية الراجعة الفورية.

16. تبقى المواد التعليمية ثابتة لا تتغير لأعوام طويلة، أمَّا التعليم الحديث سهولة وإمكانية تحديث وتجديد المواد التعليمية المعروضة إلكترونياً وتزويدها بكل ما هو جديد.

17. المدرس هو المصدر الأساسي للتعلم، أمَّا التعليم الحديث يكون المدرس هو موجه ومبسط لمصادر التعليم.

المدرسة النظامية ببغداد أول مؤسسة أكاديمية متعددة العلوم :

المدرسة النظامية في بغداد هي أول مؤسسة تعليمية تقدم العلوم بطريقة متكاملة بمختلف أنواعها سواء منها علوم الدين والعربية أو العلوم العقلية والتطبيقية كالطب والصيدلة والفلك والهندسة، حيث يجتمع الأساتذة والطلاب في فصولها، وتقدم لهم كل ما يلزم للتعليم وطلب العلم، ولم يسبق أحد إلى مثل هذا النمط من التعليم. وقد كان التعليم قبلها يتم من خلال المساجد ودور العلم، فتعتبر هذه المدارس النظامية التي أنشأها نظام الملك هي الأولى في العالم من حيث التنظيم والترتيب وطريقة التعليم، وتعد أول مدرسة علمية ومعهدا علميا عرفه التاريخ الإسلامي والعالمي يعطي معلميه أجوراً مرتبة مقابل التعليم، ويقوم على التعليم فيها أساتذة ونواب لهم، ومعيدون للدروس، وتنظم المدرسة فصولاً دراسية، وسكناً للأساتذة والطلاب، ومكتبة وإعاشة. أسسها الوزير نظام الملك سنة(457 هـ / 1067م)، على نهر

دجلة ببغداد بجانب الرصافة، وتم بناؤها سنة(459 هـ / 1066م)، وافتتحت في العام نفسه، وبلغت تكلفة بنائها 200 ألف دينار ذهبي، وبنى نظام الملك حولها أسواقاً وجعلها أوقافاً للمدرسة، كما اشترى ضِياعاً وحمامات ومخازن ودكاكين فأوقفها عليها. والمدرسة من المعالم التراثية التي اندثرت ويعتبر سوق الخفافين حالياً المكان الذي كانت المدرسة فيه، وبُنيت على شكل رباعي الأضلاع، وعلى قاعات لها قباب تحيط بصحن في وسطها والمصلى في جهة القبلة، وفي أروقة المبنى أماكنُ نوم المدرسين والطلاب، وأُلحق بها دورات مياه، ومطبخ، ومخازن، وغرف الدراسة تحيط بصحن المدرسة، كما أُلحِقَ بها مكتبةٌ، وظلت هذه المدرسة قائمة إلى مطلع القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي، ثم اندثرت بسبب ما حلَّ ببغداد من كوارث وحروب، وصار مكانها محلة كبيرة من محلات بغداد.

كان من أبرز أهداف المدرسة النظامية ببغداد التصدي للأفكار التي خلفها البويهيون والفاطميون إثر حكمهم بغداد ومصر، وكان المذهب المعتمد في ذلك هو المذهب الشافعي، حيث تنص وثيقة الوقف على أن كل من يعمل في المدارس النظامية يجب أن يكون شافعياً. كان الطلاب في المدرسة النظامية لا يزيد عددهم على 300 طالب يُختارون بعناية فائقة. ويذكر المؤرخون أن أول من درَّس في المدرسة النظامية في بغداد أبو إسحاق الشيرازي، صاحب كتاب «التنبيه»، وكان المدرسون يختارون بعناية فائقة، وبإشراف من الوزير نظام الملك أو من ينيبه عنه، وإلى جانب هؤلاء المدرسين، توجد أعداد أخرى من الموظفين، والكتبة والخدام. وتعد مكتبة المدرسة النظامية في بغداد، من أهم ملاحق المدرسة ومرافقها، وكانت بناءً خاصاً، عرف باسم دار الكتب، أولاها الوزير نظام الملك اهتماماً خاصاً، وجلب إليها كل غريب ونادر من الكتب، وقام بنفسه بتأليف كتاب في الحديث، وأودعه فيها في أول زيارة لها بعد إتمام بنائها، وقد نجت المدرسة ومكتبتها من الاجتياح المغولي سنة(565هـ / 1258م). ضمت المكتبة النظامية أكثر من عشرة آلاف مجلدة في شتى المعارف.

نشأة المدارس الابتدائية:

لم يشهد العراق حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر إفتتاح أية مدرسة ابتدائية باستثناء المدرسة الابتدائية في الموصل، اذ أرخت المصادر التاريخية إفتتاحها سنة(1278هـ/1861م) بمساعي أحد وجهاء المدينة ويدعي فهمي أفندي بن مصطفى العمري. اما في البصرة فقد جرى افتتاح اول مدرسة ابتدائية فيها سنة(301هـ/1883م). في حين تأخر افتتاح مثل هذه المدارس في بغداد حتى سنة 1307هـ/1889م. اذ شهدت هذه السنة افتتاح اول مدرسة ابتدائية فيها الا وهي المدرسة الحميدية اعقبها افتتاح ثلاث مدارس اخرى وهي (جديد حسن باشا)

و(الاعظمية) و(الكرخ)، ليرتفع عدد المدارس الى (8) مدارس ابتدائية سنة 1312هـ/1894م. اما فيما يخص المناهج الدراسية لهذه المدارس فأنها اشتملت على القراءة (ألف باء)، الكتابة، والقران الكريم ومبادئ الحساب ومختصر التاريخ العثماني ومختصر الجغرافية والمعلومات النافعة والاشياء والصحة فيما تلقى الاطفال غير المسلمين اصول دينهم بإشراف رؤسائهم الروحانيين. اما عن مدة الدراسة في هذه المدارس فبالرغم من تحديد المادة السادسة من قانون المعارف تلك المدة بأربع سنوات على مستوى أربعة صفوف. الا انها اصبحت ثلاث سنين في العقد الاخير من القرن التاسع عشر، ومع ذلك فقد كانت هنالك مدارس ابتدائية ذات صنفين وخاصة في المدارس الابتدائية الموجودة خارج بغداد. وحدد قانون المعارف في عدد من مواده اعمار التلاميذ الملتحقين بهذه المدارس، فبالنسبة للذكور حددت اعمار التلاميذ المقبولين بين (7 - 11) سنة، اما الاناث فحدد العمر بين (6 - 10) سنوات، فيما منعت المادة الثالثة اختلاط الاطفال المسلمين بغير المسلمين في المرحلة الابتدائية، ويبدو ان هذه المادة من القانون قد طبقت تطبيقاً تاماً في مدارس العراق الابتدائية، حيث لم تذكر المصادر التاريخية وجود طلاب غير مسلمين في تلك المدارس. في حين تناولت مواد اخرى العقوبات الواجب اتخاذها تجاه الاطفال المتخلفين عن الالتحاق بهذه المدارس، لم ينل التعليم الابتدائي للبنات أي اهتمام من الحكومة العثمانية على الرغم من تأكيد قانون المعارف على ضرورة افتتاح مدرسة ابتدائية في انحاء العراق وحسب الحاجة. لذلك لم يكن امام الراغبات بالتعليم من وسيلة سوى الالتحاق بمدارس البنين الابتدائية أو مدارس البنات التابعة للإرساليات التبشيرية، اما أول مدرسة ابتدائية للبنات جرى افتتاحها في العراق فكانت في البصرة والمركز سنة(1313هـ/1895م). أعقبها افتتاح مدرسة ابتدائية في منطقة العشار سنة(1320هـ/1902م). واستمرت الدراسة في هاتين المدرستين حتى الاحتلال البريطاني للبصرة .

أوضاع التعليم في العراق في ظل الحكم العثماني :

موقف المجتمع العراقي من التعليم والثقافة :

المحاضرة السادسة / مادة تاريخ التربية والتعليم / المرحلة الثانية/ قسم التاريخ

أ.م. عباس عبيد داود/ استاذ المادة

التعليم في الدولة العثمانية، عبارة تشير إلى حالة التعليم في الولايات العثمانية أثناء حكم الدولة العثمانية. منذ نشوء الدولة العثمانية اهتمت بالتعليم وأنشأت المدارس وكانت المدارس هي من تمد الدولة بالموظفين. وكان السلاطين العثمانيون دائما ما يطورون نظام التعليم ويقدمون الدعم له. أول مدرسة تم افتتاحها هي مدرسة في مدينة إزمير التي افتتحت سنة 728هـ/1327م .

المجالس الادبية في العراق ودوره في الحياة الثقافية في العراق 1869- 1914 في ظل الحكم العثماني :

مثل الأدب في العراق مرآة عكست طبيعة المرحلة الجديدة ، حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر ، مثل الأدب العراقي البنية الفكرية والاجتماعية القروسطوية ، إلا أن النصف الثاني من ذلك القرن، عكس تأثير الأفكار الجديدة والفكر الليبرالي الغربي، وعبر عن ذلك الأدب بإشكاله الشعرية الواقعية . وكانت بغداد المركز الرئيس الذي احتضن هذه التحولات الجديدة في مجال الأدب . وانعكست هذه التحولات في قصائد وكتابات الشعراء العراقيين جميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي . لقد انتقد كلا الأديبين، المشكلات الاجتماعية والسياسية العثمانية والعراقية والبغدادية على نحو خاص. فلم يقتنع الزهاوي بالتعليم الديني ، فاتجه إلى المعارف الحديثة التي حصل عليها من الإصدارات المحلية والأجنبية ، فقرأ مجلة المقتطف القاهرية الشهرية ، وكتابات المبشر والطبيب الأمريكي كورنيليوس فان ديك ،الذي أقام في بيروت منذ سنة 1840 ولمدة خمس وخمسين سنة في الإرسالية الأمريكية المسيحية ، وألف عدة كتب بالعربية حول الفلسفة وعلم الحياة والفلك ، وقرأ كتابات شبلي شميل ، وهو من أوائل الكتاب

العرب الذين كتبوا عن الدارونية ، وألف عدة كتب ومقالات في علم الحياة والفلسفة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر. نشر الزهاوي آراءه الفلسفية والأدبية في الصحف والمجلات العراقية والمصرية في مجلس المعارف في ولاية بغداد وسوريا وفي سنة 1884 ، أصبح عضوا في القسم العربي لجريدة الزوراء، وتولى لدار نشر ولاية بغداد وسوريا وبعد ثلاث سنوات أصبح مديرا حرر

عدة وظائف قضائية وفكرية وأدبية ، وكان لأفكاره تأثير على النخب المثقفة في بغداد بشكل أما الرصافي فقد درس الكتاب في المدارس وخاصة في الولايات العراقية الأخرى عموما الحديثة ، وانتمى إلى مدرسة محمود شكري الآلوسي لدراسة الأدب العربي ، وقد كتب العديد من القصائد التي انتقدت العادات البالية للمجتمع العراقي . واتفق الرصافي مع الشاعر الزهاوي في دعواته للأخذ من حضارة الغرب الذي سبق الشرق حسب اعتقاده كان الشاعرين إلى إصلاح الأوضاع الاجتماعية ،فكانت قصائدهما انعكاس لواقع المجتمع البغدادي والعراقي في تاريخ العراق الحديث وعرف من أهالي الدليم بعض السياسيين الذين أدوا دورا مهما والمعاصر ومنهم عبد العزيز القصاب العاني الذي ولد في مدينة بغداد سنة 1888 في بيت معروف في التقوى والكرم والإصلاح سمي بيت القصاب ، وجاء نزوح عائلته الى بغداد بسبب كما برز من أبناء لواء الدليم احمد الشيخ داود اشتغل بتجارة الأقمشة والحبوب والأغنام، ويعد العاني من رواد اليقظة الفكرية في العراق ، وقد عين مدرسا عموميا ومن اثاره الخطية " الآيات البينات " وكتب اخرى في ولاية بغداد أواخر العهد العثماني،

العلوم الشرعية:

بأندلاع الحرب العالمية الأولى في سنة 1914 ، حقق المجتمع العراقي تحولات مهمة أدت إلى قلب تدريجي للتوازن في العلاقات الاجتماعية ولعل من أبرز مظاهره صعود فئات اجتماعية جديدة إلا أن هذه التحولات لم تستطع قلب موازيين القوى في المجتمع العراقي ، لأن القوى المحافظة استطاعت استقطاب العديد من أفراد الفئة المثقفة وضمهم تحت جناحها ، مما اضعف فعليا عن أداء رسالتهم أو في الأقل أسهم في تضاؤل أصوات الآخرين ، وأعاق المثقفين طموحاتهم الفكرية ، فأضطروا لقبول هذا الحل على خيار التهميش.

التطورات الثقافية في العراق في العهد العثماني الاخير(1869-1914 :

شهد العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولات بنيوية مهمة

أثرت في المجتمع العراقي ونقلته إلى مرحلة تاريخية أكثر تقدما التحولات ، إذ أسهمت هذه الاقتصادية والاجتماعية في إحداث نقلات نوعية في بنية المجتمع العراقي ، وظهرت فئات اجتماعية جديدة ، مثل البرجوازية وفئة العمال ، الذين تنامى دورهم في المرحلة اللاحقة ،إلى جانب تطور المجتمع العراقي بنمو الصحافة والتعليم الحديث ، فضلا عن ذلك ، كان للعوامل الخارجية والمؤثرات الغربية دور واضح في هذا التحول . إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هيأت الأرضية المناسبة لان يجتاز العراق ما اصطلح عليه المؤرخون العصور المظلمة ، وكان لهذه التطورات الأثر الكبير في ميلاد الفئة المثقفة الحديثة أواخر القرن الماضي ، إلا إنها كانت اعجز من أن تؤدي إلى خلق تطور فكري سريع للمثقفين ، فتركت المجال رحبا أمام العوامل الخارجية التي رفدت الفئة المثقفة العراقية بمقومات فكرية جديدة ، احتلت الصحافة المقام الأول منها. عن الأثر الكبير للعوامل الخارجية في تحفيز الركود الاقتصادي والاجتماعي السائد قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد أسهم ذلك ، كما يشير عبد الرزاق النصيري ، في ظهور ملامح فكر جديد نقيض الفكر التقليدي بين جدران مجالس المثقفين السائد باتجاه إصلاحي ، ولكنه بقي محصورا ويعزى ذلك إلى ضعف الطبقة المتوسطة التي لم يكن بمقدورها أن تتحول إلى حلقة وصل فاعلة بين المثقفين وجماهير الشعب فضلا عن جانب الجو السياسي الذي خيم على العراق في ظل حكم السلطان عبد الحميد الثاني حيث ظهرت مع ذلك حالات تحدي لدى بعض المثقفين في العراق ضد النظام السياسي العثماني ، في حين نقل معظم المعارضين لهذا النظام في الأقاليم الأخرى نشاطهم إلى خارج الدولة العثمانية . مع العلم أن المثقفين العراقيين لم يستهدفوا إلا الإصلاح في الداخل ، ولم يفكروا بالانفصال عن جسم الدولة العثمانية. وهكذا يتضح ، كما يشير عبد الوهاب القيسي ، في عمله الأكاديمي البارز عن التحديث في العراق ، أن هنالك مسألتين مهمتين ترتبطان بالمدة موضوع البحث ، أولهما إن هذه الحقبة المظلمة من التاريخ العثماني لم تكن " حكما ، بل أنها مثلت بدايات " عهد متنور قروسطيا حديث " في التطور الفكري في العراق ، وثانيها هو انعكاس التطورات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحقبة التاريخية (1869-1914 (على المرحلة اللاحقة من تأسيس الحكم الوطني في العراق في عام 1921 . فكانت الصحافة والأدب والفكر ، إلى جانب المجتمع والاقتصاد استمرارا وتطورا لما حدث في الحقبة الأخيرة من العهد العثماني ، فكانت القوى الفاعلة في إحداث التطور والتحديث في عهد تأسيس الحكم الوطني هي شخصيات نتجت عن هذه المرحلة.

التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق خلال الحكم العثماني:

تنبع أهمية الموضوع في الوقوف على أهم التطورات التي طرأت على تاريخ العراق منذ تولي مدحت باشا ادارتها عام(1869) حتى دخول بريطانيا اليها في اذار(1917). تستهدف الدراسة تسليط الضوء على اهم العوامل التي ساعدت على التطور الاقتصادي التدريجي للعراق من حيث حركة التجارة وتراكم الفائض من انتاج بعض السلع فضلا عن نمو بعض الطبقات العاملة والتطور الاجتماعي والثقافي وساعدة في ذلك الاستقرار السياسي النسبي خلال تلك المدة.

الصراع والتمرد العشائري وأثره على الاقتصاد العراقي في ظل الحكم العثماني:

أرتبط النظام الاداري العثماني أرتباطا وثيقا العسكري والاقتصادي اذ يعتمد على المدخولات الجديدة(الايرادات) في الولايات التابعةٍ للدولة العثمانية ، وكُرِست وسخرت التنظيمات الإدارية لخدمة مصالح الدولة الاقتصادية وتماشيا مع تقاليد الدولة العثمانية فإنها لم تدخل أنظمتها المتبعة في الأناضول مباشرة إلى ولايات العراق (بغداد، الموصل ، البصرة) تجنبا لحدوث فوضى إدارية وسعت إلى الاستفادة من النظم الإدارية الموجودة آنذاك لطمأنه السكان أيضا وكان والي بغداد بالمرتبة الأولى بشكل أو بآخر تتبع له بقية الولايات في العراق إذ أن الباب العالي اصدر فرمانا ينص على اعطاء والي بغداد الحق بعزل وتنصيب باشاوات كردستان والوالي أعلى منصب إداري في الولاية وهو حلقة الوصل بين الإقليم أو الولاية وبين مركز السلطة في العاصمة وسلطته تتمثل بفرض النظام وحفظ الأمن وقيادة الجيش وفرض وجباية الضرائب. وقد تعددت الضرائب فمنها الضرائب الديوانية ، وسميت كذلك لأنها صدرت بقانون من الديوان ، وهي على الأغلب تفرض على الأراضي وما تنتجه من مواد زراعية وتراوح نسبتها من 10-20% ، وهناك ضرائب تفرض على الفلاح وما يملك من حيوانات كالأغنام والأبقار والإبل تسمى ضريبة (الكودة) ، هذا فضلا عن ضريبة (المجزرة) والتي تؤخذ على كل راس ماشية يذبح وضريبة البايع وهي تؤخذ عند مرور السلع من منطقة إلى أخرى وضريبة الدمغة والتي تؤخذ على البضائع المباعة بالأسواق وضريبة (الكمرك) ، والتي تفرض على كل ما يستورد أو يصدر من البضائع وضريبة المهنة يدفعها ذوي المهن الحرة . وقد بلغ مجموع هذه الضرائب ما يقارب الثمانين ضريبة والتي اصبحت ثقل على أبناء العشائر وعموم الشعب مما دفعتهم إلى التذمر والتمرد والذي انعكس سلبا على مستوى الإنتاج ، وان الدولة العثمانية كان همها الأساس هو فرض وجباية الضرائب دون التفكير الجدي في تحسين الأوضاع الاجتماعية أو

الاقتصادية في الولايات التابعة لها، وعلى الرغم من محاولات الإصلاح قامت بها الدولة العثمانية إلا إن العراق لم يستفيد منها إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصة في عهد مدحت باشا 1869-1872م الذي حاول أن يضفي طابعه الإصلاحي على مفاصل الحياة في العراق . في الوقت الذي كانت فيه مهنة الزراعة المهنة الرئيسية لسكان العراق إلا أنها لم تتأثر كثيرا بتلك الإصلاحات وبقيت الآلات القديمة هي المستخدمة في الإنتاج الزراعي مثل المحراث الخشبي واستعمال الحيوانات في العمليات الزراعية ، وبهذا الصدد ذكرت جريدة زوراء وباسلوب تهكمي ساخر " ما اعجب الحال وما أغرب هذه الاحوال إن قوة نباتية اراضي الحنطة العراقية التي هي فوق العادة كونها قد حيرت العقول وملأت بطون التواريخ فنحن الآن نروم خفض هذه الشهرة المرتفعة ونريد أن تبقى بلا اسم أو شهرة والى أن تستعمل الآلات الباقية من عهد نوح ومع هذا فلا يمر بخيالنا امر تزييد زراعتنا وتكثيرها ولا يسري بخاطرنا بحيث توسع دائرة تجارتنا وتوفيرها وبعد عزل مدحت باشا تفاقم الأمر سوءً إذ جاء من بعده ولاة لم تكن لهم الهمة ذاتها ولا النزعة الإصلاحية كما هي عند مدحت باشا فأهملت الزراعة وتدهور الإنتاج الزراعي نتيجة لعدم اهتمام المسؤولين في الدولة العثمانية بها فضلا عن عامل مهم اثر سلبا على الإنتاج الزراعي ألا وهو التمرد العشائري الذي كاد أن يكون مستمرا في العراق ، أما خارج المدينة بعيدا عن المركز فان النظام العشائري له سطوته وصولته وهو السائد في العموم وشيخ العشرة أو القبيلة يستحوذ على سلطة الأمر والنهر وله الكلمة الأولى وهو اسميا يتبع لأقرب مدينة له ففي منطقة سوق الشيوخ في مدينة الناصرية كان المسؤولون الأتراك يقبعون في مقراتهم ملازمين لها لا يستطيعون مغادرتها من اجل القيام بواجباتهم المدنية والعسكرية . كما هو الحال في شمال العراق – كردستان – فلم يكن للسلطة العثمانية أي نفوذ سوى المناطق المحيطة بالمدن أو في الوديان القريبة من معسكراتهم ومحمياتهم القوية وبهذا الصدد يمكن القول إن الدولة العثمانية كانت تحكم معظم أجزاء العراق – وخاصة الجنوب – عن طريق شيوخ العشائر كما هو حال المنتفق الذي تهيمن عليه عشائر السعدون والخزاعل على الديوانية وربيعة وزبيد على الكوت والعزة على ديالى والشيخ هو السلطة العليا في العشيرة أو القبيلة ويجمع بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية بالنسبة لأمور القبيلة وهو المعبر الوحيد عن إرادتها وبهذا فان أفراد القبيلة لا يتمتعون بأي حق سياسي وذلك بفعل الحرمان الاقتصادي والفقر الواقع الذي يعيشه الفلاح والناتج عن استغلال الشيخ – الإقطاعي – للفلاح . والشيخ عادة يملك الأراضي الواسعة خاصة بعد أن اسقط مفهوم الملكية المشاعة للأرض بين أفراد القبيلة وأصبحت ملكا للشيخ يمنح أي جزء منها لأي شخص سواء من عشيرته أو غيرها يستغلها وفق ما يراه ويخدم مصالحه وبحكم ما يملك

الشيخ من إعداد كبيرة من الماشية والخيول والجمال فهو يستأثر بأكبر مساحة من الأراضي الخصبة له شخصيا

محاولات الاصلاح في الدولة العثمانية وانعكاسها على التعليم في العراق
المحاضرة السابعة / مادة تاريخ التربية والتعليم / المرحلة الثانية / قسم التاريخ

أ.م . عباس عبيد داود / استاذ المادة
الإصلاحات الإدارية والاجتماعية :واجهت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثـاني سلـسلة مـن الأزمات الخارجية والداخلية، لذلك قرر إتباع سياسة مركزية وإعادة الحكم المباشـر الى كافـة الولايـات العثمانية، حيث قضى على المماليك في العراق سنة ١٨٣١ وعلى الجليلين في الموصل والأسرة الجرمانية في طرابلس الغرب، لقد أنجز السلطان محمود الثاني برنامج إصلاحياً واسع النطـاق وضـعت فيـه الخطـوط العريضة التي سار عليها مصلحو الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

.مرت حركة النهضة العربية المعاصرة بمرحلتين رئيستين:

١ - المرحلة الأولى: والتي امتدت منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين.

٢ - مرحلة(الثورة العربيـة): ذات الأيديولوجية المتميزة، والأداة الثورية والاستراتيجية التي تحـدد المهـام والأهداف المرحلية على ضوء المبادئ الأساسية المستمدة من النظرية العلمية الثورية .

إن المرحلة الأولى (العفوية): التي استمرت طيلة أكثر من قرن كانت مرحلة التفتيش عن الهوية الضائعة إنهـا قبل كل شيء عملية تلمس لحقيقة الوجود تماماً كما يفعل الناهض من نوم عميق مثقل بالكوابيس، فهي عملية استيقاظ وتذكر وشعور تنتهي إلى تشكل نواة لوعي جديد ينطلق من استعادة الشعور بالاستمرارية التاريخيـة ومن إدراك للهوية ولرابطة الانتماء القومي، وللصلة بالعصر وللازمة التي تحيط بـالوجود القـومي ضـمن الإطار العالم الراهن وقد انطلقت تلك ال مرحلة من رد الفعل الغريزي المعبر عن إرادة البقاء في الأمة العربية ولذلك كانـت تعبر عن نفسها في أشكال سلبية من الرفض للآخر فهي رفض للاستعمار وللاحتلال الأجنبي قبـل أن تكـون تعبيراً عن مفهوم للحرية يكشف عدوانية الوجود

الاستعماري جنباً إلى جنب مع العوامل الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعطلة للحرية في المجتمع العربي وهي رفض للتجزئة وإدانة للإقليمية قبل أن تحمل معنى التيار الوحدوي وهي رفض لقيم التخلف وللمفاهيم الرجعية قبل أن تحدد مفهومها للتقدم، فالمرحلة العفوية تمتاز بالدرجة الأولى بكونها رد فعل على الظاهرة الاستعمارية على الوطن العربي تلك الظاهرة التي أخذت أشكالاً منها (الانتداب ،المعاهدات، الوصايا، الاحتلال العسكري المباشر) والتي عكست الوجه السلبي للحضارة الغربية الأوربية كما عكست فيما يتعلق بالسيطرة العثمانية، وبنسب مختلفة في كل من المشرق والمغرب واقع ا لتخلف والابتعاد عن الحضارة الحديثة، وكانت سبباً في عزل المجتمع العربي عن التفاعل الواسع مع روح العصر؟ وقد جرى الانتقال من السيطرة العثمانية إلى الاستعمار الغربي بحسب خطة استعمارية استندت منذ سنة ١٨٣٣ جاء في تقرير مبعوث مترنيخ إلى مصر (بروكش فون اوستن) وبتاريخ ١٨٣٣/٦/١٦ أن موقف الرأي ألسنة العربي يتلخص في أنه (لا مفر من إقامة إمبراطورية عربية) وأن انبعاث الروح القومية عند العرب هي أولى ما يلاحظه المراقب. وفي تلك ا لحقبة فقد ربط (بالمسترون) وزير خارجية بريطانيا بين خوفه من الوحدة العربية بين مصر وسوريا (١٨٣٠-١٨٤٠ (أيام الوالي العثماني (محمد علي باشا) كمفتاح للنهضة العربية وبين دعوتها إلى الصهيونية إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين هو الكيان الصهيوني الذي انتهت الظاهرة الاستعمارية إلى زرعه في الجسم العربي لإعاقة النهضة العربية، وفي سنة ١٩٠٧ جاء تقرير اللجنة الجامعية المشتركة بين جامعتي باريس ولندن التي شكلتها حكومة نريمان من الاختصاصيين في تاريخ الإمبراطوريات مشيراً إلى أن الخطر الذي يهدد مستقبل الإمبراطوريتين الفرنسي والبريطانية إنما يكمن في المنطقة المطلة على الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط حيث يقطن شعب تعداده ٣٥ مليون نسمة (آنذاك)ويتمتع بثروات طبيعية وأسباب النهضة والقوة والوحدة) لذلك كان للظاهرة الاستعمارية دور متميز ومخطط خاص في الوطن العربي فقد ركزت على خلق تجزئة من نوع جديد في المجتمع العربي لتدفع بالكيانات الإقليمية إلى التنابذ والتشرذم وتعيق التجزئة السياسية وخلق عوامل مضادة إلى الوحدة العربية انقسامية انفصالية تدعم التجزئة السياسية بأنواع من التجزئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية.
فالمخطط الاستعماري في الوطن العربي قد تجاوز كل ما هو مألوف في السياسات الاستعمارية الحديثة لأنه كان يقاوم خطر النهضة العربية عليه واحتمالات التحرر والوحدة التي تهدد المصالح الضخمة التي كان يعبر عنها . لذلك كان التحالف الاستعماري وكذلك التحالف مع التيارات ت الرجعية التي استند عليها لمقاومة تيار النهضة داخل المجتمع العربي فضلاً عن سلب الأوطان واقتسام المصالح وتقسيم

الأرض عملت الظاهرة الاستعمارية على خلق (مضادات الوحدة) المتمثلة بعقلية التجزئة ومصالح التجزئة وخلق التناقضات بين التراث وبين المعاصرة عن طريق (تشجيع المفاهيم الرجعية) إلى التراث أو خلق الفكر المغترب أي خلق حالة مزدوجة من الاغتراب عن التراث وعن العصر. هذا فضلاً عن سلب الموارد الطبيعية والاقتصادية في الوطن العربي وجعلها أداة لخدمة اقتصاده الاستعماري الإصلاحات الثقافية العثمانية وأثرها في الولايات العربية : لم تعد الدولة العثمانية وحتى منتصف القرن التاسع عشر التعليم والخدمات التعليمية من ضمن اختصاصاتها وإنما أوكلت هذه المهمة إلى الأفراد والجماعات ،فاقتصر الاهتمام بهذا النشاط الخدمي على جهود بعض السلاطين والولاة والميسورين والوجهاء في إ نشاء بعض المدارس والإنفاق عليها وعلى طلبتها، وقد انحصر التعليم قبل الإصلاحات التعليمية في القرن التاسع عشر على التدريس في الكتاتيب والمدارس

الدينية، ومدارس الطوائف الدينية، ومدارس الإرساليات البشرية في مختلف الولايات العثمانية. شهدت الولايات العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطوراً ملموساً في الجانب الثقافي لاسيما بعد حركة الإصلاح في الدولة العثمانية التطور في المجال التعليم الحديث :كان التعليم قبل صدور القوانين والتعليمات الخاصة بتأسيس المدارس الحديثة تعليماً دينياً تقليدياً، إ ذ كانت الكتاتيب منتشرة في الولايات العربية تعلم الصبيان حفظ القرآن الكريم وبعض مبادئ القراءة والحساب وشيئاً من الكتابة أما الجوامع فكانت تمثل مراحل التعليم العالي حيث يلتقي البعض ممن يرغب التعليم دراسة علم النحو، والصرف، والتشريع الإسلامي، وعلم التفسير، وكذلك الحال بالنسبة للطوائف غير المسلمة في الولايات العربية، إذ كان التعليم دينياً يقتصر على تعليم أبنائهم قراءة كتبهم المقدسة ، وكان تعليمهم ينحصر في الأديرة وشجع صدور خطي (شريف خانة وهمايون) ، سكان ولايات المشرق العربي، على تأسيس المدارس الحديثة، وقد تضمن نص من مرسوم (كلخانة) وعداً من السلطان العثماني بإجراء إصلاحات في مجالات عديدة، وأكد مرسوم (همايون) الاستفادة من الخدمات التعليمية للدولة العثمانية، ووعد المرسوم بإجراء إصلاحات عامة منها كانت ثقافية، فضلاً عن الامتيازات التي منحت للرعايا غير المسلمين مما أدى إلى نشاط الإرساليات التبشيرية من (بروتستانتية وكاثوليكية وأرثوذوكسية) في مجال فتح المدارس الخاصة بهم . وأصدرت حكومة الباب العالي في سنة ١٨٤٦ تعليمات لإجراء إصلاح شامل في الحركة التعليمية، والى إيجاد مؤسسات تربوية حديثة في ولايات الدولة العثمانية كافة، وك ان لتأسيس مجلس المعارف في اسطنبول في السنة نفسها، دور في متابعة حركة التعليم، وتأسيس إدارات للمعارف في الولايات العثمانية لتنظيم

شؤون التعليم والإشراف عليه. وكان يرأس مجلس إدارة المعارف مدير ويعاونه مساعدان مع أربعة مشرفين وعشرة أعضاء ينتمون إلى ديانات مختلفة وكاتب واحد، وأمين صندوق ومحاسب . وتضمنت المادتين الثامنة عشرة والسابعة والعشرون من قانون المعارف العثماني الصادر سنة ١٨٦٩ تأسيس مدارس رشدية للبنين والبنات خاصة بالمسيحيين أو غيرهم من الأقليات الدينية في المناطق التي يشكل فيها هؤلاء أكثرية السكان ، وأكدت المادة الرابعة عشرة بعد المائة من الدستور العثماني لسنة ١٨٧٦ بأن يكون التعليم إلزامياً على كل شخص في الدولة العثمانية من المشمولين بسن التعليم. وكان صدور قانون المعارف العثماني قد وضع أساساً للنظام التعليمي المتكامل في ولايات الدولة العثمانية ومنها ولايات المشرق العربي، وعالج مواد القانون البالغة مائة وثمانية وتسعين مادة مختلف جوانب التعليم، وقسمت المدارس الحكومية إلى خمسة أقسام هي الابتدائية والرشدية (المتوسطة) والإعدادية والسلطانية(الثانوية) والعالية، وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت تشكيلات المدارس المدنية قد استقرت كالآتي:
مدارس ابتدائية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

مدارس رشدية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات أيضاً.

مدارس إعدادية وكانت نوعين : النوع الأول اعداديات الألوية مدة الدراسة فيها خمس سنوات الثلاث الأولى

منها رشدية، والنوع الثاني اعداديات الولايات مدة الدراسة فيها سبع سنوات الثلاث الأولى منها رشدية.

مدارس زراعية ومدارس صناعية ودور للمعلمين، والمدارس العالية :
هي مدرسة الطب، ومدرسة الحقوق، ومدرسة الإدارة والسياسة وتسمى " المدرسة الملكية الشهوانية "ومدرسة القضاة، ومدرسة التجارة العليا، ومدرسة الزراعة العليا، ودار المعلمين العالية، ومدرسة البيطرة، ومدرسة الهندسة، ومدرسة الصنائع النفيسة(مدرسة الفنون الجميلة) . ومعرفة في دوائر الدولة المختلفة مما استوجب تأسيس المدارس الحديثة في الولايات العربية العثمانية.
وكان قانون المعارف أحد القوانين التي صدرت في عهد التنظيمات التي تركت آثاراً واضحة في ولايات المشرق العربي، فكان ظهور مؤسسات إدارية وقضائية جديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر جعل الحاجة ملحة إلى مثقفين متخصصين للعمل في تلك المجالات والإشراف عليها، وينجزون أعمالهم بكفاءة.
ففي العراق اتخذت بعد أشهر من صدور قانون المعارف سنة ١٨٦٩ خطوات واضحة للسلطة العثمانية لإنشاء المدارس الحديثة فتأسست في عهد الوالي (مدحت

باشا) مدرسة رشدية في مدينـة بغـداد باشرت التدريس سنة ١٨٧٠ ،وقبل فيها خريجو الكتاتيب، لعدم وجود مدارس ابتدائية آنذاك، وكان الهد ف من تأسيس المدرسة تخريج موظفين كفوئين لدوائر الدولة، وحددت مدة الدراسة بأربع سنوات، وكان المدرسـون من الأتراك . وفي التعليم المهني أسست مدرستان للـصنائع الأولـى فـي بغـداد وافتتحـت للدراسـة أواخـر سنة ١٨٧٠ ، والثانية في كركوك في السنة التالي، وباشر الدراسة في الأولى مائة وأربعة وأربعين تلميـذاً من خريجي الكتاتيب أيضاً، وكانت مدة الدراسة فيهما خمس سنوات يدرسون فيها الحدادة والنجارة والخياطـة والاسكافية في الجانب العملي، واستعانت إدارة المعارف ببعض الحرفيين المهرة لتدريس الطلبة أما الجانـب النظري فاستقدم لتدريسه مدرسون من خارج العراق . وبهدف تشجيع الطالب الاستمرار في الدراسة خصصت خزانة إدارة المعارف قرضاً مالياً للطالـب المتخرج تساعده في العمل بحرفته التي تعلمها في مدرسة الصنائع. وعلى الرغم من قلة المدارس الحديثة التي تأسست في سبعينيات القرن التاسع عشر، إلا أن نتائجها ظهرت في مشاركة بعض خريجي مدرستي الصنائع في العمل في المطابع وورش النجارة وأحواض الـسفن في العراق وجعلت بعض المتعلمين يطالب عن طريق نشر اقتراحاتهم في صفحات الزوراء، بتأسيس مدارس حديثة في مدن العراق الأخرى مما يدلل على ظهور نواة للوعي الفكري في البلاد واتسع اهتمام السلطة العثمانية في تأسيس المدارس الحديثة في العقدين الأخيرين من القرن التاسـع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، وقد وجه السلطان عبد الحميد الثاني إلى تـشريع قـوانين تتعلـق بإصلاح أوضاع التعليم في ولايات الدولة العثمانية ، فأنشأت مدارس حديثة في ولايات الموصـل وبغـداد والبصرة، ففي سنة ١٨٨٣ كانت هناك ستة مدارس رشدية في ولاية الموصل موزعة في مـدن الموصـل، والسليمانية وكركوك وراوندوز وكفري وأربيل ، ويتراوح عدد الطلبة فيها بين واحـد وسـتين طالبـاً فـي الموصل وثمانية عشر طالباً في متوسطة راوندوز وفي سنة ١٨٩٦ تأسست أول مدرسة رشدية للبنـات فـي الموصل . بلغ عدد المدارس الرشدية في العراق بحدود اثنتا عشرة مدرسة رشدية في نهاية القرن التاسع عشر منها مدرستان في مدينة بغداد، ومدرسة واحدة في مدن الكوت الإمارة وبدرة وسامراء، الخـالص، وعنـه، وكربلاء، ومندلي، وبعقوبة، والديوانية، والحلة، أما أعداد الطلبة فكانت تتراوح بين ثلاثين طالباً فـي بغـداد

الأولى وثمانية عشر طالباً في متوسطة مندلي. وفي سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، تم تشكيل لجان متخصصة في نظارة (وزارة) المعارف أخذت علـى عاتقها تطوير التعليم الرسمي والبدء بتعليم البنات، إذ صدرت سلسلة من الإجراءات المؤدية إلى

نشر التعليم إدراك مبكر لما تنطوي عليه حركة النهضة العربية من تهديد لمصير الإمبراطورية الاستعمارية .

نشأة التعليم الرسمي الحديث في العراق : تأسيس التعليم في العراق بالعهد بالعثماني(1869 – 1872 م)

المحاضرة الثامنة/ مادة التربية والتعليم/ المرحلة الثانية/ قسم التاريخ

أ.م. عباس عبيد داود / استاذ المادة

بالرغم من جهود الدولة العثمانية لإصلاح الواقع التعليمي من خلال مجموعة القوانين والتشريعات، إلا أن هذه القوانين لم تطبق في العراق. وظل التعليم الديني متمثلاً بالكتاتيب والمدارس الدينية، ومدارس الإرساليات التبشيرية هو التعليم الوحيد حتى ستينات القرن التاسع عشر، أما التعليم الحديث فلم تعرف المناطق العراقية أية مـدارس رسمية باستثناء اشارة واحدة وردت في إحدى المصادر التاريخية إذ أكـدت وجود مدرسة ابتدائية ـ احتوت على صفوف ابتدائية ورشدية ـ افتتحت في سنة1278 هـ/ 1861 م في ولاية الموصل ومع مجيء مدحت باشا (1869 - 1872م)، الذي عد أول والي عثماني وضع العديد من الإصلاحات مرحلة التنظيمات موضع التنفيذ في العراق، حيث عدت مدَة ولايته على الرغم من قصرها بداية لسياسة تعليمية حديثة ومخططة. إذ ابتدأ ولايته بتأسيس العديد من المدارس الرسمية في العراق، ليتواصل افتتاح هذه المدارس في العقود التي أعقبت ولايته وتسهيلاً لمتابعة تأسيس تلك المدارس، والتي سنتطرق لها بالتفصيل خلال العهد العثماني، كان النظام التعليمي في العراق مركزياً حيث كانت وزارة المعارف هي المسؤولة عن وضع المناهج التعليمية، وتأليف الكتب الدراسية، والإشراف على جميع النشاطات التفصيلية في المدارس ولكافة المراحل الابتدائية والرشدية والاعدادية، كما أنها كانت مسؤولة عن وضع نظم تفصيلية للامتحانات، فضلاً عن تعيين مديري المدارس ومعلميها، وتهيئة ميزانية المعارف. لذلك بقيت إدارات المعارف طوال العهد العثماني جهازاً تنفيذيا أوكل اليه تنفيذ التعليمات التي تصدرها وزارة المعارف في العاصمة العثمانية، وبالتالي لم تمتلك تلك المجالس الصلاحيات التي تخولها رسم السياسات التعليمية وحسب ظروف الولاية أو المنطقة. فكان

العراق وخلال العهد العثماني، مقسما إلى ثلاث ولايات، ولاية بغداد، ولاية الموصل، ولاية البصرة، وكان لكل ولاية حدودها ومخصصاتها التي تميزها عن الأخرى. كما دلت الوقائع على أن الدولة العثمانية لم تكن جادة في نشر التعليم في العراق، بدليل قلة كفاءة أكثر الموظفين الذين ترسلهم لإدارة شؤون المعارف فيه، حيث كان هؤلاء على جانب قليل من الثقافة والمعرفة. إذ إن غالبيتهم كانوا من علماء الدين أو من الشخصيات المحافظة التي لا علاقة لها بأمور التعليم الحديث، باستثناء بعض الفترات التي كان فيها بعض الأعضاء المتنورين من امثال جميل صدقي الزهاوي، وفهمي المدرس، وحكمت سليمان، لذلك لم تستطع تلك المجالس أن تقوم بدورها في ترقية المعارف، وبالتالي كانت أحد الاسباب التي ادت إلى اعاقة التعليم الحديث في العراق ومع ذلك، وإذا كان العثمانيون قد وضعوا الحجر الأساس للتعليم الرسمي الحديث في العراق فإن سياستهم التعليمية عانت من كثير من السلبيات التي تركت بصماتها على واقع الخدمات التعليمية نذكر منها :

أولا : قلة أعداد المدارس الرسمية: ترتب على قلة التخصيصات المالية لقطاع التعليم مسألة طبيعية قلة أعداد المدارس الرسمية، وبالتالي عدم قدرة هذا العدد القليل من المدارس بمختلف مراحلها على تلبية احتياجات السكان، مما أدى إلى نتيجة حتمية تمثلت بانخفاض نسبة المتعلمين، حيث انتقدت جريدة (الرقيب)، قلة أعداد المدارس الابتدائية الموجودة في ولاية بغداد، وانعكاس ذلك على انخفاض نسبة المتعلمين بقولها "بسبب قلة وجود المكاتب الابتدائية في ولايتنا، نرى أن من يعرفون القراءة والكتابة إن راجعنا عدد الاهالي لا يكون إلا بنسبة واحد في المائة على جهة المبالغة ...، وتنخفض هذه النسبة إلى 1 من 1000 في الريف". وكذلك الحال بالنسبة لباقي المدارس الحديثة، إذ لم تقدم الدولة على تأسيس معظم المدارس الحديثة إلا بعد أن ظهرت الحاجة إلى خريجيها، وكانت تتوقف عن فتح المزيد من هذه المدارس، وتحد من عملية قبول الطلاب فيها حينما تنتفي الحاجة، أو يوفى قسط من تلك الحاجة. في حين لم يكن هناك أي تناسب في اعداد مدارس كل مرحلة دراسية، اذ جرى التركيز على افتتاح المدارس الابتدائية، فمن ضمن (228) مدرسة التي افتتحتها الدولة في الولايات العراقية كان هناك (147) مدرسة ابتدائية.

ثانيا : التوزيع الجغرافي للمدارس : علاوة على قلة المدارس الرسمية، فإنها تركزت في المدن والمراكز الحضرية، التي لم يشكل سكانها إلا 24% من سكان العراق الذين قُدّر عددهم آنذاك بنحو (2250000) نسمة، في حين شكلت العشائر البدوية (17%)، وسكان الريف (5%) مما أدى إلى حرمان الغالبية العظمى من السكان من الحصول على أدنى فرصة للتعليم. شكلت قلة أعداد المدارس الرسمية

أو انعدامها في مناطق أخرى موضوعاً لمناقشات عدد من النواب العراقيين في مجلس المبعوثان، إذ طالب مصطفى نور الدين الواعظ مبعوث بغداد في هذا المجلس بتأسيس مدارس ابتدائية في الديوانية والمدن والقصبات التابعة لها، كما دعا الزهاوي إلى تأسيس مدارس ابتدائية وكلية تخرج رجالاً أكفاء تناط بهم وظائف الحكومة وتمشية مصالح الدولة الرسمية.

ثالثا : إهمال التعليم النسوي : اقتصر تعليم البنات في البداية مقتصراً على الكتاتيب البسيطة ومدارس البنات التي افتتحتها الإرساليات التبشيرية والطوائف غير المسلمة في العراق حيث جرى افتتاح أول مدرسة رشدية للبنات 1314هـ/1896م اعقبها افتتاح مدارس للبنات في أنحاء متفرقة من العراق. اتجهت أنظار المثقفين العراقيين بعد الانقلاب العثماني إلى الاهتمام بتعليم البنات عندما دعا عبد اللطيف ثنيان إلى الاهتمام بمدارس البنات وزيادة عددها لأهمية ذلك في حياة الأسرة العراقية. أعقبتها دعوة الشاعر جميل صدقي الزهاوي لتعليم المرأة وتحريرها من القيود الاجتماعية. كما انبرى سليمان فيضي في دعوته الى إنشاء مدرسة للبنات في البصرة لأن "مكتب الإناث في البصرة لم يزل اسماً بلا جسم وأن المحل المعين له لا يمكن ان تسكنه الحيوانات ... لعدم انتظامه، ولا تسأل عن المعلمات لأنهن يليق بهن ان يكن عوض عمن يدرسنهن لعدم درايتهن". على الرغم من افتتاح العديد من مدارس البنات إلا أن هذه المدارس واجهت مجموعة من المشاكل منذ افتتاحها تمثلت في قلة أعداد الطالبات الملتحقات للدراسة في هذه المدارس بالإضافة الى هذه المشاكل1- النظرة الاجتماعية الضيقة تجاه المرأة وتعليمها، وبالتالي تردد الأهالي في ارسال بناتهم الى المدارس2- وموقف علماء الدين المتشدد والمتسلط من التعليم السنوي، حيث لعبت هذه الشريحة دوراً كبيراً في توجيه السياسة التعليمية في العراق حتى أوائل القرن العشرين، فضلاً عن 3-الاتجاهات المتشددة للقائمين على شؤون التعليم تجاه تعليم المرأة. أما المشكلة الثانية التي واجهها التعليم النسوي فكانت مشكلة 1- توفير الملاك التدريسي، 2-وصعوبة استقدام المعلمات من إسطنبول، لأنه لا توجد معلمات عراقيات آنذاك ولعلاج هذه المشكلة 3- تمت الاستعانة بزوجات الموظفين الأتراك وبعض زوجات الاجانب ممن تتوافر فيهن المؤهلات المهنية والفنية حيث تألف الملاك التدريسي للمدرسة الرشدية في بغداد من 3 معلمات.

رابعا : لغة التدريس : عانت المدارس الرسمية من مشكلة أخرى وهي لغة التدريس، إذ كانت اللغة التركية هي لغة التدريس، وكان الطالب يتلقى علومه كلها باللغة التركية ولم تستثن من ذلك قواعد النحو والصرف، وتشدد الاتحاديون خصوصاً في تطبيق هذه السياسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت الساعات

المخصصة للغة العربية في صفوف المدارس الرشدية والإعدادية (11) ساعة فقط في حين كانت حصة اللغة التركية (12) ساعة. وأسفر ذلك عن نتيجتين رئيستين أولاهما أن 1- مادة التدريس كانت غير مفهومة للغالبية العظمى من الطلبة، والأخرى 2- عدم قدرة الطلبة على الكتابة بيسر بالعربية. ويتحدث خيري العمري، عن أثر معلم اللغة العربية التركي الأصل، بأنه "باعد بين العرب ولسان آبائهم فخرجنا من المدرسة ونحن لا نعلم عن العربية إلا ما نتكلمه في بيوت آبائنا..". وكان للصحف العراقية دورها في تسليط الضوء على الحال الذي أمست عليه اللغة العربية في المدارس الرسمية ومنها جريدة (نينوى) بقولها "... إن المدارس الرسمية تميت اللغة العربية وتميت معها كل نهضة قد تنمو وتزدهر".

خامسا : المناهج الدراسية : 1- اتسمت المناهج الدراسية ببعدها عن الواقع الذي كان يعيشه المجتمع إبان هذه المرحلة، 2- فضلاً عن غلبة الصفة النظرية عليها، ومما يلاحظ على المناهج الدراسية 3- كثرة الموضوعات التي يدرسها الطالب وازدحامها بالمفردات، فطالب المرحلة الابتدائية مثلاً يدرس (18) مادة دراسية 4- فضلاً عن كثرة المفردات أيضا. أما الكتب المدرسية المقررة 5- فقد ألف معظمها مؤلفون عثمانيون منها على سبيل المثال: كتاب "تاريخ عثماني"، لمؤلفيه (علي رشاد وعلي سيدي)، وكتاب" كوزول حساب "، لمؤلفيه "أحمد جواد وشناسي" في حين ترجمت عن الفرنسية بعض الكتب المدرسية وخاصة العلمية منها وعندما صدر نظام التدريس باللغة العربية سالف الذكر ونظراً لافتقار معلمي المدارس للكتب العربية المناسبة للتدريس فيها، لذلك تألفت في كل ولاية لجنة لانتقاء الكتب المناسبة، ونظراً لعدم توافر الكتب المدرسية العربية فقد استعانت دوائر المعارف فيه بكتب الدراسة المصرية والسورية. في الوقت نفسه تم تأليف هيئة خاصة أوكل إليها مهمة ترجمة الكتب المدرسية وتأليفها باللغة العربية.

التعليم في العراق إبان الاحتلال البريطاني للعراق 1914-1918:

عانت الخدمات التعليمية في عهد الاحتلال البريطاني من سلبيات عديدة كان بعضها مماثلا لتلك التي كانت موجودة في عهد السيطرة العثمانية، فضلاً عن سلبيات اخرى نتجت عن سياسة سلطات الاحتلال في مجال التعليم. استمرت الخدمات التعليمية في مواجهة مشكلة قلة التخصيصات المالية لها، فقد كانت التخصيصات محددة لا تكفي الا لتأسيس عدد قليل جدا من المدارس، ففي سنة 1915-1916 لم ينفق على المعارف سوى 6500 روبية أي ما يعادل 0.4% من مجموع مصروفات الدوائر المدنية الاخرى البالغة 1.622.344مليون روبية، في حين بلغت

نفقات المعارف في السنوات 1916-1917مبلغ 23.530روبية وفي 1917-1917مبلغ 35.500 روبية. وانعكست قلة التخصيصات المالية على ميزانيات الولايات، فعلى سبيل المثال صرفت على التعليم في ولاية البصرة في سنة 1916 (23.350) روبية او ما يقابل 0.74% من مجموع مصروفات باقي الدوائر، ولم يتحسن الحال بعد احتلال بغداد، حيث كان جهد السلطات المحتلة منحصرًا بالأساس في تثبيت دعائم الوضع السياسي فبلغت مصروفات المعارف في 1917-1918 نسبة 0.35% من مجموع مصروفات باقي الدوائر. علاوة على قلة التخصيصات المالية، فإن الجانب الأكبر من هذه التخصيصات جرى تقديمه إلى المدارس التبشيرية ومدارس الطوائف الدينية بصيغة منح. وفي محاولة من دوائر المعارف لرفع مستوى أداء الملاك التعليمي، فقد تم تنظيم دورات صيفية لمديري مدارس بغداد ومعلميها، حيث بدأت تلك الدورات في صيف 1918، واستمرت الى صيف 1921.كما قامت سلطات الاحتلال بزيادة رواتب المعلمين وتحديد ضوابط لاختيارهم تعتمد على الكفاءة والمقدرة، وفي هذا المجال أصبح راتب المعلم المتخرج من دار المعلمين (100) روبية عند تعيينه خارج البلدة التي يسكن فيها. أما فيما يخص المناهج الدراسية في المدارس الرسمية فقد افتقرت هذه المدارس ومنذ بداية الاحتلال الى المناهج الدراسية المقررة، حيث سارت التدريسيات أول الأمر على تقديرات إدارات المدارس إذ لم يكن لدى المعلمين منهج معين يسيرون بموجبه أو كتب معينة وإنما كان المدرسون يجتمعون لوضع مناهج دراسية تلائم الظروف والأحوال وتوافق مستوى الطلاب العلمي. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن المنهج التعليمي الذي طبق في البصرة كان غريباً عن البيئة المحلية ولم يكن يتناسب مع مدارك الطلاب قياساً لأعمارهم، إضافة الى كثرة المواضيع التي يدرسها التلاميذ وازدحامها بالمفردات، فعند استعراض محتويات المنهج المقرر للسنتين الأوليتين من الدراسة الابتدائية مثلاً يلاحظ أن تلاميذ هذين الصفين مكلفون بمعرفة قواعد اللغة العربية وحفظ قطع من النظم والنثر وفهم غريب ألفاظها، وحفظ المصطلحات الجغرافية وبعض الوقائع التاريخية وغيرها، مما لا يتناسب مع مداركهم العقلية! ومع هذا بقي الوضع التعليمي يعاني من ازدحام المواد الدراسية حتى صيف عام 1918. وقد انتقد محمد عبد الحسين مؤلف كتاب "المعارف في العراق على عهد الاحتلال البريطاني"، الصادر في بغداد سنة 1922، الاستمرار في تدريس المناهج المصرية دون الانتقاص منها " فكتب القراءة جاءت حكايات عن الأهرام وأبي الهول والنيل والفراعنة وغير ذلك، ولا شك أنها ألفت لأبناء مصر، أما أبناء العراق فإنهم وقفوا على حالة مصر والمصريين أكثر من تعرفهم على بلادهم". علاوة على ذلك كان على سلطات الاحتلال أن تجد حلا

لمشكلة التعليم الديني في المدارس الرسمية وقد ادعت انها تحاول تجنب الأخطاء التي وقعت فيها السلطات العثمانية في هذا الشأن، وحينما فتحت المدارس الابتدائية الأولى في البصرة تقرر مؤقتاً دراسة الأمر ملياً، كما قالت "مس بيل" السكرتيرة الشرقية للحاكم العام، وألا تدرس الدروس الدينية رسميا في المدارس، ومعنى هذا أن يترك التعليم الديني إلى اولياء أمور التلاميذ، إلا أن السلطات التعليمية في بغداد واجهت رغبة عارمة عند المسلمين بإدخال التعليم الديني في المدارس الرسمية، وكانت هذا الرغبة قوية جدًا، بحيث أدى إهمال هذه المسألة إلى استعداد الناس لسحب أولادهم من المدارس الرسمية وإرسالهم الى الكتاتيب، على الرغم من كفاءتها التعليمية.. وأمام هذه الضغوط اضطرت دائرة المعارف الى جعل مادة الدين جزءًا من المنهج الدراسي، حيث تقرر تعيين معلم خاص لدرس الدين من الحكومة، واذ كانت هذه النسبة أقل من ذلك فإن بإمكان هؤلاء الطلاب دراسة دينهم الخاص إما في بيوتهم، وإما في المدرسة نفسها من قبل معلم خاص يتحمل آباؤهم دفع راتبه. عانت المدارس الرسمية من نقص حاد في الإثاث، واستمرت هذه المشكلة قائمة حتى أيلول 1918. حيث تم التغلب على مشكلة الأثاث كالرحلات والسبورات باستيراد الأولى من بومباي، فيما شجعت عملية صنع السبورات محليًا، وفضلاً عن ذلك فقد تغلبت إدارة المعارف على مشكلة نقص الكتب، عندما بدأت السلطة المحتلة بجلب الكتب المدرسية العربية من مصر، واستوردت من الهند الكتب الخاصة باللغة الإنكليزية وقد وصلت هذه الكميات من الكتب في شهر كانون الثاني 1918. وللغاية نفسها قامت دائرة معارف بغداد بتأسيس مجلس علمي في دائرة المعارف ضم في عضويته كل من حسن عبد الهادي، وداؤود السعدي وعدد اخر من الاعضاء، حيث أسندت الى هذا المجلس ترجمة الكتب المفيدة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، فيما لم يقم أحد من المثقفين بتأليف أو ترجمة الكتب المدرسية في الموضوعات المختلفة في هذه الفترة باستثناء موردايك والأديب العراقي المعروف أنستاس ماري الكرمي (1866-1946). كما عانى التعليم الرسمي في العراق من النقص الحاد في أعداد الابنية التي يمكن استخدامها كبنايات مدرسية، أما أسباب ذلك فتعود الى اشغال قوات الاحتلال البريطاني لغالبية بنايات المدارس القديمة كمكاتب ومقرات إدارية لها، فضلاً عن عجز القوات المحتلة عن إيجاد البنايات المدرسية الصالحة لتلبية احتياجات الطلاب، فضلاً عن أن الميزانية لم تخصص المبالغ اللازمة لذلك. من المشاكل الأخرى التي عانت منها المدارس الرسمية، لا سيما المدارس الابتدائية، قلة الطلبة المسجلين فيها إذ لم يتجاوز عددهم في أحسن الاحوال (150) تلميذ في كل مدرسة، ولم يتوقف الامر على ذلك، حيث شكلت تعليمات إدارة المعارف القاضية بجعل دوام الطلاب في هذه المدارس

اختيارياً سببا في عدم انتظام دوام الطلبة في المدارس الرسمية لا سيما الفقراء منهم، ولمواجهة هذه المشكلة لجأت سلطات الاحتلال إلى تقديم منحة مالية لا تتجاوز (10) روبيات شهرياً لتشجيع الاهالي على إرسال أبنائهم الى المدارس.
بالنسبة للتعليم النسوي فقد تجاهلت سلطات الاحتلال فتح مدارس البنات اللاتي كانت موجودة في العهد العثماني وعللت ذلك بعدم الحاجة لاستخدامهن في دوائر الحكومة، وعدم توافر العدد الكافي من المعلمات، وأمام المطالب المتكررة بفتح مدارس البنات، لجأت سلطات الاحتلال إلى افتتاح بعض المدارس الابتدائية الرسمية للبنات، كما احتوت المدارس الابتدائية للبنين على صف للبنات ومنها المدرسة الابتدائية في القرنة. واضطلعت المدارس الأجنبية ومدارس الطوائف بدورها في مجال التعليم النسوي، ونخص منها بالذكر مدرسة الراهبات الكرمليات، والمدرسة الأمريكية للبنات في البصرة، فضلاً عن مدرسة البنات اليهوديات التي انشأتها الطائفة اليهودية في بغداد سنة 1917، وغيرها من المدارس الاخرى. أما التعليم الثانوي فقد رأته سلطات الاحتلال شيئًا ثانويًا وسارت على هذا النهج حتى سنة 1919 عندما تم افتتاح اول المدارس الثانوية في بغداد على الرغم من الانتقادات التي واجهتها سلطات الاحتلال البريطاني من الاهالي، وقد اعترفت المس بيل بهذا الأمر قائلة:"...انه لأمر حسن جدًا أن نقول لا نفتح مدارس ثانوية قبل أن تتوافر لدينا مادة من الطراز الأول من المعلمين والتلاميذ معًا، إننا لا نستطيع الانتظار حتى يتحقق ذلك...فإن الناس هنا حريصون على التزود بالتعليم العالي بحيث أننا إذا توقفنا فسيعتقدون بأننا نفعل ذلك عمداً قصد تأخرهم...".

وسعياً من بريطانيا لتقريب شيوخ العشائر ظهرت في البصرة محاولة لفتح مدرسة داخلية لأبناء شيوخ العشائر وأقربائهم، حيث اختيرت المُـدَيْـنَـةْ لتكون محلاً لتأسيس هذه المدرسة، ومما يلاحظ أن اقتراحات مماثلة وردت من الضباط السياسيين في المناطق المحتلة ومنهم بومان الذي اقترح فكرة فتح مدرسة خاصة، على أساس أن أبناء الشيوخ ينبغي ألا يرسلوا إلى المدارس الرسمية في المدن لأن ذلك يعرضهم لمفاسد المدن، كما أن شيوخ العشائر لا يوافقون على اختلاط ابنائهم بأبناء الرجال الذين هم في نظرهم أقل منزلة. كما ظهرت فكرة أخرى لتأسيس مدرسة خاصة بأبناء الشيوخ تحت اسم (كلية الشيوخ) على غرار مدرسة العشيرة في الباب العالي، غير أن هذه المشاريع لم تر النور في تلك المرحلة المبكرة من الاحتلال البريطاني.
مما تقدم يتضح ان واقع الخدمات التعليمية في العراق إبان الاحتلال البريطاني عانى من جملة من السلبيات منها الضعف والجمود وعدم القدرة على استيعاب الحاجات الرئيسية لسكان البلاد، وكان ذلك نتيجة طبيعية لسياسة بريطانيا

الاستعمارية، والقائمة على توظيف الخدمات التعليمية المقدمة بما يخدم الوجود البريطاني في البلاد ويعززه.

اصلاحات الوالي مدحت باشا التعليمية والمدارس التي أسست في عهده:

المحاضرة التاسعة/ المرحلة الثانية / أ.م / عباس عبيد / استاذ المادة

بناء المؤسسة العسكرية ومشاريع الصحة والنقل وتنمية التجارة الداخلية والخارجية يعد مدحت باشا من أشهر الولاة العثمانيين الذين حكموا بغداد رغم أنه لم يستمر سوى ثلاث سنوات (1869-1872 م) لكنها كانت سنوات مفعمة بالإنجازات والإصلاحات بشكل غيّر الحياة الرتيبة التي كان المجتمع العراقي والبغدادي قد اعتاد عليها.

أولا : المدرسة الرشدية العسكرية :

بدأت الحاجة لإنشاء معهد عالٍ لتدريس العلوم الحديثة وتخريج طلاب يحملون شهادة متقدمة لإدارة مختلف الأمور والوظائف. قام مدحت باشا بتأسيس هذه المدرسة كبداية للّحاق بالأمم الأخرى التي أولت اهتماماً ملحوظاً بنظم التعليم العسكري وعلى مستويات مختلفة، فأنشأت المدارس الحديثة ، الابتدائية أو الرشدية والاعدادية. يروي الضابط محمد رؤوف الشيخلي الذي كان أحد طلاب المدرسة الرشدية العسكرية فيقول: كانت مدرسة عسكرية صرفة ، مديروها ومأمورو الإدارة والانضباط فيها والمعلمون، كلهم من الضباط إلا في بعض الدروس مثل الصرف والنحو العربيين وعلوم الدين واللغة الفارسية ، والفرنسية فمعلموها من العلماء والمتخصصين من المُلكيين (المدنيين)، يشتغلون بالراتب. وأما الضباط فراتبهم العسكري فقط. وكان يشترط في المتقدمين للمدرسة إجادة اللغة التركية المدرسة الرشدية الملكية كانت هناك مدرسة أو ما يسمى آنذاك (مكتب قراءة خانة) ، فقام مدحت باشا بتهديمها وبنى مكانها (المدرسة الرشدية الملكية) عام 1869 واستمرت الدراسة فيها ثلاثة عقود حتى عام 1902، بدأت الرشدية الملكية بداية

متواضعة ، وأساليب بسيطة. إذ أنها تدرّس العربية باللغة التركية من قبل مدرس تركي!! وهكذا بالنسبة لبقية فروع العلوم. يذكر المؤرخ عباس العزاوي أنه كان أحد خـريجي هذه المدرسة . وعندما تولى نامق باشا الصغير ولاية بغداد (1902-1905) قام بتأسيس (دار المعلمين) . كانت الدراسة فيه سنتين ، واستمرت الدار بالعمل حتى إعلان الدستور عام 1908 بعد إعلان الدستور أصبحت الحاجة ماسة إلى تأسيس مكتب (مدرسة الحقوق) ، فاتخذت بناية هذه المدرسة الرشدية ، وتم تحويلها إلى مدرسة الحقوق من عام 1908 حتى عام 1923-1924 عندما انتقلت إلى البناية الجديدة في عقد الدنكجية ، وهو شارع المأمون (بناية المتحف البغدادي حالياً). كانت الدراسة في مدرسة الحقوق ثلاث سنوات ، وبعد قدوم الفقيه الدستوري عبد الرزاق السنهوري إلى العراق ، وتسنمه منصب عمادة ، قام بتمديد الدراسة لتصبح أربع سنوات ، حتى تحولت إلى (كلية الحقوق) عام 1936 ونظراً للإقبال المتزايد على دراسة الحقوق وزيادة عدد طلابها ، اتخذت البناية الجديدة بشارع المأمون متحفاً للآثار . جرى افتتاحها رسمياً من قبل الملك فيصل الأول في 14 حزيران 1926 وقام الملك بتعيين عبد القادر الباجة جي مديراً للمتـحف بقيت بناية المدرسة الرشدية مهملة حتى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين حيث تم تهديمها ، وشيدت مكانها بناية وفق الطراز الحديث لتكون مقراً لمتصرفية بغداد . اتسمت واجهة البناية بنمط معماري إنكليزي من حيث الشكل والديكورات. بقيت البناية قائمة فيها حتى مطلع الستينيات حيث اتخذت مقراً لدائرة النفوس العامة (مديرية الأحوال الشخصية) ، بعد أن انتقلت متصرفية بغداد إلى إحدى بنايات السراي (مقر وزارة الداخلية في العهد الملكي). بقيت البناية قائمة حتى عام 2003 حيث تعرضت للحرق والتهديم.

ثانيا: دائرة العسكر البحري: وتسمى بالقشلة البحرية ، وكانت بجانب جامع القمرية في الكرخ على شاطئ دجلة. وقد أنشأها مدحت باشا لتدير أمور الملاحة البحرية العسكرية. إذ كانت تستخدم السفن البخارية لنقل الجنود والمعدات والمؤن والأسلحة والأعتدة والخيول وغيرها إلى المدن والقصبات العراقية لإمداد الثكنات العسكرية ومعسكراتها ودوائرها. كما تستخدمها في حالة وجود معركة أو حملة تأديبية لبعض المتمردين، لتصل من هناك إلى أقرب نقطة للمعركة أو الموقع المطلوب. وسبق أن تم استخدام السفن من قبل مدحت باشا عندما تم غزو الأحساء واحتلالها. كما أن السلطان مراد الرابع استخدم السفن لنقل قواته العسكرية إلى منطقة شمال بغداد ثم جعلها معسكراً له أثناء حصاره بغداد حتى دخلها محتلة. وتعد السفن أفضل وأسرع وأرخص وسيلة نقل آنذاك. وكانت أغلب تجارة بغداد مع

الجنوب حتى البصرة ، وشمالاً حتى الموصل تتم من خلال استخدام السفن الشراعية. ولا تزال أرخص وسائل النقل خاصة بين القارات.

ثالثا: دار الحدادة : اثر النهضة الحضارية التدريجية التي بدأها الولاة العثمانيون في بغداد وقيامهم باستيراد سفن بخارية وآلات زراعية ، بدأت الحاجة لتأسيس ورشة لصيانة هذه الآلات والمكائن. وكان الوالي الأسبق محمد رشيد باشا الكوزلكي قد أمر بشراء مكائن (تورنة) وآلات تثقيب وصقل تعمل بالبخار. وأسس ما عرف بـ (الحداد خانة) أو دار الحدادة التي أنشئت في الكرخ وفي عهد نامق باشا تم شراء آلات أخرى من أوربا لتوفير إمكانية تصليح المراكب البخارية العاملة بين بغداد والبصرة. وفي عهد مدحت باشا أمر بإجراء صيانة كاملة لأجهزة وآلات الورشة (الحداد خانة) وأن يجعلها صالحة لاستقبال وتصليح المكائن البخارية العاملة في الإدارة النهرية من جانب آخر أخذت الورشة تقدم خدماتها للقطاع العسكري. إذ صارت تقوم بصيانة البنادق القديمة المسماة (جاقما قلي قوال تفنك) وتعيد لها الحياة بحيث تكون قابـــلة للاستخدام من جديد . فالبنادق التي يتركها الجيش ويستبدلها ببنادق حديثة (شيشخان)، كانت القديمة تعاد صيانتها وتجهز بها قوات الشرطة .

رابعا: دار الفقراء: بهدف توفير الرعاية للفقراء وحمايتهم من التشرد ، أنشأ مدحت باشا مأوى للفقراء سمي آنذاك بـ(التَنْبَلخانة) حيث تم إسكان الفقراء فيه. وقد تم بناؤها من أحجار سور بغداد. وبعد انتصار الانكليز في الحرب العالمية الأولى ودخولهم بغداد عام 1917 تحولت البناية إلى مرآب لتصليح السيارات .

خامسا: بناء مستشفى ومنتزه : في أيام مدحت باشا كان عدد سكان بغداد يبلغ 150 ألف نسمة. وكانت تضم أجانب مقيمين فيها (أكثر من ألفي أجنبي من الإيرانيين والإنكليز والروس والنمساويين) لا يجدون فيها مكاناً يتطببون فيه، لا مستشفى ولا طبيب ولا صيدلية. كانت هناك قطعة أرض عبارة عن حديقة تابعة لوقف مدرسة سليمان باشا. تقرر إيجارها وبناء أول مستشفى سميت مستشفى الغرباء ، ولكن واجهت مشكلة تمويل بنائها. تمت دعوة المواطنين لهذا الهدف النبيل فاخذوا يتسابقون في التبرع لهذا المشروع الحيوي وقام مدحت باشا لأول مرة بإنشاء حديقة عامة سميت بـ (حديقة البلدية) تم افتتاحها لعامة الناس للتنزه فيها. وكانت تسمى (بستان نجيب باشا) أو (النجيبية) ، ثم صارت تسمى (المجيدية) وكانت الحديقة تستخدم لإقامة الاحتفالات أو داراً للضيافة لكبار الضيوف. ففي عام 1870 أقيم احتفال لاستقبال ناصر الدين شاه إيران في الحديقة تضمن استعراضاً عسكرياً ، وإلقاء قصائد شعر من قبل الشاعر محمد فيضي الزهاوي باللغة الفارسية في عهد الوالي رجب باشا تحولت الحديقة إلى مستشفى للجيش ، حيث استمرت إلى بداية

القرن العشرين حيث كانت تسمى بالمستشفى العسكري، ثم تحولت إلى (المستشفى الملكي العسكري) بعد نشوء المملكة العراقية عام 1921 . وكان الرحالة الأمريكي وليم فوك قد زار المستشفى عام 1874 فوصفها بقوله (وهي بناية واسعة ولطيفة، وهناك تم التعارف بيني وبين الجراح المقيم، فدار بي في الردهات ، حيث يلقى العناية مائة وثمانون مريضاً، كلهم جنود، وعلى درجات مختلفة من النقاهة. وقد لاحظت أن سقوف الغرف عالية، والتهوية فيها جيدة، والملابس نظيفة. وكانت جميع الترتيبات فيه مماثلة لأي مستشفى أوربي من نوعه. كما شاهدت الصيدلية والحمامات . ثم أخذت إلى مكتب الرئيس، قدمت لي القهوة والسكاير والشربت . وكان الطبيب الجراح يتقن الفرنسية جيداً، وقد دهشت كثيراً عندما أخبرني بأنه تركي ، درس وتثقف في الأستانة)

سادسا: توسعة التجارة الداخلية والخارجية : أثناء تولي مدحت باشا السلطة في بغداد تم افتتاح قناة السويس في 16 تشرين الثاني 1869 فتحولت خطوط التجارة البحرية الدولية من رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا إلى قناة السويس التي اختصرت المسافة بين أوربا والشرق. وكان الإنكليز قد حصلوا على امتياز تسيير باخرتين في نهر الفرات من الحكومة العثمانية عام 1834 . وقد باشرت بالخدمة الفعلية عام 1842 بعد موافقة الوالي علي رضا باشا الذي منح موافقته في فرمان إلى السفير الإنكليزي (اللورد بونسويني) . وسرعان ما تحول الامتياز إلى شركة لينج للبواخر لاستغلال الملاحة في نهري دجلة والفرات ، بدأت حكومة بغداد بالتفكير جدياً في دخول سوق التجارة الدولية ونقل البضائع والحبوب، وكذلك نقل الحجاج. فأوصت بشراء مركب (سمته بابل بقوة 350 حصاناً، وحمولته 1700 طن، ويتسع لمنام 280 راكباً) حيث دفعت مبلغاً قيمته 33500 ليرة. وقام خبراء الأسطول البحري البريطاني باختباره قبل تدشينه في الخدمة، كما تم شراء مركب سمي بـ (مدحت باشا) من النوع الذي كان يسير في نهر الدانوب بأوربا. وقد استخدم للقيام برحلات بين القرنة والبصرة، والكويت وبندر بوشهر (الإيراني). إضافة إلى سفينة (بابل) تم تعزيز البواخر العثمانية بثلاثة مراكب سميت (نينوى) و (نجد) و (آشور)، كانت هذه السفن تقوم برحلات بحرية بين العراق وكل من اسطنبول وانكلترا. وتسير في مواعيد منتظمة سفرة كل ثلاثة أشهر. وكانت تعمل بالفحم ، وتتوقف في عدن ومسقط وبوشهر حيث تتزود بالفحم. الأمر الذي استدعى إنشاء مراكز ومخازن للفحم في تلك الموانئ. كما تم تأسيس شركة لإدارة عمليات النقل والشحن وخدمة الركاب، سميت (العمان العثماني) التي حققت أرباحاً بلغت ألف ليرة شهرياً .

سابعا: ترامواي الكاظمية : يعد الترامواي وسيلة نقل حديثة في القرن التاسع عشر. ويتألف من سكة حديدية تسير عليها عربات تجرها الخيول . وأصل كلمة ترامواي من لفظة Tram way الإنكليزية. تضم مدينة الكاظمية مرقدي الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد (ع) . وقد صارت حاضرة تضم المحلات السكنية والأسواق والفنادق وغيره. كما أصبحت مركزاً تجارياً وصناعياً ، إضافة إلى استقبالها ملايين الزوار سنوياً وخاصة في المناسبات الدينية. وكان الكثير التجار والعمال والكسبة والموظفين والزوار يترددون على الكاظمية بشكل يومي قادمين من بغداد أو المدن الأخرى. ولم تكن وسائل النقل متوفرة آنذاك سوى ركوب الحيوانات أو المراكب النهرية. لذلك كانت هناك حاجة لتأسيس وسيلة نقل فعالة وسريعة وأمينة لنقل الناس والبضائع بين بغداد والكاظمية. أراد مدحت باشا تخفيف معاناة الناس في التنقل، إضافة إلى نهجه في تحديث المدينة. فقام بتأسيس شركة ترامواي ، وباع أسهمها في السوق للحصول على تمويل لإنشاء السكة الحديدية والعربات والخيول والمحطات ، ودفع أجور السواق ونفقات إطعام الخيول وصيانة العربات وغيرها. لقيت الفكرة إقبالاً وحماسة لما يتوقع لها من أرباح طائلة، فأقبل الناس على شراء الأسهم (سعر السهم 250 قرشاً) حتى بلغت خلال أيام 784 سهماً وتم جمع مليون ونصف مليون قرش، في حين كانت كلفة الإنشاء 18 ألف ليرة أي ما يساوي قيمة ألف سهم فقط من مجموع 6 آلاف سهم تم بيعها. بلغت أرباح الشركة 18% إلى 20% من أصل رأس المال. تم توزيع الأرباح على حملة الأسهم. بقيت الشركة مستمرة في عملها قرابة سبعين عاماً حتى تم تصفيتها عام 1941 كان طول السكة الحديدية سبعة كيلومترات ، وقدمت خدمات جليلة لسكان العاصمة وضيوفها. كما بدأ الناس يعتادون على النظم الحديثة ومعالم الحضارة العصرية. فكما أنها وفرت للناس سفراً مريحاً وسريعاً ، كانت مشروعاً مربحاً ، ولم تنفق فيه الحكومة ليرة واحدة.

ثامنا: تنظيم الأوزان : بهدف تنظيم الأعمال التجارية وخاصة في الأسواق ومخازن الحبوب لتوازي حركة التعامل العالمي واستخدام نظام عشري ، أمر مدحت باشا بتوحيد وتنظيم الأوزان حيث أصبحت الحقة تساوي 400 درهم. وأن كل 10 حقات تساوي مناً واحداً ، وكل 10 أمنان تساوي وزنة واحدة ، وكل 10 وزنات تساوي تغاراً. لم يتفاعل الناس مع النظام الجديد للاوزان ، لكن صدور القانون من الدولة العثمانية وطباعته باللغة العربية ، وتم تخيير الناس لاستخدامه خلال فترة سنتين حتى عام 1290 هـ حيث يمنع بعدها استخدام الأوزان القديمة.

تاسعا: بلدية بغداد : من أهم الدوائر الخدمية التي أنشئت في العهد العثماني (دار البلدية) . فقد تم إنشاء أول بلدية في بغداد عام 1868 في عهد الوالي تقـــــي الدين

باشا (1867-1869). وعند تولي مدحت باشا عام 1869 صدر قانون البلديات العثماني ، فقام بتشييد بناية خاصة لدائرة بلدية بغداد. في عام 1870 قام بتعيين ابراهيم الدفتري أول رئيس للبلدية في بغداد ، الذي بقي في منصبه حتى وفاته عام 1876. وبسبب التوسع العمراني والنمو السكاني والحاجة إلى مزيد من الخدمات تم إنشاء بلديات فرعية . ففي عام 1878 أنشئت بلدية الرصافة ، وبلدية ثالثة في الكرخ ، وعين رئيس لكل منهما. ثم قسمت بلدية الرصافة إلى بلديتين: الأولى تبدأ من باب المعظم إلى جامع مرجان. وحدود الثانية من جامع مرجان إلى الباب الشرقي .

عاشرا: بناء الناصرية : كانت منطقة المنتفق تعاني من مشاكل ونزاعات بين الأمراء ، إضافة إلى القسوة التي تمارس ضد الناس والفلاحين ومضاعفة رسوم إيجار الأراضي الزراعية. الأمر الذي دعا إلى هجرة أعداد كبيرة من العشائر ومغادرة العراق إلى إيران، وهي تتحين الفرص للانتقام من ظالميهم. فكر مدحت باشا بتحويل شيوخ العشائر إلى موظفين رسميين للسيطرة على تصرفاتهم وضمان وقوفهم إلى جانب الدولة العثمانية. وقد وقع اختياره على ناصر السعدون ليجعله نموذجاً لذلك الأسلوب الجديد. أرسل على السعدون يدعوه لزيارته في بغداد ، وشرح له فكرته بتحويل المشيخة إلى متصرفية وولاية. وأظهر له فوائد ومحاسن بناء مدينة جديدة تتمتع بالعمران الحضاري والتقدم العصري. اقتنع السعدون بعد أن وجد أنه ليس بإمكانه مقاومة التغيير القادم لا محالة، وأبدى موافقته للتنازل عن المشيخة وقبوله المتصرفية كانت سوق الشيوخ هي المركز التجاري الهام في المنتفق ، وكانت هي مركز اللواء، لكن مدحت باشا ارتأى اختيار موقع آخر ليكون المدينة الحديثة. فوقع الاختيار على مكان شمال سوق الشيوخ على بعد 25 كم ، على نهر الفرات. أرسل مدحت باشا على المهندس البلجيكي (جولس تللي) وكلفه ببناء حاضرة الناصرية. وقد سميت على اسم ناصر السعدون الذي تم تعيينه أول متصرف لها، إن الناصرية هي أول مدينة عراقية تشيد على طراز معماري حديث وبأسلوب التخطيط الحديث للمدن . إذ روعي في تصميمها أن تحتوي على شوارع عريضة مستقيمة، تتقاطع مع بعضها بأسلوب هندسي جميل. كما اجتنب المهندس تشكيل أزقة ضيقة وحارات مثل بقية المدن العراقية والشرقية عموماً. في عام 1869 م وضع الحجر الأساس حيث بدأ ببناء دار الحكومة في الناصرية ، وهو بناء فخم آنذاك. تبرع السعدون بمبلغ (4250) ليرة ذهبية لإكمال بناء المدينة . ثم تبرع بمبلغ (1000) ليرة لإنشاء جسر من القوارب الخشبية يربط جانبي المدينة. وقام نعوم سركيس أمين صندوق السعدون ببناء أول دار سكن، ثم بنى أسواقاً

وخانات ومقاهي. وسرعان ما قلده الناس فبنوا دوراً سكنية ودكاكين حتى اتسعت المدينة. كما تم بناء مسجد جديد . تم تشكيل الوحدات الإدارية للواء المنتفق كالآتي:

1- الناصرية ، مركز اللواء ، ومتصرفها ناصر باشا السعدون .

2- قضاء الشطرة ، وقائم مقامها فالح بك السعدون ابن ناصر السعدون.

3- سوق الشيوخ 4- قضاء الجبيلية .

المحاضرة العاشرة / المؤسسات التعليمية الرسمية خلال العهد العثماني(المدارس العسكرية والمهنية) . التعليم في العراق قبل نشأة المدارس

أ.م. عباس عبيد داود / استاذ المادة

في العراق، وقبل أن تؤسس المدارس فيه، كان أصحاب العلم يستقبلون الطلبة في بيوتهم أو بساتينهم، وحتى في أماكن عملهم. وتشير الكثير من المصادر والأخبار والروايات إلى أن الطالب كان يتبع العالِم المدرّس اينما كان ليتلقى منه العلوم. ودرس وتخرج مئات الطلبة في بيوت وبساتين العلماء وأصبحوا لاحقاً اساتذة، من دون أن يدخلوا مدرسة نظامية. ومع أن الروايات والأخبار في هذا الشأن لا تذكر دائماً الأماكن التي أخذ فيها الطلبة علومهم على يد أساتذتهم، إلا أن ذلك يرد ضمنياً مشيراً الى هذا الواقع. ففي ترجمته محمد بن الحسين الشيباني العطار المتوفى سنة 434هـ يقول الخطيب البغدادي "سمعت منه في دار أبي القاسم الأزهري..." أو "كتبتُ عنه في السوق...". وكذلك يقول، في ترجمته محمد بن حمدان بن صالح الضبي "روى عنه ابو القاسم بن الثلاج عن الحسن بن عرفة، حديثين منكرين وذكر انه حدثه بهما من حفظه في بساتين حفص...". ويقول أبو العباس أحمد بن معين بن محمد بن القاسم بن محرز "سألت يحيى بن معين عن ابي بلال، شيخ كان ببغداد كتبت عنه في طريق باب الأنبار...". ويذكر الجرجاني انه "كان يجتمع في دار ابن سينا، كل ليلة، طلبة العلم، وكنت اقرأ معه الشفاء وكان يقرئ غيري من القانون نوبة، وكان التدريس بالليل لعدم الفراغ بالنهار خدمة للأمير، وقضينا على ذلك زمناً...". إلى ذلك لم يكن هؤلاء العلماء يتقاضون اجوراً من طلبتهم، فلم يكن

"الذي يأخذ أجراً على علمه محموداً عند العلماء" وعلى العكس من ذلك كان هناك، من العلماء، من يتكفل بإعالة بعض الطلبة خصوصاً إذا كان الطالب موهوباً ومجتهداً ومعوزاً، وكان العالم موسراً. وتذكر الأخبار في هذا الصدد أن أبا حنيفة كان يعيل تلميذه أبا يوسف، والخطيب كان يمنح طلبته مبالغ مالية "ليستعينوا بها على شراء الكاغد ورق الكتابة والمداد". ويقول ابن عقل في حق شيخه ابي منصور بن يوسف "فحظيت منه بأكبر حظوة... وقام بكل مؤونتي وتحملي". ويذكر أن "نظام" التعليم، على هذه الصورة استمر قرابة أربعة قرون ونصف كانت المساجد والجوامع، خلالها، هي بمثابة دور العلم الوحيدة لكنها كانت تقتصر على تدريس على التعليم في عهد سليمان القانوني كان التعليم مجالا مهما للسلطان. منحت مدارس المساجد والتي تمولها المؤسسة الدينية تعليما مجانيا لأطفال المسلمين وكانت متقدمة على تلك في الدول النصرانية في ذلك الوقت. في العاصمة، زاد سليمان عدد المدارس إلى أربعة عشر تعلم الصغار القراءة والكتابة ومبادئ الإسلام. وأمكن للأطفال الذين رغبوا مواصلة تعليمهم الشروع في واحدة من ثمانية مدارس جامعة، والتي شملت شعبها قواعد اللغة والميتافيزيقيا والفلسفة وعلم الفلك والتنجيم. منحت المدارس الجامعة العليا تعليما بدرجة جامعات اليوم، وأصبح خريجوها أئمة أو معلمين. شملت المراكز التعليمية في كثير من الأحيان واحدا من المباني العدة المحيطة بباحات المساجد أما المباني الأخرى فكان بها المكتبات وقاعات الطعام والنوافير ومطابخ الحساء والمستشفيات لصالح العامة. وعلى إثر شعور الدولة العثمانية بضرورة التطور في العلوم الرياضية والطبية أقام السلطان أربع مدارس لعلوم الرياضيات ومدرسة للطب ومدرسة دار الحديث، وفي عام 1557 م تم إنشاء كلية السليمانية بإشراف المعمار سنان، و حسب ما روى المؤرخ (باجوي) عمل في بناء الكلية 3523 عامل وتم صرف مبالغ كبيرة عليها وتم نقل مختلف أنواع الأحجار والأعمدة إليها من جزيرة بوزجه وازميت وغزة ولبنان وغيرها من المدن، وقُسّمت الكلية إلى 15 قسم من بين أقسامها الجامع ومدرسة الطب ومشفى الأمراض العقلية، ومدرسة الحديث والمطبعة ودار الضيافة وضريح المعمار سنان. وأنشأ المدارس المجانية لعموم الرعية وطور مراكز التعليم ورفعها إلى مصاف الجامعات ففي منتصف القرن السادس عشر كان في الأناضول مئات المدارس التي تخرج القضاة. وفي عام 1529 كان يوجد في أدرنة أربع عشرة مدرسة. بعد إنشائه للعديد من المدارس وضع لها نظاما للدراسة والعمل فيها؛ فقد نظّم السلطان سليمان التعليم في تلك المدارس في اثنتي عشرة درجة، ولكل درجة اسمها الخاص، وعلى كل طالب أن يحصل على "إجازة" قبل أن ينتقل إلى الدرجة التالية، وعندما يصل إلى الدرجة السادسة "صحن الثمان" فإنه يُسمح له أن يعمل

"مساعد مدرس" في الدرجات الأولى، ويعيد مع الطلاب ما كانوا قد أخذوه من أساتذتهم، ويُسمى "معيدًا". وفي هذه الحالة يتوقف عن كونه "صوفته" أي متشوق للعلم، وإذا أراد أن يصل لمنزلة "المدرس" عليه أن يُتابع تعلمه في الدرجات الست الأعلى المتبقية، والحصول على "إجازاتها"، وإذا تمكن من الحصول على هذه التراتبية الأكاديمية، كان عليه أن يبدأ التدريس في المرحلة الدنيا، ثم يرتقي تدريجيًّا نحو العليا، عبر الدرجات التسع الأولى من أصل الاثنتي عشرة درجة، ولا يصبح مرشحًا لمنصب "الملاّ" أو "القاضي الكبير" إلا بعد الوصول إلى الدرجة التاسعة من التدريس على الأقل. ونتيجة للاهتمام بالتعليم في عام 1539 كانت تجرى في مدينة عينتاب وهي في المناطق النائية في الأناضول عمليات جراحية في الكلية.

المكتبات العامة: أول مكتبة علمية مستقلة عن المدارس تم تأسيسها في عهد السلطان محمد الفاتح عام 1459 في ساحة جامع أيوب، ولتطوير المكتبة وتوسيع مدى فائدتها أسس السلطان محمد الفاتح ما بين عامي(1463 - 1470 ثمانية مدارس تعليمية بالقرب منها، ودعا العلماء المسلمين وغير المسلمين حول العالم للقدوم إلى إسطنبول لإجراء بحوثهم ونقل خبراتهم وأفكارهم القيمة لطلاب المدارس . وصل عدد كتب مكتبة أيوب التي أسسها السلطان محمد الفاتح إلى 839 كتاب بحلول عام 1470 ، وقد دعم السلطان إنشاء المكتبات في عدد من المدن العثمانية الأخرى، وخصص حصة من الميزانية العامة للدولة لإنشاء المكتبات والاهتمام بها. والدين، كتعليم القرآن ودراسة الفقه ورواية الحديث، حتى تأسيس المدارس .
أول المدارس العسكرية : أسس أول مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد عام (1870) لتخريج الكادر المهني (من المراتب) للجيش العثماني من أبناء الولايات الثلاث لإرساء اللبنات الأولى لتكوين الجيش في العراق، ثم أصبح عددها قبل الحرب العالمية الأولى عام (1914) ثلاث متوسطات إثنتان منها في بغداد والثالثة في مدينة السليمانية وكان يطلق عليها اسم المدارس الرشيدية، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات يقبل فيها خريجو المدارس الابتدائية حيث يتلقون فيها العلوم العسكرية التي تؤهلهم للانتساب إلى الإعدادية العسكرية، الإعدادية العسكرية وهي كانت الإعدادية العسكرية الوحيدة وموجودة في بغداد.

مدرسة أخرى في بغداد لتدريب وتخريج نواب الضباط لمختلف الصنوف:

ويعد بذلك مدحت باشا أول من وضع صرح النظام التعليمي الحكومي في العراق وتطبيق السياسة التعليمية في العراق ولم يتجاوز مدحت باشا في المدارس العسكرية الأعراف والتقاليد العثمانية من حيث التعليم الداخلي والمجاني وباللغة التركية، وقد شجعت الحكومة العثمانية أبناء شيوخ العشائر على الانخراط في المدارس

العسكرية، وذلك لترسيخ الوجود العثماني، لان ذلك الجيش سيكون أداة من أدوات الحكم العثماني ولتخريج أكبر عدد من الضباط وبأسرع وقت ممكن، حيث قدر لخريجي هذه المدارس أن يلعبوا دوراً بارزاً في تاريخ العراق الحديث . ويمكن القول أن أثر التجنيد الإجباري كان واضحاً في تضاعف أفراد الجيش العثماني إذ أصبح مكوناً من (16) كتيبة مشاة وكتيبة من الخيالة وكتيبة من المدفعية .

رفض التجنيد زمن مدحت باشا: كما ذكرنا آنفاً بان مدحت باشا عين والياً على بغداد، وقد وصلها في يوم (30 نيسان من سنة 1869م) .وقد دامت ولايته عليها زهاء الثلاث سنوات حيث غادر مدحت باشا بغداد في يوم (27 أيار من عام 1872 م) . وقد بدأ مدحت باشا عهده بالتقصي عن الموظفين المعروفين بالرشوة وعزلهم وفي أيلول من نفس السنة نشبت ثورة شعبية كبرى وكان السبب المباشر لها هو فرض مدحت التجنيد الإجباري على سكان بغداد.

أهالي بغداد: جوبهت بحركة تمرد في بغداد في (28 آب 1869 م) في محلات قنبر علي و باب الشيخ ومحلة الفضل حيث رفض (300) مكلف الذين أصابتهم القرعة الإنصياع عندما استدعوا إلى الخدمة العسكرية فأرسل الوالي مدحت باشا جيشاً للقضاء على هذا الإضطراب، وتمكن من إنهاءه بعد ان أدرك الأهالي خطورة الموقف فتفرقوا قبل أن يطلق عليهم الجنود طلقة واحدة وتم دعوة (300) مكلف الذين أصابتهم القرعة فقبلوا طائعين.

عشائر الفرات الأوسط: وبعد سريان قانون التجنيد الإجباري على جميع العراق حدثت ثورة في منطقة الفرات الأوسط بالتحديد في منطقة الديوانية والحلة، وكان السبب الرئيسي لقيامها هي الضرائب الفاحشة وقانون التجنيد الإجباري، وعرفت هذه الثورة بقضية (الدغارة) أو (ذبحة المتصرف) وقد استمرت هذه الثورة مدة شهرين وقعت أثنائها صدامات عدة بين العشائر والجيش العثماني وذهب نتيجتها المئات من القتلى من الطرفين، وتمكنت القوات العثمانية من إخمادها بالقوة.

عشائر الجنوب: وعلى ما يبدو ان معارضة التجنيد الإجباري انتقلت من الفرات الأوسط إلى جنوبه في منطقة البصرة حيث عارضت العشائر تطبيق قانون التجنيد الإجباري وأعلنت التمرد على الحكومة العثمانية، مما دعا مدحت باشا إلى إصدار قانون خاص لرجال العشائر الرحل وكلفهم بتقديم خياله غير نظامية أو دفع البدل النقدي.

عشائر الكرد: أما بالنسبة إلى المواطنين الساكنين شمال العراق ومنهم العشائر الكردية فقد كانت في حالة تمرد دائم ضد السلطة العثمانية حيث تمتنع عن دفع

الضرائب أو التهرب من التجنيد وعلى سبيل المثال قامت قبيلة الهماوند بالهروب من الخدمة العسكرية عندما دعوا إليها.

الأقليات الدينية: وطبق قانون التجنيد الإجباري على الأقليات الدينية ولكن كان الرفض والتهرب منه بحجج وذرائع وصور مختلفة، فالخدمة العسكرية الإجبارية شملت اليهود و المسيحيين وهي واجبة عليهم بإعتبارهم من أفراد الدولة العثمانية إلا انهم تملصوا من التجنيد وإكتفوا بدفع البدل، وكانت الكنائس المسيحية تثير الكثير من الأزمات كلما أرادت الحكومة العثمانية تجنيد المسيحيين. وقوف الحكومة الفارسية بالمرصاد لعمليات التجنيد في العراق، حيث لم ينج من بلاء التجنيد سوى الذين يحملون (رعويات) أجنبية. وكان الكثير من سكان العتبات المقدسة يحملون الرعوية الإيرانية وبذلك نجوا من التجنيد الإجباري. كانت الطائفة اليزيدية رافضة لقانون التجنيد الإجباري بحجة ان ذلك يتعارض مع طقوسها الدينية، ومع ذلك إستطاع الوالي مدحت باشا فرض القانون عليهم من خلال سوق حملة عسكرية عليهم، إلا ان اليزيدية قاموا سنة (1872م) بتقديم عريضة يطلبون فيها إستثنائهم من التجنيد بحجة انه يمنعهم من اداء الواجبات التي تفرضها عليهم ديانتهم كزيارة (طاووس ملك) الذي يمثل الشيطان في زعمهم ثلاث مرات كل سنة وزيارة مرقد الشيخ عدي بن مسافر مرة واحدة، وإحتفاظ كل فرد منهم بجيبه بشيء من تربة الشيخ يأكل قليلا منه كل صباح، فكان لتلك العريضة أثرها في المسؤولين فوافقت الحكومة على إستثناء اليزيدية من التجنيد وجعلتهم كاليهود والمسيحيين يدفعون البدل النقدي عوضاً عنه .

العهد الإتحادي (1908-1918م): إزداد الاعتقاد بتطبيق نظام التجنيد الإجباري، حينما صدر قانون جديد سنة (1909م) للخدمة العسكرية أصبحت بموجبه الخدمة الإجبارية على المسلمين وغير المسلمين ممن بلغ الحادية والعشرين من العمر، واصبح مجموع سنوات الخدمة العسكرية، (25 سنة) وكالآتي: (3 سنوات) نظامية و(5 سنوات) إحتياطية و(12 سنة) رديفية و(5 سنوات) مستحفظه هذا في القوات البرية، أما القوات البحرية فقد حددت مدة الخدمة فيها (20 سنة) . ثم قبيل الحرب العالمية الأولى صدر قانون جديد للتجنيد خفض بموجبه سن الدعوة للتجنيد إلى(18 سنة)، وقد أبعد عن الجندية البدو الرحل والأكراد، وإستمر قبول دفع البدل النقدي من غير المسلمين. وكانت الرتب العسكرية لضباط الجيش، هي : ملازم ثان، ملازم أول، يوزباشي (نقيب)، صاغ باشي (رائد)، بين باشي (مقدم)، مير ألآي (عميد) ، لواء، فريق، فريق أول، مشير . أما رتب الجنود فهي جندي مكلف (جندرمه نفر)، جندي متطوع (كوننلي)، جندي أول متطوع (أونباشي)، عريف متطوع (جاووش)

رئيس عرفاء متطوع (باشي جاووش)، ويتقاضى ضباط الجيش إلى جانب رواتبهم مساعدات عينية تسمى (معيشية) أو مبالغ كتعويض عن المساعدة العينية وتسمى (تعيينات) وكثيراً ما تتأخر رواتبهم وتُصرف لهم رواتبهم غالباً على شكل سندات لصرفها من رجال البنوك أو الصيارفة، ولكنهم يتسلمون أقل من قيمتها الفعلية بكثير، أما رواتب الجنود فهم لا يتقاضون شيئاً منها في الواقع حتى نهاية خدمتهم، ولكنهم يتسلمونها على شكل سندات لا يمكن صرفها إلا لدفع الضرائب . وعلى ما يبدو ان فكرة التجنيد كانت غير مرغوب بها من قبل العراقيين إذ لحظة ما اعلن النفير العام بعد دخول تركيا الحرب العالمية الأولى 1914م، إزداد الهروب من الخدمة العسكرية. وبالرغم من ذلك فقد كان العراق يزود الجيش العثماني بالضباط من ذوي المستوى الرفيع.

أسباب رفض التجنيد الإلزامي: ومن خلال ذلك نتبين ان قانون التجنيد الإجباري أثار كره العراقيين له، ويرجع ذلك للأسباب التالية :-

حادثة سفر برلك: سفر برلك (نفير عام 1914) مثال لايزال عالق بأذهان البغداديين ويحتفظ موروثهم الشعبي بميراث طويل من آلآم ومآسي لما حصل لآبائهم ويتناقلوه من جيل إلى جيل عن فناء شباب بغداد ومعاناة أهاليهم نتيجة التجنيد الإجباري العثماني في تلك الحقبة، ان صورة التجنيد الإجباري في العهد العثماني تقترن بمعاني الإبتزاز والسخرة والمداهمة والإعتقال. سوق المجندين العراقيين إلى أصقاع بعيدة مثل بلاد القفقاس و نجد ، حيث تنقطع صلتهم بعوائلهم وقد لا يعود المجند أبداً إلى أهله، وما حصل للمجندين البغداديين في حادثة (سفر برلك) إلا مثال لهذا التجنيد الإجباري. عدم فهم الإدارة العثمانية لطبيعة المجتمع العراقي، والذي يشكل أبناء القبائل غالبيته العظمى، وكان هؤلاء يشعرون بمسؤوليتهم الدفاعية تجاه قبيلتهم ويدينون بالولاء لها، ولذا فانهم لم يعتادوا على العيش في معسكرات أشبه بالسجون ويلبسون ملابس عسكرية لم يعتادوا عليها، ويأتمروا ضباط لا يفهمون لغتهم بالإضافة إلى ان مدة التجنيد تصل من (4- 12 سنة) وهي مدة طويلة جداً مما تؤدي إلى التهرب من الجندية .

عدم دفع الرواتب للجنود : عدم الاهتمام بالجند وشؤونه الادارية كالترقية والاجازات والطبابة وغيرها . ان الشعب العراقي من اشد الشعوب بغضا للتجنيد الإجباري، لانهم إعتادوا على معاداة الحكومة العثمانية المسيطرة على مقاليد شؤون العراق ويعتبرون التجنيد الإجباري كالضريبة يجب التهرب منها بكل وسيلة تقع في أيديهم، فهو يثير الحنق والامتعاض أكثر مما تثيره المؤسسات العثمانية الأخرى .

المحاضرة الحادي عشر/ المادة/ تاريخ والتربية التعليم/ المرحلة الثانية .
أ.م. عباس عبيد/ مؤسسات التعليم الرسمي خلال العهد العثماني
يعود تأسيس اول مدرسة للحقوق في الدولة العثمانية إلى سنة 1304هـ/1886م، وتقرر في الوقت نفسه اقامة مدارس مماثلة في عدد من الولايات العثمانية ومنها الولايات العراقية، ويرى بعض الدارسين ان الدافع الرئيسي الذي دفع الحكومة العثمانية لتأسيس مثل هذه المدارس خارج العاصمة العثمانية، هو ازدياد الرغبة لدى الطلاب المتخرجين من المدارس الاعدادية لإكمال تعليمهم في مدرسة الحقوق بإسطنبول، وبالتالي عدم امكانية استيعاب جميع الطلبة الوافدين من الولايات العثمانية، وسعيا من الحكومة العثمانية لمواجهة هذه المشكلة لجأت إلى افتتاح عدد من مدارس الحقوق خارج العاصمة إسطنبول. وفي اعقاب قدوم الهيئة الاصلاحية إلى بغداد اواخر سنة 1325هـ/1907م، وبعد ان طافت مناطق العراق قدمت تقريرها إلى الحكومة العثمانية الذي تضمن اقتراحات عديدة، وسبقت الاشارة إلى بعض منها وكان من ضمنها تأسيس مدرسة للحقوق في بغداد. ويبدو ان هذا الاقتراح لقي قبولاً حسناً من الحكومة العثمانية، إلا ان افتتاحها تأخر حتى ايلول1326 هـ/ 1908م، اتبعت المدرسة الشروط نفسها التي كان يجري في ضوئها قبول الطلبة في مدرسة الحقوق في إسطنبول، منها حصول المتقدم على شهادة الدراسة الاعدادية، وان لا يتجاوز عمره عن 18 سنة كما اشترط عليه تأدية امتحان في الكتابة التركية، والصرف، والنحو، والمنطق والحساب، والتاريخ العام والعثماني ، اما عن مدة الدراسة فكانت 4 سنوات يقبل فيها خريجو الاعدادية الملكية (المدنية) يتلقى الطلاب فيها دروسا في الاصول الحقوقية والجزائية، واصول الفقه والعرائض، والاقتصاد والاصول المالية. فيما اختير مدرسو هذه المدرسة من خريجي الكليات ومن كبار موظفي الولاية الاداريين والحقوقيين الذي وصل عددهم إلى (11) مدرسا سنة 1331هـ/1913م. أما فيما يتعلق بنظام الامتحانات في هذه المدارس فكانت شفوية عدا الموضوعات التي تتطلب تطبيقات عملية. ويدير هذه الامتحانات هيئة قوامها استاذ الموضوع المختص واستاذان او ثلاثة تنتخبهم ادارة الكلية ومعظمهم من الموظفين والحكام.

أولا : كلية الامام الأعظم:

يرقى تاريخ تأسيس هذه المدرسة إلى سنة 459هـ/1066م عندما شيد شرف الملوك بن محمود وابيه السلطان عضد الدولة السلجوقي مدرسة كبيرة لاتباع المذهب الحنفي. واستمرت المدرسة تصارع الزمن وتقلباته حتى سنة 1329 هـ/ 1911 م

عندما طالب علماء المدرسة الحنفية الباب العالي بان يعنى بأمر هذه المدرسة ومستقبل خريجيها ، ويبدو ان تلك الطلبات لاقت قبولا لدى السلطات العثمانية حيث بادرت إلى افتتاح الكلية سنة 1329 هـ/ 1911 م التي أطلقت عليها (كلية الامام الاعظم)، وسارت الدراسة فيها على نفس المنهاج الدراسي لقريناتها في إسطنبول، كما اعطي لخريجيها الحق بالتوظف في دوائر الدولة والاوقاف، وفي التدريس والقضاء، استمرت الدراسة في كلية الامام الاعظم حتى الحرب العالمية الاولى ثم ما لبثت ان استؤنفت الدراسة فيها ابان الاحتلال البريطاني حيث اعيد النظر فيها وفقا لتوجيهات مديرية الاوقاف العامة، اما عن مدة الدراسة فيها فأصبحت ستة سنوات. بذل العراقيون جهودا حثيثة من خلال المطالبة المستمرة بان تنال المناطق العراقية نصيبها الكافي من التعليم العالي، ومنهم عدد من النواب في مجلس المبعوثان العثماني فقد دعي نائب بغداد عبد الهادي الاعظمي إلى انشاء جامعة على غرار جامعة الازهر تدرس فيها العلوم كافة. فيما طالب نائب من نواب بغداد بتأسيس كلية الطب اسوة بدمشق. بل ان يوسف غنيمة ذهب إلى ابعد من ذلك عندما طالب بإنشاء مدارس عالية على غرار المدارس الاوربية المتقدمة.

ثانيا: نظام التعليم العراقي الحديث :

أنشئ نظام التعليم الحديث في العراق، عام 1921، وشمل كل المسارات العامة والخاصة. وفي أوائل 1970م، أصبح التعليم عام ومجاني على جميع المستويات وإلزامي في المرحلة الابتدائية. التعليم في العراق تنظمه وزارتين: وزارة التربية والتعليم (وزارة التربية) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. حيث أن وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة عن التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والثانوي والمهني، في حين أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي المسؤولة عن التعليم العالي ومراكز البحوث. يُدير عملية التعليم في العراق، حاليا، وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، العراقية. وبحسب تقرير اليونسكو، فإن العراق في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية عام 1991 ميلادية كان يمتلك نظاما تعليميا يعتبر من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة. كذلك كانت نسبة القادرين على القراءة والكتابة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الفائت عالية، حيث كادت الحكومة في ذلك الوقت أن تقضي على الأمية تماما من خلال إنشاء حملات محاربه الأميه. لكن التعليم عانى الكثير بسبب ما تعرضه العراق من حروب وحصار وانعداميه في الأمن، حيث وصلت نسبة الأمية حاليا إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ التعليم الحديث في العراق. وتحاول الحكومة العراقية الحالية تدارك هذه الأزمة، بعد أن خصصت 10% للتعليم من ميزانيتها السنوية

ثالثا: السنوات الذهبية للتعليم الحديث في العراق:

كان نظام التعليم في العراق واحد من أفضل النظم في المنطقة خلال هذه الفترة الزمنية؛ 1970-1984، وأشيد به من قبل منظمات وانظمه عالمية، فبحلول عام 1984، تحققت إنجازات كبيرة، والتي تشمل ولكنها لا تقتصر على ارتفاع معدلات الالتحاق الإجمالية أكثر من 100 ٪ المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق الكامل تقريبا انخفضت نسبة الأمية بين الفئة العمرية 15-45 إلى أقل من 10 ٪ بلغ الإنفاق في مجال التعليم 6 ٪ من الناتج القومي الإجمالي، و20 ٪ من ميزانية الحكومة العراقية، مر التعليم الحديث في العراق بمراحل انهكته، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الفترة الزمنية 1984-1989.. الناجمة عن الحرب مع إيران، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحويل الموارد العامة تجاه الإنفاق العسكري بطبيعة الحال، أدى ذلك إلى انخفاض حاد في الإنفاق الاجتماعي العام. مع هذا، عانت ميزانية التعليم من عجز، والتي استمرت في النمو مع مرور السنين. حيث لم تتواجد خطة استراتيجية لمعالجة هذه القضايا في ذلك الوقت في الفترة الزمنية 1990-2003.. الناجمة عن حرب الخليج الثانية، والعقوبات الاقتصادية التي تسببت إلى إضعاف المؤسسات التعليمية في العراق. بعض من نتائج نظام إضعاف شملت سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

حصة التعليم في الناتج القومي الإجمالي انخفضت إلى النصف تقريبا، ويستريح عند 3.3 ٪ في عام 2003

كما انخفض الدخل الإجمالي، حيث انخفضت الموارد المخصصة للتعليم.

انخفضت حصة التعليم لتصل إلى 8 ٪ فقط من مجموع ميزانية الحكومة.

انخفض عدد الطلاب الإجمالي في التعليم الابتدائي إلى 90 ٪

زيادة الفجوة بين الجنسين (ذكر 95 ٪ و80 ٪ إناث)

بلغت نسبة التسرب 20 ٪ (31 ٪ إناث، ذكر 18 ٪)

بلغ معدل تكرار هذا الرقم هو ضعف ما كان عليه في منطقة الشرق الأوسط، 15 ٪، و34 ٪ للمدارس الثانوية.

رابعا : الهيكل الحالي والوضع ونطاق التعليم في العراق:

كان النظام التعليمي في العراق هو المتفق عليه عموما على أنه قبل عام 1990، كان واحد من أفضل النظم في المنطقة ولكن الوضع بدأ يتدهور بسرعة بسبب عدة حروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق. وفقا لتحليل اليونسكو في عام 2003 تفاقم النظام التعليمي في مركز / جنوب على الرغم من توفير الأساسيات من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، شمال العراق لم يعان بقدر كبير مثل باقي العراق بسبب برامج إعادة التأهيل وإعادة الإعمار المنظمة من خلال الأمم المتحدة وعدة وكالات منذ 2003 ظهرت المشاكل الرئيسية التي تعيق النظام، وتشمل: نقص الموارد، ، والهجرة والتشرد الداخلي من المعلمين والطلاب، والتهديدات الأمنية، والفساد. والأمية على نطاق واسع مقارنة مع قبل، حيث أن نسبه الأميه 39 ٪ لسكان الريف. تقريبا 22 ٪ من السكان البالغين في العراق لم يلتحقوا بالمدرسة، و9 ٪ من المدارس الثانوية. حيث انخفضت نسبه المساواة بين الجنسين .

خامسا : مراحل ومقومات نظام التعليم الحديث في العراق:

أغلب المدارس والجامعات حكومية ونادرا ما تتواجد مدارس خاصة وبعد ٢٠٠٣ انتشرت المدارس والجامعات الخاصة (الاهلية) بكثرة في جميع المحافظات العراقية وحققت قبولا متميزا من قبل الطلبة والحكومة يعتبر نظام التعليم في العراق صارما للغاية حيث تمنع الغيابات دون أعذار ويمنع الهروب أثناء الدوام ومن يفعلها ذلك فإما أن يفصل من المدرسة أو يعاقب في اليوم التالي. يبدأ الدوام الساعة 8 صباحا حيث يتجمع الطلاب في ساحة المدرسة ويقوم المدير أو المديرة بألقاء خطبة صباحية يومية وبعدها تبدأ الدروس يستمر الدوام ٥-٦ ساعات أي بمعدل سبع إلى ستة دروس يوميا ما عدا يومي الجمعة والسبت حيث تعتبر عطل رسمية. ويجود بين كل درسين استراحة تصل إلى ربع ساعة ومدة الدرس الواحد ٤٥ دقيقة يبدأ الدوام الرسمي في نهاية شهر أيلول وينتهي في ايار اما بالنسبة للصفوف في نهاية المراحل (ابتدائية -متوسط-اعدادي) فينتهي بامتحانات البكلوريا التي تكون غالبا في شهر حزيران. ويمر الطالب العراقي بثلاثة مراحل من التعليم، الابتدائي، والمتوسط، والثانوي، ليتم تأهيله بعد ذلك للمرحلة الدراسية الأخرى في المعاهد والجامعات العراقية والتي يدخلها حسب معدل تحصيله العلمي، وفيما يلي توضيح للمراحل الدراسية ما قبل الجامعة :

أ. المرحلة الابتدائية:

تتكون من ستة صفوف من الصف الأول حتى الصف السادس، وتستمر 6 سنين يتم تسجيل الطفل بعمر 6 سنوات الزاميا.

ويتم تقييم الطالب عن طريق منح الدرجات من صف أول ابتدائي إلى الرابع ابتدائي بنظام لا تزيد درجاته عن 10 اي أعلى درجة هي 10 درجة. ويبدا الطالب بدرس نفس المواد من صف أول حتى الرابع وهي المواد الأساسية: التربية الإسلامية.. اللغة العربية.. العلوم.. الرياضيات. اما عن المواد الثانوية: التربية الفنية.. النشيد والموسيقى.. التربية الرياضية. و أضيف في عام ٢٠١٣ مادة اللغة الإنكليزية و أصبحت تدرس من الصف الاول الابتدائي وتجرى امتحانات شهرية لكل المواد وعلى كل مادة 10 درجات اي مجموعها 80 درجة. ويشمل النظام التعليمي في المرحلة الابتدائية على ان يتم في شهر يناير امتحانات نصف السنة وبعدها اجازة أسبوعين، ويبدأ بعد نهاية الاجازة، الفصل الثاني من التعليم. وفي شهر مايو تجرى امتحانات نهاية السنة وتكون امتحانات نهاية ونصف السنة للصفوف من الأول حتى الثالث الابتدائي عن طريق امتحانات شفوية، وبعدها اجازة حوالي 3 أشهر حتى شهر سبتمبر، اما الصف الرابع فيعتبر انتقالي حيث تزداد المواد إلى ٨ مواد تضاف لها مواد (التأريخ و الجغرافية و الوطنية) مجموعة في كتاب واحد تحت مسمى (الاجتماعيات) وبهذا يكون مجموع الدرجات ٧٠ درجة لان مادة اللغة الإنكليزية غير مشمولة في امتحانات نصف السنة و الامتحانات النهائية لكن الفرق هو امتحانات نصف السنة واخر السنة تكون تحريرية لمادتين اللغة العربية والرياضيات والباقي شفهي، اما في الصف الخامس فيختلف الوضع كثيرا حيث تكون الامتحانات تحريرية في جميع المواد و هناك امتحانات شهرية للمواد جميعا وتكون الدرجة على المادة الواحدة 100 حيث المجموع ٨٠٠ وتكون جميع الامتحانات تحريرية، اما الصف السادس فهو لا يختلف عن الذي قبله لكن بفارق ان السادس امتحانات نهاية السنة تكون وزارية وعلى الطالب ان يحقق معدل جيد لتمكنه من دخول المرحلة ما بعد الابتدائية.

ب . المرحلة المتوسطة:

هي بعد المرحلة الابتدائية وتتكون من 3 مراحل (الأول متوسط.. الثاني متوسط.. الثالث متوسط) وتنقسم إلى 3 فصول كل شهرين فصل. وما يمز هذه المرحلة وجود قرار الاعفاء للصفين الأول والثاني حيث يستطيع الطالب ان لا يمتحن المادة التي اخذ بها فوق 90 في كل من الفصل الأول ونصف السنة. في الصف الأول تزداد المواد حيث تنقسم مادة العلوم إلى ثلاث (كيمياء وفيزياء واحياء) بالإضافة إلى مواد الحاسوب والتربية الوطنية والتأريخ والجغرافية والاسرية واللغة الفرنسية

(للمتميزين). وعلى كل مادة 100 درجة حيث يكون المجموع ١٤٠٠ درجة. اما في الصف الثالث فقرار الاعفاء لا يشمل طلابه وذلك لكونه مرحلة منتهية وامتحان وزاري (بكلوريا) على الطالب ان يأخذ معدل جيد ليتمكن من الاستمرار والدخول للمرحلة الاعدادية حيث قرار اعفاء جديد وهو ان يكون للطالب معدل 85 درجه وان تكون اقل درجه له في الشهادة 75. في عام ٢٠١٢- ٢٠١٣ تم الغاء قرار الاعفاء العام للمرحلتين المتوسطة و الاعدادية من قبل هيئة الرأي في وزارة التربية و أعتمد بدله الاعفاء الفردي الا ان هذا القرار لم يجد قبولا في الشارع العراقي فقد رفضه الطلبة و اولياء امورهم و كذلك ادارات المدارس مما ادى إلى اعادة العمل به من قبل وزارة التربية في عام ٢٠١٣- ٢٠١٤ للمرحلتين المتوسطة و الإعدادية.

ج . المرحلة الإعدادية:

تبدا من الصف الرابع الاعدادي وتتكون من 3 مراحل (رابع.. خامس.. سادس.. اعدادي) في الصف الرابــع يختار الطالب اما الدراسة العلمية أو الادبية وتزداد المواد الدراسية فيه حيث تتوسع العلوم والرياضيات واللغة الإنكليزية.

وفي الصف الرابع توسعت المواد في سنة 2011 وصارت صعبه على الطالب الضعيف أو المتوسط وأصبحت بعض المواد إنكليزية بالإضافة إلى وجود فروع اخرى يمكن للطالب الدراسة فيها بعد المرحلة المتوسطة وهي التعليم المهني (الصناعي والتجاري) والفرع الزراعي والتمريض والدراسات الإسلامية والتي حققت قبولا واسعا من قبل الطلبة في السنوات الاخيرة ونتائج متميزة بالإضافة إلى معهد الفنون الجميلة والتطبيقية يلي الصف الرابع، الخامس، فتكون مكملة للمشوار الذي أبتدأ به، وتليها الصف السادس حيث يعتبر أهم مرحلة في التعليم واهم مرحلة في عمر الإنسان حيث تحدد مصيره في نهاية السنة امتحانات وزارية (بكلوريا) على الطالب امتحانها والمعدل الذي يحققه فيها تحدد له الكلية أو الجامعة التي يدرس بها. منتصف القرن الرابع .

المحاضرة الثانية عشر / المادة تاريخ التربية والتعليم / المرحلة الثانية / قسم التاريخ / أ.م. عباس عبيد داود / استاذ المادة .
حركة التعليم في العهد الدستوري في الولايات العراقية بالعصر العثماني الأخير:

انطلاقات الوعي الذي ساد بعد بروز الحياة الدستورية وانتشار مفاهيم الإصلاح والتغيير ، برزت المطالبة بضرورة العناية بقطاع التعليم ، لا سيما وان المجتمع بدأ يعي جدوى التعليم وأهمية انخراط أبنائه في المدارس للحصول على مستقبل أفضل ، حتى أن افتتاح المدارس كانت مناسبة تحظى برعاية واهتمام الوجهاء والولادة، فخلال افتتاح كلية العراق الإسلامية "كلية الأعظمية" في شهر حزيران 1911 ، نظمت حفلة كبيرة وصفتها مجلة لغة العرب :" وكان قد حضر حفلة ترقيتها جمع غفير من أكابر البلدة ورجالها الأماثل من عسكريين وملكيين ومدنيين" .. وعلى الرغم من كل الملاحظات التي يمكن أن تؤشر على نظام التعليم العثماني ، إلا أن كل التطورات التي برزت في العهد الدستوري ، لم تكن لتحيد عن القانون الذي أصدرته الدولة العثمانية ، والذي أطلقت عليه قانون المعارف العام " معارف عمومية نظام نامة سي " في 20 أيلول 1869 والاستناد عليه في تنظيم شؤون

المعارف في الدولة العثمانية وعلى مختلف المراحل الدراسية ابتدائي ، رشدي ، إعدادي. ولحرص جمعية الاتحاد والترقي على إقناع الجميع بأن حالة التحديث والتوجه نحو الإصلاح في مختلف القطاعات أشارت في شهر أيلول 1909 إلى أن نصيب التعليم سيحظى برعاية واهتمام كبيرين على اعتبار أنه الركيزة التي يمكن أن يتم من خلالها ، توثيق على التعاون والاتحاد مع مختلف الأقوام التي تعيش تحت كنف الدولة العثمانية . حفزت الأوضاع الجديدة حماس الوجهاء وأصحاب الأموال للتبرع بالمال بغية تأسيس المدارس ، حيث تبرع أهالي الهويدر من قرى بغداد بمبلغ 7715 قرشاً ، لتأسيس مكتب أهالي يساهم في تعليم أبنائهم العلوم والمعارف ، أما الإنجازات الحكومية فقد برزت في حيز العمل حيث أقدم مجلس المعارف في الأستانة على تقديم الأموال لتأسيس المدارس ودور العلم، إذ تم رصد مبلغ 10.600 ليرة لتأسيس دار المعلمين في بغداد والتي أحتفل بوضع حجر الأساس لها في 8 كانون الأول 1911 فيما تم إنفاق 35 ألف قرش على طلبة المكتب الإعدادي الملكي في بغداد . أن المناخ الدستوري الذي حاول الاتحاديون إشاعته ، جعل من مجلس المبعوثان منبراً للتصريح عن المطالب ، حيث عمد بعض النواب العراقيين إلى المطالبة بوجوب العناية بإفتتاح المدارس والاهتمام بأوضاع الطلبة . فيما دعت الصحف إلى ضرورة الالتفات إلى اللغة العربية وأهمية أن تكون اللغة الرسمية في التدريس ، وعبرت بحنق إلى العقبات التي تضعها بعض العناصر الرجعية ،بإشارتها إلى الإعاقة التي تعرض لها برنامج مدرسة الأعظمية العالية ، وضياع الجهود التي بذلها نعمان أفندي الأعظمي صاحب مجلة (تنوير الأفكار) ، حيث قالت مجلة لغة العرب : " خفافيش العلم ووطاويطه وأعداء النور والعمران والوطن أخذوا يفتلون في الذورة والغارب"، ولم تقف العقبات التي واجهها التعليم في العهد الدستوري ، على مواقف العناصر المحافظة بل أن السلطة العثمانية ممثلة بالوالي جمال بك حاولت فرض نفسها على سير المعارف ، الذي راح يبذل الجهود الحثيثة نحو إغلاق "مدرسة الحقوق " ، التي تأسست في بغداد عام 1908إلا أنه عدل عن فكرته تلك ، حين وجد التيار العربي القومي الذي رفض الإلغاء وأصر على استمرار المدرسة . يقدم " ناجي شوكت" رئيس وزراء الحكومة العراقية الأسبق وصفاً للأوضاع الدراسية أبان العهد الدستوري مشيراً إلى أن مدة الدراسة الابتدائية كانت ثلاث سنوات ، أما مدة الدراسة في الإعدادي الملكي فهي سبع سنوات ، منها ثلاث سنوات للرشدية وسنتان للإعدادي الأول وسنتان للإعدادي الثاني ، وكيف أن الطلبة قد فهموا معنى "المشروطية" بالتمرد على الأنظمة وعدم الالتزام بها ، حين بادروا إلى تنظيم مظاهرة داخل المدرسة طالبوا فيها بإقصاء المعاون الأول لمدير المدرسة من منصبه ، والواقع ان التعليم كانت له خصوصيته

، الشديدة الاحترام في نفسية المجتمع العراقي ، إذ كان ينظر للطالب باحترام تقدير ، حتى أن الطلبة المسافرين لإنهاء علومهم في الاستانة ، كانوا يودعون بمراسيم احتفالية إذ أشارت جريدة " صدى بابل " :"سافر طلبة المكتب الإعدادي العسكري من مدينة دار السلام إلى العاصمة لإنهاء دروسهم ، شيعتهم ثلة من العسكر وجمع غفير من الأهالي إلى ظاهر المدينة تتقدمهم الموسيقى ، وكان للطلاب دور واضح على الصعيد الاجتماعي ، لا سيما في مجال مساعدة العوائل المعوزة والأيتام ، فعلى سبيل المثال قامت مدرسة الإمام الأعظم ومدرسة التربية الإسلامية بعقد اجتماع شعبي من أجل جمع التبرعات المالية لمساعدة الأيتام والأرامل . اهتبل المنورون العراقيون الفسحة التي منحتها إياهم الفترة الدستورية فعمدوا إلى تأسيس مدارس حديثة ، وضعت في مناهجها التركيز على التراث العربي واستخدام اللغة العربية في التدريس . حيث عمد سليمان فيضي إلى تأسيس مدرسة "تذكار الحرية" في مدينة البصرة في 27 تشرين ثاني 1908، فيما عمدت مجموعة من مثقفي بغداد منهم جعفر أبو التمن ورؤوف القطان ومهدي الخياط وعلي البازركان إلى تأسيس مدرسة الترقي الجعفري في 12 كانون الأول 1908.وقد ركز المشرفون على سير التدريسات فيها على أهمية فتح الآفاق وتوسيع مجالات الإطلاع بالنسبة للناشئة على العلوم الحديثة واللغات الأجنبية ليتسنى لهم الانصهار في بوتقة المتغيرات التي كانت تبرز بقوة.

حق التعليم في المواثيق الدولية :

تحكم اللاهوات طويلا في التعليم وقد كسر اليونانيون في القرن الخامس والرابع هذا الطالب بتدريس الفلسفة في الاكاديمية الاثنية وكان للوالدين روما السلطة القانونية لتعليم أبنائهم حتى تطور التدريس الرسمي في الامبراطورية . أما الكنيسة في روما ومراكز الاديرة في أوربا أوائل القرون الوسطى ، فقط حافظت كثيرا على ذلك التعليم ووسعته أيضا وانضمت مجموعات جديدة معرفة من الشرق دخلت أوربا في فترة الحروب الصلبية إلى مساهمات من المراكز العظيمة للحضارة العربية في أسيا لتوسع مجالات كثيرة في التعليم وفحص أرسطو وشيشرون بالتحديد فحصا كاملا عندما أكتشفت السلطات الكنيسة والعلماء تعاليم الفلسفة القديمة وقد أدخل بيتر أبيلارد (1079 - 1142) والقديس توماس الاكويني من بين أخرين المدرسة في الجميع بين المنطق وللأصوات وتطور الجامعات في هذا الاطار الزمني لكن التعليم كان حكرا على نحو رئيسي على الاعتناء جدا وعلى المنتدبين مع أن اغلب التعليم كان إلى حد كبير تدريبيا مهنيا وقد غيرت النهضة كل هذا بميلاد جديد للتعليم

متبوعا بالإصلاح واللاصوتيات الجديدة وأصبح التعليم ألان قوة لقادة البروستثانت والكاثوليك كوسيلة رئيسية لنشر لأصولياتهم وكان لظهور المطابع اهمية كبيرة في ظهور التعليم أيضا وتطور التعليم الادنى ثم التعليم الادنى في انكلترا ثم في قارة أوربا وأنتشر بعد ذلك في جميع أنحاء العالم مع الاستعمار الاوربي وظهرت المدارس العامة في مساشوسشيس في أوائل القرن السابع عشر ووضعت المستعمرات قيمة كبيرة للتعليم والتدريس واعلن قانون نورست دست في 13 تموز 1787 في المادة الثالثة منه ((أن الدين والاخلاق والمعرفة ضرورية للحكومة الجيدة وسعادة الجنس البشري ويجب أن تشجع المدارس وجميع وسائل التعليم وإلى الابد)) وفي الولايات المتحدة ظل التعليم العام بيد الحكومة والشعب ولم يكن تحت سيطرة أي سلطة مركزية وفي انكلترا وأوربا أصبح التعليم عملا حكوميا مركزيا مما جعله حقا وقد تبنت هذه البينة معظم أمم العالم وتستمر هذه الخلافات اليوم بما في ذلك النغمة النشان في الولايات المتحدة بأن التعليم ليس حقا لكنه لا يزال حرا وإجباريا وكان أول أطار رئيسي للتعليم هو لجنة التعاون الفكري لعصبة الامم التي تأسست عام 1922 لنشر وتشجيع النشاط الفكري . ولم تكن لجنة التعاون الفكري معنية بالتعليم المجاني الاجباري العام لكنها مثلت اهتماما دوليا أول لتقديم التعاون الفكري ومهدت الطريق تحلف اليونسكو في تشرين الثاني 1945 .

وفي أطار تعزيز تطبيق المادة الفقرة الثانية من المادة 26 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والفقرة الأولى من المادة 13 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية صدرت التوجيه الخاصة بالتعليم من أجل التفاهم والتعاون والسلام الدولي والتعليم والتي تضمنت جملة من المبادئ منها .

1 ـ أن التعليم يجب أن ينمي القدرة على الاتصال بالآخرين والحوار معهم .

2 ـ أن التعليم يجب أن يغني المساواة في بحقوق بين الشعوب وخصوصا حق الشعوب في تقرير مصيرها .

3 ـ أن التعليم يجب أن يعمل على أقرار السلام ونبذ الحروب وأسبابها وأثارها ونزع السلاح وعدم استخدام العلم والتكنولوجيا في أغراض الحروب .

4 ـ أن التعليم يجب أن يعمل على ضمان ممارسة حقوق الإنسان ومراعاتها بما في ذلك حقوق اللاجئين ومناهضة العنصرية والتمييز العنصري .

وكانت المادة الاولى من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم قد عرفت التعليم بأنه ((جميع أنواع التعليم ومراحله وتشمل فرص الالتحاق بالتعليم ، ومستواه ونوعيته ، والظروف التي يوفر فيها)) .

وأقر الاعلان الخاص بمبادئ التعاون الثقافي الدولي لسنة 1966 مجلة من المبادئ فيها تشكل كل الثقافات جزء من التراث المشترك للإنسانية وتسعى كل الامم إلى تطوير الثقافة في مجالاتها وأن يهدف التعاون الثقافي الدولي إلى : -

1 - نشر المعارف وأنحاء الثقافات .

2 - تنمية العلاقات السلمية والصداقة بين الشعوب .

3 - السماح لكل إنسان بالاطلاع على المعرفة والفنون والآداب .

4 - يجب أن يحترم التعاون الدولي الذاتية المميزة .

5 - يجب أن يساهم التعاون الثقافي في أقامة علاقات ثانية وطويلة الامد بين الشعوب .

وكان المؤتمر العام للاتفاقية الخاصة في مجال التعليم لسنة 1960 قد الزم الدول الاطراف وفق المادتين 3 و 4 بالعمل على انحاء كل النصوص التشريعية والادارية والممارسات الادارية التي تتضمن تمييزا في مجال التعليم كذلك الزمها باتخاذ كل الاجراءات الضرورية لمنع أي تمييز بشأن قبول التلاميذ في المؤسسات التعليمية وعدم قبول أي تفرقة بين المواطنين بخصوص المنح أو أيه مساعدات بشأن مواصلة الدراسة بالنجاح ألا تلك التي تستند إلى الكفاءات والحاجة وعدم قبول أي معاملة تفضيلية بخصوص ما يتم تقديمة من مساعدات استنادا إلى انتماء التلاميذ إلى جماعة معينه وكذلك منح الرعايا الاجانب المقيمين فوق أقاليم الدولة أمكانية الالتحاق بالتعليم بطريقة متساوية مع المواطنين وكذلك كفالة تكافؤ الفرص أو المعاملة في مجال التعليم وجعل التعليم الاولى الزاميا ومجانيا ، حق التعليم في المواثيق الدولية والإقليمية كلاً على حده ملقين مزيداً من الضوء على المنهجية التي تعاملت بها هذه المواثيق مع حق التعليم حق التعليم في المواثيق الدولة، كان أول إطار رئيسي للتعليم هو لجنة التعاون الفكري لعصبة الأمم ، التي تأسست عام 1922 لنشر وتشجيع النشاط الفكري ، ولم تكن لجنة النشاط الفكري معنية بالتعليم المجاني الإجباري العام لكنها مثلت اهتماماً دولياً أولياً لتقديم التعاون الفكري ومهدت الطريق لخلق اليونسكو في تشرين الثاني عام 1945 وقد وطدت دعائم التعليم كحق دولي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول 1948.

الذي أعطى الحق لكل إنسان بالتعليم وأوجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى مجانياً وإلزامياً وأن يعمم التعليم الفني والمهني وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة وأن تهدف التربية إلى الإنماء الكامل لشخصية الإنسان وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية والدينية وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة في حفظ السلم مع مراعاة أن يكون للآباء الحق في اختيار نوع تربية أولادهم ، ويندرج التعليم ضمن مفهوم المحتوى الحقيقي للمطالبات المشتركة والذي يتجسد بتنوير حياة المجتمع وعصب وسائل التنمية وبخلافه يخيم ظلال التخلف والجهل ، ويشير مصطلح التعليم إلى جميع أنماط ومستويات التعليم ويتضمن الوصول إلى التعليم ومستوى التعليم ونوعيته والظروف التي يقدم فيها والاهتمام بالتعليم الرسمي وليس التعليم غير الرسمي أو التعليم الخاص أو التعليم الديني، ويغطي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأبعاد الرئيسية للتعليم بما في ذلك مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ووجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، بحيث تستهدف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الأثنية أو الدينية ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم عبر ضمان الممارسة التامة لهذا الحق التي تستوجب جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني وضمن نظام تدريجي يأخذ في الحسبان مجانية التعليم وتشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية والعمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات وإنشاء نظام منح واف بالغرض ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس والعمل على جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة تبعاً للكفاءة بكافة الوسائل المناسبة على أن تتم كل هذه الإجراءات في إطار احترام حرية الآباء أو الأوصياء عند وجودهم في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي تفرضها أو تقرها الدولة وتأمين تربية أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة وبما لا يشكل أي مساس بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية ضمن المبادئ المنصوص عليها هنا بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا وعلى أن لا تتجاوز الفترة الخاصة بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم

ومجانيته سنتان . وتجدر الإشارة إلى أن المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لا تجيز للدول الأطراف فيها اتخاذ التدابير الاستثنائية لممارسة الإنسان حقوقه وحرياته الأساسية فيما يخص حق التمتع بالشخصية القانونية وحق التمتع بالحياة وحق التمتع بمعاملة إنسانية والتحرر من الرق والتحرر من القوانين ذات الأثر الرجعي وحرية الضمير والدين وحقوق الأسرة وحق التمتع بالاسم وحقوق الطفل وحق الانتماء للوطن وحق المشاركة في تسيير العلاقات العامة أو الضمانات القانونية الضرورية لحماية هذه الحقوق يضاف إلى ذلك أنه لا توجد أية أحكام لحالات الطوارئ في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع ذلك فإن المادة الرابعة من ذلك العهد تنص على أنه فيما يختص بالتمتع بالحقوق للتقيدات التي يحددها القانون وذلك فقط بالقدر الذي يكون فيه ذلك متوافقاً مع طبيعة هذه الحقوق فقط بقصد العمل على الصالح العام في مجتمع ديمقراطي الأمر الذي يثير الكثير من الغموض والإبهام والصعوبات عند تفسيره وربما كان من الأفضل صياغته بصورة واضحة يمنع فيها أي تقييدات على ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أبان حالات الطوارئ، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن المواثيق الدولية منذ عهد العصبة أكدت التلازم بين قضايا السلام والأمن الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الشعوب .وبما يجعل شرط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرط لتحقيق السلم في العالم والعلاقات الودية بين الدول ، وتهتم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بالمساواة في فرص التعليم وعدم التمييز في مجال التربية والتعليم وإلغاء لكل النصوص التشريعية والإدارية والممارسات التي تتضمن تمييزاً في مجال التعليم واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع أي تمييز بشأن قبول التلاميذ في المؤسسات التعليمية وعدم قبول لأي تفرقة بين المواطنين بخصوص المنح أو أية مساعدات بشأن مواصلة الدراسة بالخارج ، ألا تلك التي تستند إلى الكفاءة والحاجات وعدم قبول أي معاملة تفضيلية ، بخصوص ما يتم تقديمه من مساعدات ، استنادا إلى انتماء التلاميذ إلى جماعة معينة ومنح الرعايا الأجانب المقيمين فوق إقليم الدولة إمكانية الالتحاق بالتعليم بطريقة متساوية مع المواطنين وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص ، وكانت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم قد عرفت التمييز بأنه أي ميز أو استبعاد أو قصر أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسياً أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الحالة الاقتصادية أو المولد ، يقصد منه أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها وخاصة فيما يلي :

أ- حرمان أي شخص أو جماعة من الأشخاص من الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في أي مرحلة .

ب- قصر فرض أي شخص أو جماعة من الأشخاص على نوع من التعليم أدنى مستوى من سائر الأنواع .

ت- إنشاء أو بقاء نظم أو مؤسسات تعليمية منفصلة لأشخاص معينين أو لجماعات معينة من الأشخاص غير تلك التي تجيزها أحكام المادة 2 من الاتفاقية .

ث- فرض أوضاع لا تتفق وكرامة الإنسان على أي شخص أو جماعة من الأشخاص .

وجدير بالذكر أنه لا يعد من قبيل التمييز إنشاء أو الإبقاء على :

1- أنظمة ومؤسسات تعليمية للتلاميذ من الجنسين .

2- أنظمة ومؤسسات تعليمية لأغراض دينية ولغوية .

3- أنظمة ومؤسسات تعليمية خاصة .

4- الاعتراف للأقليات بالاحتفاظ بمدارس خاصة بها تدرس فيها لغتها الخاصة .

وحظرت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1965 في مادتها الخامسة التمييز في الحق في التربية والتعليم ، وتبنت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ميدان التربية بما في ذلك ضمان المساواة في الالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف درجاتها في المناطق الريفية والحضرية على السواء ابتداء من مرحلة الحضانة وكذلك في التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي بالإضافة إلى المساواة في المناهج الدراسية وفي الامتحانات وفي مستويات ومؤهلات المدرسين وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية والتساوي في فرص الحصول على المنح الدراسية وفرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي وخفض معدلات ترك الطالبات للدراسة وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن الدراسة قبل الأوان والتساوي في فرص المشاركة النشيطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية والحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها .

واعترفت اتفاقية حقوق الطفل بحق الطفل بالتعليم وتحقيقاً للأعمال الكامل لهذا الحق وجهت الاتفاقية بجعل التعليم الابتدائي مجانياً و إلزامياً ومتاحاً وتشجيع تطوير

جميع أشكال التعليم الثانوي بما في ذلك التعليم المهني وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها وجعل التعليم متاحاً للجميع على أساس القدرات واتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة وضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية وتوجيه التعليم بما يخدم نمو شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واحترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمته الخاصة والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته وإذكاء روح التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الأثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين واحترام البيئة الطبيعية .

المحاضرة الثالثة عشر/ المرحلة الثانية/ المادة تاريخ التربية والتعليم .

أ.م. عباس عبيد داود / استاذ المادة .

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق أبان الحكم العثماني وأثرها على الشعب العراقي :

خضع العراق لسيطرة الدولة العثمانية لمدة قاربت الأربعة قرون ، وتميز حكم الولاة العثمانيين الذين تولوا إدارة العراق بالتخلف وإهمال الإصلاحات في مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية طوال سنوات حكمهم باستثناء قلة من الولاة المصلحين من أمثال (مدحت باشا) مدحت باشا : ولد في مدينة اسطنبول (عاصمة الدولة العثمانية آنذاك) سنة 1822 ، عمل في الوظائف الحكومية في الدولة العثمانية في اسطنبول ودمشق وقونية وتدرج في هذه الوظائف حتى عين والياً على بغداد في 30 نيسان 1869 الى 27 آيار 1872 .

1869 – 1872 ، كما تميزت سنوات حكم الولاة العثمانيين ولا سيما المتأخرين منهم بعدم استقرار الولاة لمدة طويلة حتى أن بعضهم لم تتجاوز ولايته سوى أشهر قليلة وما لهذا من انعكاسات .يتناول هذا الجزء من محاضرتنا، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العراقيون خلال العهد العثماني الأخير بشكل عام وسريع ، من اجل إعطاء صورة عامة عن الظروف التي شكلت المحيط أو البيئة العامة التي عاش في ظلها الشيخ محمد تقي الشيرازي للإحاطة بالجوانب المختلفة للشخصية التي تمثل موضوعنا ، كما يتناول التمهيد مواقف الشيخ الشيرازي السياسية السابقة وللإحاطة بجوانبه المختلفة وذلك على الوجه الآتي :

أولاً : الأوضاع السياسية .

شهد العراق حالة من شبه الاستقلال السياسي عن السلطة العثمانية خلال سنوات حكم المماليك في العراق (1750 – 1831) لكن الدولة العثمانية استعادت سيطرتها على البلاد مجدداً في عام 1831 بعد انهيار حكم آخر ولاة المماليك (داود باشا) داود باشا : ولد في تفليس (عاصمة جورجيا الحالية) سنة 1767 وكان صبياً موهوباً ، فأعجب به الوالي المملوكي سليمان باشا الكبير الذي اشتراه، عمل داود باشا لدى الوالي سليمان بوظيفة كاتب وتدرج بعد ذلك في المناصب الحكومية حتى أصبح والياً على بغداد في أواخر شهر شباط 1817 ، وبقي في منصبه حتى انتهاء حكمه عام 1831 ، وبذلك انتهى حكم المماليك على العراق الذي دام مدة (81) عاماً ، وبدأ حكم أول والي عثماني في العراق وهو علي رضا باشا(1831-1842) بعد حكم المماليك.

تميز عهد الولاة العثمانيين الجدد بالإهمال الكبير وعدم معالجة المشاكل التي عانى منها العراقيون كمشاكل الفيضانات وانتشار الأوبئة والأمراض وخاصة مرض الطاعون ، كما اتبعوا سياسة القوة والبطش مع الانتفاضات المحلية التي قامت ضدهم كما حصل مع انتفاضة مفتي بغداد (عبد الغني جميل زاده) عام 1832 في بغداد ، كذلك المذبحة الكبرى التي ارتكبها الجيش العثماني ضد أهالي مدينة كربلاء سنة 1842 التي راح ضحيتها أربعة آلاف مواطن من أهالي المدينة .

وخلال تلك المدة كثرت التدخلات والمشاكل والدسائس التي أثارها القناصل الأجانب وخاصة القنصلين الفرنسي والبريطاني خلال ولاية محمد نجيب باشا (1842 – 1849) . وعانى العراق من الأحداث الخارجية وخاصة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى التي كان من أبرزها حرب القرم (1853-1856) التي جرت بين (روسيا من جهة) و(الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا) من جهة أخرى ، فقد عانى العراقيون من هذه الحرب بسبب تجنيدهم وزجهم في ساحات القتال أو جمع الأموال منهم بصورة قسرية لإدامة تلك الحرب ، وعلى الرغم من انتهاء هذه الحرب إلا أن السلطات العثمانية المحلية استمرت في فرض التجنيد الإجباري والذي جوبه برفض شديد في المناطق العشائرية فانتشر العصيان والتمرد العشائري على السلطات العثمانية وخاصة في مناطق ديالى والفرات الأوسط .ومن الأسباب الرئيسة الأخرى لتردي الأوضاع في العراق فضلاً عن الحروب ، هي إهمال السلاطين العثمانيين الموجودين في العاصمة (الاستانة) لشؤون البلدان والأقاليم التابعة لهم ومنها العراق واستبدادهم وجهلهم وتبذيرهم للأموال.

تعد سنوات ولاية مدحت باشا أهم السنوات التي شهدت عدة إصلاحات مهمة ، فقد أهتم الوالي المذكور بإنشاء المدارس الحديثة وبناء المطابع والمستشفيات ومد خطوط السكك الحديدية ، كما قام بإصلاحات مالية كثيرة وحارب الرشوة والفساد الإداري والمالي ، واهتم بالزراعة واستصلح الكثير من الأراضي الزراعية وأنشأ نظام التسجيل العقاري (الطابو) بهدف تشجيع زراعة الأرض واستصلاحها وكان من أهم نتائج ذلك هو استقرار الكثير من العشائر البدوية التي كانت متنقلة بعد توزيع الأراضي الزراعية عليها ، وقام مدحت باشا ببناء عدد من المدن الحديثة مثل مدينة (الرمادي) ومدينة (الناصرية) التي وضع تصميمها مهندس بلجيكي اسمه (مولس تلي) . دخل العراق مرحلة سياسية جديدة بعد وصول السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) الى السلطة في 30 آب 1876 ، خلفاً للسلطان (مراد الخامس) الذي حكم مدة قصيرة عام 1876 ، وتميزت سنوات حكم السلطان عبد الحميد بالاستبداد المطلق ، ومن أبرز مظاهر ذلك الاستبداد هو تعليق العمل بالدستور العثماني سنة 1878 بعد سنتين من إعلانه ، وكذلك خضوع الصحف والمطبوعات الى رقابة شديدة من قبل السلطة . انعكس ذلك على الوضع في العراق حيث لم يهتم الولاة الذين حكموا العراق خلال العهد الحميدي بأمور البلاد التي عانى أهلها من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعاشية وانتشار المجاعة وخاصة في المناطق الشمالية من العراق ، كما تميز هذا العهد أيضاً بكثرة الثورات والانتفاضات ومن أبرزها ثورة (منصور باشا السعدون) في مناطق المنتفق في جنوب العراق سنة 1886 .تغير الوضع السياسي للدولة العثمانية بعد الانقلاب الذي قادته جمعية (الإتحاد والترقي) العثمانية في 23 تموز 1908 والذي أطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني وأعيد العمل بالدستور مرة ثانية ، واتبع القادة الجدد للدولة العثمانية (الاتحاديون) سياسة اكثر علمانية وهي سياسة تختلف عن السياسة السابقة التي تميزت بطابعها الإسلامي ، وكان سبب ذلك هو إرادة الاتحاديين التقرب من الدول الأوروبية المعروفة بأنظمتها العلمانية ، فضلاً عن كونهم (الاتحاديين) أعضاء في المحافل الماسونية بدون استثناء ، ولم يتغير الوضع في العراق خلال مدة حكم الاتحاديين فقد بقي على ما كان عليه من سوء الإدارة ، عدا بعض الإصلاحات التي قام بها الوالي ناظم باشا (1911- 1912) .

ثانياً : الأوضاع الاقتصادية :

عانى الاقتصاد العراقي من مشكلات عدة في العهد العثماني الأخير ، إلا أنه شهد قليلاً من التحسن والتطور بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

فقد عاش قطاع الزراعة الكثير من المشاكل والمصاعب بسبب عدم وجود أنظمة ري حديثة كالسدود والخزانات والنواظم ، فكثيراً ما كانت تؤدي الفيضانات التي عانت منها مدينة بغداد الى تدمير الكثير من المحاصيل الزراعية المختلفة ، فمثلاً أهلكت الفيضانات في عام 1896 أكثر من مليوني نخلة ، كما عملت الفيضانات على انسداد مجاري الأنهار الصغيرة بسبب نسبة الرواسب العالية التي كان نهرا دجلة والفرات يحملانها ، ولم يشهد العراق أي تطور في القطاع الزراعي عدا بعض الاهتمامات والإصلاحات التي قام بها الوالي مدحت باشا وكانت أبرز أعماله في هذا المجال هو استحداث نظام التسجيل العقاري (الطابو) وبموجب هذا النظام تم توزيع الأراضي التابعة للدولة على العشائر بهدف استصلاحها وزراعتها وتحسين وسائل الري ، وهناك أهداف أخرى مهمة وبعيدة المدى كانت تسعى إليها السلطة العثمانية من وراء تلك السياسة هي أن استقرار القبائل في مكان واحد يُسهل عليها عملية فرض الضرائب وجمعها وتجنيد الناس في الجيش ، وإن هذه العملية ستكون أكثر صعوبة لو كانت القبائل متنقلة ، كما ألغت السلطات بعض الرسوم التي كانت تؤخذ من أصحاب الأراضي مما أدى بالنتيجة الى تحسن أكبر في القطاع الزراعي فيما بعد ، وبمرور الزمن تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج قائم على أساس سد الحاجة المحلية الى إنتاج قائم على أساس التصدير وجني الأرباح خاصة إنتاج التمور ، ومع ذلك فقد صاحب هذا التحسن في القطاع الزراعي العديد من السلبيات كان من أبرزها نشوء طبقة من الملاّكين الإقطاعيين الذين امتلكوا مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وكان هؤلاء الإقطاعيون هم من رؤساء القبائل وكبار الموظفين في الدولة ورجالات الجيش وقد مارس هؤلاء الاستغلال بأبشع صوره ضد الفلاحين وأفراد القبائل .

1- أما في قطاع التجارة فقد شهد بعض التطور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكان لهذا التطور أسباب عدة ، من أبرزها فتح قناة السويس في مصر في خريف 1869 ، فقد ساهم فتح هذه القناة إسهاماً فعالاً في تنشيط حركة التجارة بين الشرق والغرب لعموم منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق إذ قللت الكثير من النفقات المالية والمدد الزمنية اللازمة للاستيراد والتصدير ، كما ساهمت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر في زيادة الطلب على المواد الأولية التي تستوردها أوروبا من البلدان الشرقية ومنها العراق الذي كان يصدر التمور والشعير والصوف والجلود وغيرها ، ويستورد البضائع المصنعة كالمنسوجات القطنية والحريرية والمعادن وغيرها من الدول الأوروبية لاسيما بريطانيا ، وكان لإصلاحات مدحت باشا الاقتصادية والإدارية وخاصة في المجال الزراعة وزيادة إنتاجه ، دور مهم في دعم حركة التجارة ، كما أدت عملية

تخفيض الرسوم الكمركية بين العراق وتركيا سنة 1869 الى انتعاش التجارة بينهما وزيادة واردات الكمارك ، وفضلاً عن ذلك فإنَّ عوامل أخرى ساهمت في توسع عملية التجارة في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومن هذه العوامل تطور الملاحة النهرية بعد دخول البواخر والمواصلات النهرية الحديثة ، ففي سنة 1855 دعا الوالي رشيد باشا جماعة من التجار وعرض عليهم تشكيل شركة للملاحة يكون نصف مالها من الحكومة والنصف الآخر من التجار ، وعلى إثر ذلك وصلت باخرتان هما : (بغداد والبصرة) ، كما وصلت بعد ذلك باخرات (الفرات والموصل والرصافة) ، وساهم تأسيس البنوك في تقدم التجارة في العراق الذي تم في أواخر القرن التاسع عشر وكان أول بنك هو البنك (الشاهي) سنة 1890، ثم حل محله البنك العثماني في سنة 1893 الذي فتح له فرعين في مدينتي البصرة والموصل . كانت بريطانيا في مقدمة الدول الأوربية التي كانت تستورد من العراق وتصدر إليه البضائع ، إذ كانت النسبة المئوية لتجارتها مع العراق سنة 1909 هي (33.4 %) للصادرات ، أما الواردات فكانت نسبتها (58.8 %) وكانت أهم البضائع التي يصدرها العراق الى بريطانيا هي الصوف والصمغ العربي والكردي والجلود والتمر والحنطة والشعير وغيرها ويستورد من بريطانيا مصنوعات مانجستر ولنكشاير القطنية .

2- أما الدول الأوربية الأخرى التي تلت بريطانيا في معدل التجارة مع العراق فهي ألمانيا إذ (كانت تجارة الألمان تزداد في العراق زيادة مطردة فبلغت قيمة الأموال الألمانية الواردة الى ميناء البصرة سنة 1906 (108.650) ليرة إسترلينية وبلغت (528415) ليرة سنة 1912 وبلغت صادرات العراق الى ألمانيا (100900) ليرة إسترلينية في سنة 1906 ....) ولذلك تحولت التجارة العراقية في الشرق الأوسط الى أوربا ، وكان لهذا التحول أسباب عدة من أبرزها نمو الشركات التجارية الأوربية والمحلية وازدياد الطلب على المواد الغذائية والخامات العراقية فضلاً عن عوامل أخرى .

3- وأمّا ميدان الصناعة فكان متخلفاً جداً بالقياس مع الصناعات الأوربية الحديثة ، فكانت الصناعة العراقية صناعة حرفية لم يستطع إنتاجها منافسة المنتوج الأجنبي الرخيص الثمن والعالي الجودة فكان أكثر رواجاً في السوق من المنتوج العراقي ، فاضطر الآلاف من أصحاب الورش المحلية الى إغلاقها في بداية القرن العشرين ، وعانت صناعة النفط والإسفلت المحلية في مندلي وهيت ومناطق أخرى من أزمة حقيقية بسبب عجزها عن منافسة مثيلاتها في الولايات المتحدة ولذلك أغلقت مثلاً العين النفطية في مندلي سنة 1901 ، ونتيجة للتغييرات التي طرأت

على الاقتصاد العراقي في أواخر العهد العثماني وخاصة في مجالات الزراعة والتجارة فقد إندمج هذا الاقتصاد وانفتح على السوق الرأسمالية العالمية ، وانعكس هذا الأمر على تغير العلاقة وتطورها بين الريف والمدينة إذ تغلغل التجار والمرابون في داخل الريف لأغراض التبادل التجاري ، كما تغلغل الرأسمال الأجنبي داخل المدن بالتدريج ساعده في ذلك طبقة برجوازية تسمى (الكومبرادور) أو وكلاء الشركات ، التي ارتبطت بالرأسمال الأجنبي وخاصة البريطاني ولذلك فقد رحبت هذه الطبقة بدخول القوات البريطانية الى مدينة البصرة في بداية الحرب العالمية الأولى .

المحاضرة الرابعة عشر/ مادة تاريخ التربية والتعليم / المرحلة الثانية
التنظيم الإداري في الدولة العثمانية/ أ.م. عباس عبيد/ استاذ المادة .

السلطان مصطفى الثاني يستقبل السفير الفرنسي "شارل آل فريول" في الديوان السلطاني سنة 1699، بريشة "جان بابتيست ڤامور".

أتبع العثمانيون تنظيمًا بسيطًا لدولتهم، حيث ابتكروا جهازين إداريين للحكم: جهاز إداري مركزي وجهاز إداري محلي، وكان يتم اتباع هرميّة معينة في كل جهاز منها، وكان السلطان بوصفه حاكم البلاد، وخليفة المسلمين، يقبع على قمّة هذا الهرم. أخذ العثمانيون بالكثير من العادات العربية والفارسية والبيزنطية في تنظيمهم للأجهزة الإدارية، ودمجوا معها بعض العادات التركية القديمة، وصهروها كلها في بوتقة واحدة مميزة، مما جعل الدولة العثمانية تظهر بمظهر الوريث الشرعي لجميع تلك الحضارات التي سبقتها.

أولا : الجهاز الإداري المركزي:

كان الجهاز الإداري المركزي يتكوّن من السلطان وحاشيته، وهؤلاء جميعًا يُعرفون باسم "آل عثمان"، ويُعاونهم في الحكم ما يُعرف باسم "الديوان"، وهو جهاز إداري مضمّن يتكوّن من الصدر الأعظم وأفراد الطبقة الحاكمة. ومنصب الصدر الأعظم هو أعلى مناصب الدولة بعد منصب السلطان، وكان من يتبوأ هذا المنصب يلعب دور رئيس الوزراء ورئيس الديوان، ومن صلاحياته تعيين قادة الجيش وجميع أصحاب المناصب الإدارية المركزية أو الإقليمية. أما الطبقة الحاكمة فكان يُشار إلى أفرادها باسم "العساكرة" أو "العسكر"، ومفردها "عسكري"، وهي تشمل: الدفتردار، أي الشخص المُكلف بالشؤون المالية وحساب موارد الدولة ومصاريفها؛ الكاهية باشا، وهو الموظف العسكري الذي يتكلف بتسير الشؤون العسكرية للدولة؛ الشاويش باشا (بالتركية العثمانية: چاويش باشا؛ نقحرة: تشاويش باشا) وهو موظف

ينفذ الأحكام القضائية التي يصدرها القضاة؛ رئيس الكتاب، وشيخ الإسلام وطبقة العلماء. كان السلطان العثماني هو صاحب القرار النهائي الفاصل في أغلب الأحيان، وقد استمر الأمر على هذا المنوال حتى عهد السلطان مراد الرابع، عندما ازداد نفوذ الديوان وأخذ السلاطين لا يشاركون في جلساته أكثر فأكثر. جرت العادة منذ العهد العثماني على إطلاق تسمية "الباب العالي" على الحكومة العثمانية، وهي تسمية تعني في الأصل قصر السلطان، ومع مرور الوقت أصبح المقصود بالباب العالي: أعلى سلطة تتجسد في قوة السلطان المستمدة من قوة جيشه.

طغراء السلطان سليمان القانوني (1520):

تعتبر السلالة العثمانية أطول سلالات الأسر الإسلامية الحاكمة عمرًا، وكان رأس الأسرة هو السلطان، وهو في نفس الوقت رأس الدولة، وخليفة المسلمين، وكان يُشار إليه باسم "پاديشاه" بمعنى "ملك الملوك" أو "سيّد الملوك"، وكان يحكم الدولة حكمًا مطلقًا، ولا يقيده إلا حدود الشريعة الإسلامية، حيث كان شيخ الإسلام يتمتع بسلطة عزل السلطان لو ثبت أنه تخطى حدود الشريعة أو أصيب بعاهة عقلية أو جسدية تمنعه من ممارسة عمله والاهتمام بشؤون العباد على أكمل وجه. وقد كان السلاطين الأوائل الذين بلغت الدولة في عهدهم ذروة مجدها وقوتها ملتزمين بحدود الشريعة عادةً، أما بعد عهد السلطان سليمان القانوني، أصيب البلاط العثماني بفساد شديد استمرّ حتى تولّي السلطان مصطفى الرابع العرش، فقد حكم خلال هذه المدة ثمانية عشر سلطانًا، لم يكن أحد منهم على مستوى يؤهله لأن يمارس الحكم إلاّ بواسطة وزراء كانوا أحيانًا مثالاً للفساد، وأحيانًا أخرى مشفقين على الدولة من الانهيار، كما كانوا يقومون بإصلاحات تعطي الدولة حيوية تمكنها من إدارة أمورها لسنوات عدّة. كانت الأسرة العثمانية أسرة تركية من الناحية العرقية والإرثية فقط، وفي واقع الأمر أصبح البيت العثماني في ذروة اتساع الدولة عبارة عن مزيج ثقافي واسع للحضارات والثقافات المجاورة، الأمر الذي جعل العنصر التركي للدولة يفقد هيمنته مع مرور الزمن، وأصبحت الدولة ككل يُشار إليها في أوروبا باسم "المشرق". كان لكل سلطان ختم خاص به يُصنع في بداية عهده ويستخدمه لختم الفرمانات والرسائل التي يبعثها للملوك والأباطرة وغيرهم من الحكّام، ويُعرف هذا الختم باسم "الطغراء"، وقد تطوّر شكل الطغراء منذ أن ابتدعها السلطان أورخان الأول حتى عهد السلطان سليمان القانوني، عندما اتخذت شكلاً ثابتًا استخدمه باقي السلاطين الذين تلوه.

دار الحريم في قصر الباب العالي:

يُلاحظ خلال مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر، ضعف اهتمام السلاطين بمزاولة شؤون الدولة. وكان عدد من هؤلاء السلاطين، قبل أن يتولوا العرش، سجناء في دار الحريم أو في أقبية، ما انعكس سلبًا على سلوكهم خلال توليهم الحكم، ومنهم من كان شديد الإسراف في الأبهة والقتل، فيما البعض الآخر شُغل بالقنص ومعاقرة الخمر والفساد والسطو على مالية الدولة وأخذ الرشوة وبيع المناصب، وكان لنساء القصر تأثيرهنّ القويّ على السلاطين، وخصوصًا في القرن السابع عشر، حيث كانت الدولة في بعض الأوقات تحت حكمهنّ.استمر السلاطين هم الحكّام الفعليين للدولة منذ عهد مصطفى الرابع حتى عبد الحميد الثاني، عندما أصبح تسيير أمور البلاد بيد جمعية الاتحاد والترقي وأصبح السلطان مجرّد أداة في أيديهم يسيرونها كما يشاؤون، وتحوّل لقبه إلى "سلطان العثمانيين وخليفة المسلمين"، بعد أن كان لقب السلطان من أطول ألقاب الحكّام في العالم سابقًا، فالسلطان سليمان القانوني مثلاً كان يُلقب "سلطان السلاطين وبرهان الخواقين وأمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين، متوّج الملوك ظلّ الله في الأرضين وسلطان البحرين وخادم الحرمين الشريفين[؟]، ملك الأناضول والروملي وقرمان الروم وولاية ذي القدريّة وديار بكر وكردستان وأذربيجان والعجم والشام وحلب ومصر وجميع ديار العرب واليمن وممالك كثيرة أخرى، السلطان سليمان خان بن السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان".

الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" يستقبل أعضاء الوفد الفرنسي إلى الباب العالي بتاريخ 10 أكتوبر سنة 1724م ، كان لقب "الوزير" هو المستخدم خلال المراحل الأولى للدولة العثمانية. وأوّل من لُقب بالصدر الأعظم كان الوزير "خليل خير الدين باشا" وزير السلطان مراد الأول. والغرض من اللقب الجديد هو تمييز حامل الختم السلطاني من الوزراء الآخرين. ثم بدأ اللقب الجديد "صدر أعظم" يحل محل اللقب القديم "وزير أعظم" تدريجيًا وإن كانا لهما نفس المعنى والرتبة. وخلال التاريخ العثماني ظهرت ألقاب جديدة للصدر الأعظم مثل الصدر العالي والوكيل المطلق وصاحب الدولة والسردار الأكرم والسردار الأعظم والذات العالي. وقد برزت أهمية الصدور العظام بعد عهد السلطان سليمان القانوني، عندما أصبحوا يتولون شؤون الدولة، ومن أشهرهم آل "كوبرولي". وبعد فترة التنظيمات في القرن التاسع عشر، أصبح من يتولّى منصب الصدر الأعظم يقوم بدور أكبر مما هو في منصب رئيس الوزراء في الملكيات الغربية. وبعد إقرار دستور سنة 1908 أصبح الصدر الأعظم مسؤولاً عن أعماله أمام البرلمان.

ثانيا : الجهاز الإداري المحلي : (الولايات العثمانية سنة 1900):

نظرًا لاتساع رقعة الدولة فقد قسمها العثمانيون إلى ولايات أو "إيالات"، ثم قسموا كل ولاية إلى سناجق أو مقاطعات، وكلّ سنجق إلى نواح، وكل ناحية إلى أحياء وحارات. وكان حاكم الولاية، أو الوالي ولقبه "الباشا"، تبعًا للحكومة المركزية في الآستانة، في حين كان حاكم السنجق، أو "الحكمدار" ولقبه "البك"، تابعًا للباشا، ويساعده ديوان و"صوباشي"، أي ضابط أمن؛ وكان حاكم الناحية، ولقبه "الآغا" تابعًا للبك، وكان على رئس كل حي أو حارة "مختار" تابع للآغا. وكان الوالي يُعيد شراء منصبه من الصدر الأعظم كل سنة، فكان طبيعيًا أن يعمد إلى ابتزاز ما دُفع من الضرائب الباهظة التي كان يفرضها على الرعيّة ومن الموظفين الخاضعين لسلطته، كما كان طبيعيًا أن يعمد هؤلاء الموظفون بدورهم إلى ابتزاز المال بمختلف الوسائل من أفراد الشعب، وعُرف هذا النظام، أي جباية الضرائب السنوية عن مساحة من الأرض من أهلها من الفلاحين، باسم "نظام الالتزام". كانت ولاية مصر هي أهم الولايات قاطبة وسميت ب"إيالة مصر" باعتبارها سلطنة سابقة بالإضافة لإختلاف نظام الحكم فيها عن سائر الولايات وخراجها أكبر من كافة الولايات ومصدر أساسي لدخل الخزانة العثمانية، وكثيراً ما رقي وإلى مصر كصدر أعظم ويعين وإلى مصر بناءً على فرمان خاص من السلطان .وفى عهد الاسرة العلوية، أصبحت مصر شبه مستقلة عن الدولة العثمانية حتى أن خراج مصر اعتبر أتاوة من حينها. وحاز ولاه مصر في هذه الفترة بألقاب لم يحظ بها غيرهم حيث مُنحَ محمد على لقب الخان وهو لقب خاص بالسلاطين، كما حاز عدد منهم على لقب "خديو" وأصبح الخديو يُنادى كما يُنادى الصدر الأعظم "حضرتلو دولتلو باشا" أي حضرة الدولة أو حضرة صاحب الدولة .يليها في ترتيب الاهمية ولايتي المجر (بودابست) والشام ثم ولاية بلغراد. تميزّ والي الشام عن غيره من الولاة بإضافة منصب إمارة الحج عليه، وكانت مهمة "أمير الحج" الإشراف على قافلة الحج الشامي التي تضم حجاجًا من أنحاء بلاد الشام والأناضول والبلقان، وتأمين ما يلزم لسلامة الحجاج، من ماء وجنود ودليل خبير بالطريق أو أكثر من دليل، وغير ذلك من الأمور. كان عدد ولايات الدولة يتفاوت بين الحين والآخر، وفق ما تكسبه أو تفقده من البلدان، أو بسبب دمج بعض الولايات ببعض. أنشأ العثمانيون خلال بعض الفترات من تاريخهم تقسيمات إدارية محلية جديدة، ففي عهد التوسع والفتوحات أصبحت الدولة تضم ألوية جديدة كان من الصعب ربطها بالعاصمة، فاضطرت إلى ضم عدد منها في ولاية واحدة، وعُين على رأس كل ولاية أمير أمراء الألوية، ولقبه "بكلر بك". كذلك أنشأ العثمانيون نظام "المتصرفية" خلال فترة أفول نجم الدولة، بضغط من الأوروبيين، وهذا النظام يهدف من الأساس لحماية الأقليات الدينية المسيحية في الدولة وإعطائها نوعًا من الاستقلال الذاتي، كما في حالة متصرفية جبل لبنان، أو لحماية بعض المناطق

المقدسة عند أهل الكتاب عمومًا، مثل متصرفية القدس. وكان يُعين على رأس المتصرفية موظف عثماني يُعرف باسم "المتصرّف"، وفي حالة متصرفية جبل لبنان، فقد كان يجب أن يكون مسيحيًا عثمانيًا غير لبناني أو تركي .

ثالثا : البرلمان والدستور العثماني : حفل إعلان الدستور العثماني وافتتاح البرلمان. ترجع بداية الحياة الدستورية في الدولة العثمانية إلى عام 1808م، وهو العام الذي تبوأ فيه السلطان محمود الثاني عرش السلطنة، ففي بداية عهده دعا الصدر الأعظم مصطفى باشا البيرقدار إلى عقد مجلس استشاري في الآستانة وعرض فيه برنامجًا إصلاحيًا أبرز ما جاء فيه إلزام حكّام الولايات بالولاء للسلطان، وتعهّد الدولة المركزية بالطاعة التامة لقراراته، وحدد الاتفاق العلاقات بين حكّام الولايات بعضهم ببعض، وبالتالي بين موظفي الدولة على أساس ضمانات متبادلة قائمة على العدالة. وكان يمكن لهذا الاتفاق أن يكون أساس دستور حقيقي للدولة العثمانية، إلا أنه لم يعش طويلاً، فالسلطان لم يوقع عليه إلا مرغمًا، حين رأى نفسه مضطرًا لتصديقه وإصداره، بفعل أنه عدّه انتقاصًا من سلطته، لذا قرر إلغاءه عند سنوح أوّل فرصة، واستطاع ذلك عندما قُتل البيرقدار، وخلال السنوات التالية أخضع السلطان الولايات العثمانية لحكومة مركزية قوية ، صدرت في عهد السلطان عبد المجيد الأول قوانين إصلاحية عدّة ذات طابع شبه دستوري، مثل منشور الكلخانة ومنشور التنظيمات الخيرية، وينظر بعض المؤرخين إلى هذين المنشورين على أنهما وثيقتان دستوريتان لاشتمالهما على مبادئ عامّة في الحكم والإدارة، لكنهما في واقع الأمر لا يُعدان قانونين دستوريين بفعل أنهما لم يقيدا حرية السلطان أو يحدا من صلاحياته، كما أنهما لم يُنشئا المجالس النيابية أو القضائية. وفي عام 1856م أنشأ السلطان عبد المجيد مجلسًا عُرف باسم "مجلس أعيان الولايات" يتكون من عضوين عن كل ولاية، يختاران من بين أصحاب المعرفة والاحترام، هدفه إبداء الرأي بالإصلاحات الواجب إدخالها على أجهزة الدولة، على أن يُبدي كل منهم وجهة نظهره في ذلك. كانت هذه التجربة الأولى من نوعها في تاريخ الحياة النيابية في الدولة العثمانية، إلا أنها باءت بالفشل لعدم قدرة المندوبين على استيعاب المشكلة برمتها، كما داخلهم الشك في نوايا الحكومة المركزية. وأنشأ السلطان عبد العزيز الأول في عام 1876م "مجلس الدولة" أو "شوري دولت"، الذي تميز بطابع شبه دستوري، وشملت اختصاصاته إعداد مشاريع القوانين للدولة وإبداء الرأي للوزارات بالمسائل الخاصة بتطبيق القوانين، كما كان بمثابة محكمة ينظر بالقضايا الإدارية ويُحاكم الموظفين المتهمين بالانحراف. وقد وُصف هذا المجلس بأنه بداية انطلاق لمجلس النواب. أشتهر السلطان عبد الحميد الثاني أنه أوّل سلطان دستوري في تاريخ الدولة العثمانية، فقد أعلن دستورًا للبلاد بعد أن أقنعه زعيم تكتل "اتفاق

الحمية" مدحت باشا أن الإقدام على هذا العمل يجعل الدول الأوروبية تتوقف عن تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة لا سيما وإنه سيُصلح وضع الرعايا المسيحيين في البلقان والشام. تشكلت لجنة عامة برئاسة مدحت باشا، ولجان فرعية لدرس مشروع الدستور قبل إصداره، وانتهت بعد مداولات طويلة إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين: مجلس شيوخ، يُطلق عليه "مجلس الأعيان"، ومجلس نواب يُطلق عليه "مجلس المبعوثان". كان الدستور العثماني ينص على تقييد السلطة المطلقة للسلطان وإنه حامي الدين الإسلامي، يتمتع شخصه بحرمة قدسية، وهو غير مسؤول عن تصرفاته أمام أحد، وحدد الدولة وعاصمتها والحقوق العامّة للرعايا. وانتقص الدستور كثيرًا من سلطات الصدر الأعظم التنفيذية وأعطاها للسلطان. جعل الدستور للسلطان الحق في تعيين أعضاء مجلس الأعيان مدى الحياة، على أن لا تقل سن العضو عن أربعين عامًا، أما مجلس المبعوثان فكان أعضاؤه يعينوا عن طريق إجراء انتخابات عامّة، وكان المجلسان يجتمعان كل سنة في دورة عاديّة، تبدأ في الأول من شهر نوفمبر وتنتهي في آخر شهر فبراير، ويحق للسلطان تقديم موعد الدورة أو اختصار مدتها. كانت الحكومة هي التي تقترح التشريعات الجديدة على البرلمان، أما اقتراحات أعضاء المجلسين فيجب أن تُعرض على السلطان، فإذا وافق عليها يُحيلها إلى البرلمان عن طريق مجلس الدولة الذي يوافق عليها، وينتهي الأمر بصدور موافقة السلطان، أما إذا رفض أحد المجلسين مشروع قانون فلا يعيد النظر فيه في دورة انعقاده نفسها، الواقع أن الحياة الدستورية، بمعناها الحديث، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، كانت تجربة فاشلة قُدّر لها الإخفاق، ومرّت بمرحلتين: بدأت المرحلة الأولى بصدور الدستور في 23 ديسمبر سنة 1876م، الموافق فيه 6 ذي الحجة سنة 1293هـ، وانتهت بحل البرلمان وإيقاف العمل بالدستور في 14 فبراير سنة 1878م، الموافق فيه 11 صفر سنة 1295هـ. وبدأت المرحلة الثانية حين قرر السلطان عبد الحميد إعادة العمل بالدستور في شهر يوليو من عام 1908م، واستمرت إلى ما بعد عهده، حيث انتهت في 18 مارس سنة 1920م، الموافق فيه 26 جمادى الآخرة سنة 1338هـ، حين قرر البرلمان إيقاف جلساته إلى أجل غير مسمّى، ثم أصدر السلطان محمد السادس في 11 أبريل من نفس العام قرارًا بحله.